

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالي للعلوم الأمنية
برنامج مكافحة الجريمة



مقومات الدكتور إيجيد الله عيسى

مشروع مقدم كمنطلوب تكميلي من متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في مكافحة الجريمة

إعداد
محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخمارب

إشراف
الدكتور عبد الوهاب عبد العزيز الشبساني

الرياض
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالي للعلوم الأمنية
بالرياض

قرار براءة رسالة ماجستير في صيغتها النهائية

إن لجنة مناقشة رسالة الماجستير المقدمة من الطالب : محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن المحارب
بعنوان

مقومات الاستراتيجية الأمنية

بعد الملاءمة على الرسالة في صيغتها النهائية
تقرر ما يلي :-

إجازة الرسالة المقدمة منه الطالب : محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن المحارب
بعنوان (مقومات الاستراتيجية الأمنية)
في صيغتها النهائية وقبولها كمنطلقات تكميلية من متطلبات برنامج مكافحة الجريمة
للوصول على درجة الماجستير في مكافحة الجريمة .

توقيع أعضاء اللجنة

الاسم / د. عقيد عمار حسين عبد الله

التوقيع

الاسم / عميد جورج اسمر

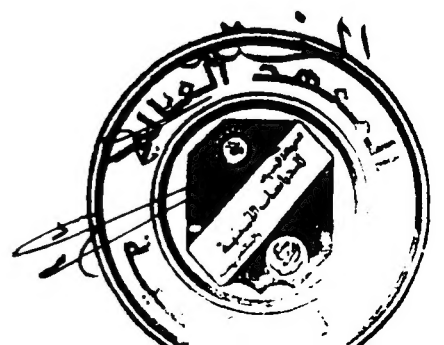
التوقيع

الاسم / د. عبد الوهاب الشيباني

التوقيع

رئيس القسم

لجنة المناقشة





المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالي للعلوم الأمنية
الرياض

ان لجنة رسالة الماجستير المقدّمين الطالب : محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الحارثي
بعنوان (مقومات الاستراتيجية الأمنية)
بعد مناقشة الرسالة في (١٣ / ١٠ / ١٤٠٨ م الموافق ٢٨ / ٥ / ١٩٨٨ م)
قد أوصت بما يلي :
اجازة الرسالة كما هي
اجازة الرسالة بعد اجراء التعديلات المرفقة
عدم اجازة الرسالة .

توقيع اعضاء اللجنة :

الأسم / د. عقيد عماد حسين
التوقيع /

الأسم / د. جورج أسمر
التوقيع /

الأسم / د. عبد الوهاب الشيشاني
التوقيع /



الاهداء

إلى والد منحني الله فرصة العمل تحت مجهر قيادته حيث كان لي والدًا بدون رابطة قرابة الأبوة وكان لي معلمًا بدون رابطة العلم وكان لي موجهًا وقائدًا أضاء لي السبل ومهد لي الطرق طرق العمل المجاد وسبل العلم النافع سعادة اللواء / حمد بن عبد الرحمن الحريشي قائد قاعدة الأمداد والتموين في الحرس الوطني السعودي . الذي أفاء على ضلالاً وأرفقة من العناية والاهتمام وحسن التوجيه .

أهدي إليه هذا الجهد العلمي المتواضع الذي لا يعدو أن يكون ثمرة من بذور غرسها في سبيل العلم والعمل فاینعت بأذن الله وكل أمل أن يتقبلها برحابة صدر كما عهد عنه .

على أنه تضيق بي الحال ويعجز لساني عن المقال إذا أردت أن أقدم له ما يستحقه من الشكر والثناء ولكن حسبى أن أرفع أكف الضراعة إلى الله أن يهبه جزيل الثواب عما قدمه ويقدمه من جهود لا يقصد منها إلا وجه الله سبحانه وتعالى حيث كان حريصاً على إنجازها بصمت جعله الله ممن قال فيهم « وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ »

اسبغ الله عليه وعلينا نعمة ظاهرة وباطنة .
إنه سميع مجيب الدعاء

الباحث

محمد عبد العزيز المحارب

شُكْرُ

إن هذا العمل الأكاديمي وإن كان ينسب إلى كجهد علمي إلا أنني لا اغفل دور ذلك الموجه الفاضل الذي كان له بعد الأثر في البروز بهذه الرسالة إلى حيز الوجود وبصورتها الكاملة ابتداءً من تنظيمه لهذا المنهج العلمي في مجال العداية الجنائية ومروراً بقبوله الإشراف على هذه الرسالة وانتهاءً بمتابعته لهذا البحث نصيحاً وتوجيهاً وارشاداً والذي أحاطني فيه بسياج من الفضل والمعروف أثقل كاهلي وأوقفني عاجزاً عن مكافأة هذا الصنيع فلا أملك إلا أن أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى أن يكون له العون والسند في الدنيا والآخرة ويجعل نصيبه فيما نصيب أهل العلم الذين قال الله فيهم : « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ »

فإلى صاحب الفضيلة الدكتور/ عبد الوهاب الشيشاني أقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان على ما بذله من جهد كريم أثناء فترة إشرافه على هذه الرسالة وما بذله من جهود علمية سابقة لها كانت مشعل نوراً ضاء على الطريق العلمي فأليه أهدي تحياتي وتقديري وشكري وامتناني

المباحث

محمد عبد العزيز المحارب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يتمركز الأمن كركن اساسى من الأركان التى يقوم عليها تنظيم حياة الامم والشعوب لما له من أهمية بالغة فى استمرار الحياة الاجتماعية بكامل صورها ذلك الاستمرار الأمثل الذى يجعلها تسعى نحو عمارة هذا الكون .

وبما أن الأمن هو عصب الحياة فان لاستراتيجية هذا الأمن أهمية بالغه فى تثبيت أركانه واقامة أعمدته . لذا فان لهذه الاستراتيجية مجموعه من المقومات تمثل أهمية بالغة فى اقامة الأمن بصورته الشاملة حيث تتميز فكرة الاستراتيجية باحتوائها مرحلة تاليه مباشرة للسياسة لما يتواجد بين الاستراتيجية والسياسة من ترابط تكاملى ، يضع السياسة فى مرتبة المظلة الاساسية التى تسبق الاستراتيجية ، وبالتالى تعمل على امداد الاستراتيجية بمجموعة من المبادئ تكون بمثابة مقومات أساسية تعتمد عليها وتبلورها فى هيئة قواعد عمل .

حيث أن فكرة العمل سابقة على الشروع فيه ، وفكرة المصلحة او الهدف معيار موجه لعمل ما - وعليه فان السياسة باعتبارها الاطار المبدئى الموجه سابقة لقواعد العمل وتحدياته (وهو ما يعبر عنها بالاستراتيجية) .

وعلى هذا فانه من الضرورة بمكان أن تتميز السياسة بتصوير سليم لأصل المشكلة وكيفية حلها ، على اعتبار ان هذه السياسة الجنائية سياسة رشيدة تتوافر فيها خصائص المعرفة التامة ، والتصوير الصحيح لطبيعة أصل المشكلة الجنائية ومبعثها وهو (الانسان) ووضع المعايير القادرة على ضبط فعله ورد فعله وقياس هذه الحالات ليتم على ضوء ذلك صياغة قواعد عمل فى المجال الجنائى قادرة على معالجة وضع هذا الكائن البشرى فى مختلف حالات السلوك وبالاخص اذا تميز هذا السلوك بالمعاداة للمجتمع والمتمثل فى الجريمة ومن هذا المنطلق يتضح بأن السياسة هى المظلة التى تضع المبادئ وتوجه العمل .

وبالتالى فان الاستراتيجية السليمة يجب أن يكون قيامها على هدى من هذه

المظلة .. ويكون ارتباطها بهذه المظلة ارتباطا صحيحا مما يستوجب أن تكون المظلة فى الأصل قبل قيام قواعد العمل مظلة صحيحة .

والاستراتيجية تعمل على تحقيق السياسة فى مجموعة من الوسائل التى تكفل تحويل الأهداف الى خطوات عملية . فالاستراتيجية هى مجموعة قواعد العمل المؤدية الى الأهداف المنشودة ، وتقوم بتقديم العناصر التى يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط الأمنى (المرحلى والطارىء) لانجاز كل من أهداف السياسة الجنائية وأهداف الاستراتيجية الجنائية .

ومن هذا المنطلق تعتبر الاستراتيجية هى الحلقة الوسطى التى تقع بين السياسة والتخطيط .

سبب اختيار الموضوع :

ويكمن السبب الرئيس لاختيارى هذا الموضوع نظرا لان هذا المجال العلمى (الاستراتيجية) لم ينل نصيبه كبقية المعارف العلمية من البحث والتحليل واغفال معظم الكتاب لهذا الجانب رغم أهميته والدليل على توقف حركة الفكر عن الاسهام فى هذا المجال يتضح من انعدام المراجع العلمية فيه على النقيض من بقية العلوم .

وهذا بدوره أوجد لدى رغبة أكيدة فى محاولة الاسهام بهذا البحث المتواضع أملا فى دفع عجلة الحركة الفكرية فى هذا المجال الهام .

ولقد كان الباعث لى على خوض غمار هذه التجربة فى هذا المجال نابعا من مجموعته الأفكار العلمية التى تم عرضها وتحليلها ومناقشتها ضمن مناهج القسم العلمى (العدالة الجنائية) الذى انتمى اليه فى المعهد العالى للعلوم الأمنية .

حيث ان هذه المناهج تضمنت مادة (الاستراتيجية الأمنية) والتى كان لرئيس القسم د . عبدالوهاب الشيشانى قدم سبق فى وضع المجموعة المكونه للمحور التعليمى والتنظيمى لهذه المادة فى مناهج المعهد وتخصصات القسم .

ولقد تشجعت كثيرا فى اختيار هذا الموضوع حينما علمت بإمكانية قيامه بالاشراف على هذه الرسالة وموافقته على ذلك .

- المنهج العلمى للبحث :

يرتكز منهج البحث العلمى فى هذه الرسالة على المعطيات التالية :-

- ١- اختيار موضوع جديد على المجال الاكاديمى متمثلا فى المفهوم الاستراتيجى للعمل الأمنى .
 - ٢- التطرق الى جملة الطروحات المتعلقة بمصطلح الاستراتيجية المتداولة على اللسنة وفى مجال الفكر ، والمؤتمرات ، والتنظيمات ، الاقليمية والدولية .
- كما أن المنهج البحثى اعتمد على المنهج الاستقراى التحليلى لمضمون هذا البحث فى فصوله المتعددة .

محتويات البحث :

لقد عمدت الى تقسيم هذا البحث الى أربعة فصول مترابطة ضمنيتها مجموعة من المباحث ، وذلك على النحو التالى :-

أولاً: الفصل التمهيدي :

وفيه تطرقت الى تعريف الاستراتيجية ، وماهيتها ، ثم تناولت تاريخ التخطيط لفكرة الاستراتيجية ، ومن ثم ابرزت أهم الاهداف الاستراتيجية فى المجالين العسكرى والأمنى ، وبالتالى انتقلت الى ايضاح مفهوم الأمن وماهيته فى الشريعة الإسلامية وأدرجت بعد ذلك المقاصد الأساسية للتشريع الجنائى الإسلامى ثم أوضحت أهداف الأمن الاجتماعى من خلال منظور الفكر العربى .

ثانياً: الفصل الاول :

وناقشت فيه موضوع السياسة والاستراتيجية الجنائية معتمداً فى ذلك على

أول مقومات الاستراتيجية الأمنية والمتمثل فى :

(سلامة التوجه الفكرى)

حيث قسمت هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تتمثل فى الاتى :

المبحث الاول : ويتضمن دور السياسة فى التخطيط الاستراتيجى للأمن .

المبحث الثانى: ويتضمن الأمن وطبيعة التخطيط الاستراتيجى - وبه ادرجت نموذجين

من الخطط الامنية :-

- الاولى : مثال عن التخطيط الاستراتيجى (المرحلى طويل المدى)

- الثانية : مثال عن التخطيط التكتيكي (الطارىء) .

المبحث الثالث : ويشتمل على خصائص التخطيط الاستراتيجى للأمن .

ثالثا : الفصل الثانى :

حيث ناقشت فيه موضوع التشريع العقابى والاستراتيجية هادفا الى ابراز ثانى مقومات الاستراتيجية الامنية وهو: (كفاية التشريعات العقابية) كما اننى قسمت هذا الفصل الى مباحث ثلاثة على النحو التالى :-

المبحث الاول : ويتضمن فلسفة العقوبة .

المبحث الثانى : ويتضمن الاستراتيجية والردع .

المبحث الثالث : ويتضمن الاستراتيجية والمنع .

رابعا : الفصل الثالث :

ويتناول دور الاجهزة الامنية فى تحقيق اهداف الاستراتيجية . معتمدا فى ذلك على ثالث مقومات الاستراتيجية الامنية وهو: (كفاءة الاجهزة الامنية) .

ولقد قسمته الى مباحث ثلاثة :-

المبحث الاول : ويتعلق بعناصر الجهاز الامنى .

المبحث الثانى: ويتعلق بفاعلية الجهاز الامنى وتطويرها .

المبحث الثالث : ويتعلق بدور اجهزة الامن فى تحقيق اهداف الاستراتيجية .

وبعد ذلك كله رأيت قرن ماسبق عرضه بالاستراتيجية الامنية العربية والاستراتيجية الامنية لدول مجلس التعاون الخليجى للاستئناس والاسترشاد بهما وذلك على اعتبار أنهما افراز لحركة الفكر العربى الجنائى المعاصر .

نظرا لصدورهما من قبل اعلى جهة امنية على مستوى الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية ، والدول الاعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج ، ومن ثم رأيت فى ختام هذا الجهد المتواضع أن أخلص الى عدد من النتائج والتوصيات التى خلصت اليها .

مغوبات البحث :

تتميز الاعمال العلمية فى شتى صنوف المعرفة بمواجهة العديد من الصعاب التى تتطلب الكفاية التامة وتوفر مجموعة من العوامل المساعدة لامكانية التغلب على

ما يصادف الباحث فيها من معوقات لامكانية مناقشة تلك الأطروحات العلمية وتحليلها (وهذه ميزة العمل الامنى) .

وبما ان هذا البحث يعتبر احد الجهود المبذولة لدعم حركة الفكر العلمى فى المجال الجنائى فلقد نال نصيبه من مواجهة العديد من المعوقات التى كادت ان تجعلنى أقف مكتوف الأيدى عن المواصلة والاستمرار فى هذه الأطروحة العلمية لولا ان تداركنى الله بعونه ومساعدته اولا ومن ثم بما اولانيه فضيلة الدكتور عبدالوهاب الشيشانى المشرف على هذه الرسالة من دعم معنوى وعلمى كان له ابعد الاثر فى محاولة التغلب على هذه المعوقات والمتمثلة فيما يلى :

أولا: ضالة المراجع المتعلقة بالاستراتيجية بشكل عام، وخلو المكتبة العربية منها — على وجه الخصوص فى المجال الامنى .

ثانيا: ضالة الفترة الزمنية الممنوحة لى لاعداد هذا البحث .

حيث كانت مرحلة الاعداد التى منحت اياها مستقطعة من الفترة الزمنية الشاملة لفصل دراسى كامل استحوذ التطبيق العملى فى مجال مكافحة الجريمة- منه على نصيب الأسد حيث وصل الى ثلاثة ارباع الفترة الزمنية المذكورة ولم يتبقى الا ربع هـذه الفترة لاعداد هذا البحث المتواضع .

على اننى حينما اعرض هذه المصاعب والمعوقات لا التمس من وراء ذلك الا العذر ممن تتاح له الفرصة للاطلاع على هذه الاطروحة المتواضعة بغض النظر عما يجده بين طياتها من نقص او سهو او تقصير .

ولكن هذا الجهد وباعتبار كونه جهدا بشريا يصعب بل يستحيل وصوله الى درجة الكمال الا أننى ارجو من الله سبحانه وتعالى ان يجعلها بداية خير لى للمضى قدما فى هذا المضمار وان يمنحنى جزاء المجتهد على ما بذلته فيها .

والله ولى التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الباحث

محمد عبدالعزيز عبدالرحمن المحارب

الفصل التمهيدي

المبحث الاول : تعريف الاستراتيجية وماهيتها .

" الثانى : الاستراتيجية وتاريخ التخطيط لها .

" الثالث : اهداف الاستراتيجية .

المطلب الاول : اهداف الاستراتيجية الامنية .

" الثانى : " " العسكرية .

" الثالث : اهمية الشؤون الادارية فى تحقيق اهداف الاستراتيجية

العسكرية والأمنية .

المبحث الرابع : ماهية الامن فى الشريعة الاسلامية .

" الخامس : مقاصد التشريع الجنائى الاسلامى .

المطلب الاول : المقاصد الضرورية

الفرع الاول : حفظ الدين .

" الثانى : " النفس .

" الثالث : " العقل .

" الرابع : " النسل .

" الخامس : " المال .

المطلب الثانى : المقاصد الحاجية

المطلب الثالث : المقاصد التحسينيه .

المبحث السادس : أهداف الامن الاجتماعى من منظور الفكر العربى .

المبحث الاول :

تعريف الاستراتيجية وماهيتها :

مما لاشك فيه أن مصطلح الاستراتيجية قد تناوله العديد من الكتاب والباحثين بالعرض والتحليل أملا في الوصول الى تعريف محدد له يفي بايضاح هذا المفهوم ويزيح مايكتنفه من غموض . مما أوجد حركة فكرية كان لها أبلغ الأثر في تزويد المنهج العلمى والباحثين في هذا المجال بمفاهيم متعددة تنم عن الرغبة الأكيدة في تفسير هذا المصطلح وازاحة مايلابسه من غموض .

لذا نورد فيما يلى عرضا لمجموعة من هذه الجهود ضمن مجالات استخــــدام المصطلح المختلفة على النحو التالى :-

- يرى كلاوزفيتز بأن الاستراتيجية (كمصطلح عسكرى) هى :-
(استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب . وبالتالي فانه على الاستراتيجية ان تحدد للعمل الحربى بمجموعه هدفا يتلائم مع غرض الحرب وعلى الاستراتيجية ان تضع خطة الحرب وتضم خطط الحملات المختلفه كما تنظم الاشتباكات المتعدده فيها) (١)
- ويرى أكرم ديرى :-
ان هذا التعريف يخلط بين مسؤوليات السلطات العليا فى الدولة وبين عمل القادة العسكريين مع أن الاستراتيجية فى مختلف مبادئها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بشكل تولى فيه هذه الاستراتيجية كلا لايتجزأ . (٢)
- ويرى الجنرال أندريه بوفر ان الاستراتيجية هى :-
(فن حوار الارادات التى تستخدم القوة لحل خلافاتها) (٣)

-
- (١) كارل فون كلاوزفيتز- الوجيز فى الحرب - ترجمه أكرم ديرى والهيثم الايوبى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ص ١٧٠ .
 - (٢) اكرم ديرى - آراء فى الحرب الاستراتيجية وطريقة القيادة - بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص ٢٤ .
 - (٣) اندريه بوفر - مدخل الى الاستراتيجية العسكرية - تعريب وتعليق اكرم ديرى والهيثم الايوبى - بيروت - دار الطليعة - ١٩٧٦ م .

- ويرى (فوشى) بانها :-
(اللعبة المجردة الناجمه عن تعارض ارادتين) (١)
- ويرى (ريمون آرون) :
(انها قيادة مجمل العمليات العسكرية) (٢) .
- ويرى فون مولتكه انها :-
(اجراء الملاءمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد الى الحـــــــد
المطلــــوب) (٣)
- ويعرف (ليدل هارت) الاستراتيجية بقوله :-
(هى من توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة) (٤)
الا ان العميد/ محمد ظاهر وتر يرى بأن التعريف الذى أورده هارت لا يتطــــرق
الى ذكر الشؤون الادارية . وانما ذكر فقط استخدام القوات المسلحة . وبالتالى
فان استخدام الشؤون الادارية معها ضرورى لان كل قوة مسلحة لابد لها من
شؤون ادارية تدعمها وتمدها بالتموينات المختلفه لمواصلة القتال كما يرى
بأنه أغفل المؤخرة الكبيرة والقوية وأهميتها على مستوى الدولة التى
هى الأساس فى نجاح القوات المسلحة .
- واستشهد بقول (دوم ف . فرونز) " تتميز الجيوش الحديثة بقدرة كبيرة
على البقاء فحتى الهزيمة الكاملة لجيوش العدو لم يتم تحقيقها فى لحظة
ما لم تؤمن النصر النهائى . مادام يوجد خلف القوا^ل المهزومه مؤخره
قوية) (٥) .

-
- (١) اكرم دبرى - المرجع السابق ص ٢٦ .
 - (٢) نفس المرجع ص ٢٦ .
 - (٣) نفس المرجع ص ٢٥ .
 - (٤) ليدل هارت - الاستراتيجية وتاريخها فى العالم - بيروت - دار الطليعة
بيروت ، طبعة ثالثة ، ص ٢٧٤ .
 - (٥) عميد/ محمد ظاهر وتر - الاستراتيجية الادارية - بيروت - مؤسسة الرسالة -
١٤٠٠هـ ، طبعه ثانیه ، ص ١٣٣ .

ويرى كذلك بأنه أغفل العلوم الاقتصادية والمالية وباقى العلوم التى تتحكم بقوانينها وأنظمتها واستخدام المؤخرة والقوات المسلحة وأغفل عملية التخطيط والتنظيم سواء للقوات المسلحة أو المؤخرة .

وهزوا ذلك الى ايمان ليدل هارت بالحرب الخاطفة والسريعة التى تنفذها القوات المسلحة بأسرع مايمكن . ولم يخطر بباله أن الحرب الحديثة تحتاج الى مؤخرة قوية ومنظمة .

- ولقد عرفها (مونتغمرى) والجنرال بوى - مدير مؤسسة دراسات الدفاع الوطنى فى فرنسا) على أنها " فن متعدد الأطراف " حيث قال : " يجب أن يكون للاستراتيجية طرفان على الأقل وعدة أطراف فى الغالب وبذلك نصل الى مفهوم الاستراتيجية الشاملة وهى استراتيجية الدولة وتتألف من عدة استراتيجيات أهمها الاستراتيجية العسكرية وتتبعها الاقتصادية والدبلوماسية والمالية وفى أيام تبرز بصورة أوضح أهمية الاستراتيجيات الملحقه مثل الاستراتيجية الاقتصادية والدبلوماسية والمالية وخاصة فى السدول المتطورة " (١) .

ويخلص العميد وتر الى العديد من الاستنتاجات من مجمل التعاريف التى أوردها على النحو التالى :-

أولاً: ان التعاريف التى اقتضرت على التنظيم وحده يشوبها النقص لان التنظيم ليس له أية قيمة بدون عمل .

ثانياً: وعلى العكس من ذلك فلقد اقتضرت بعض هذه التعاريف على العمل بدون تخطيط أو تنظيم .

ثالثاً: اقتضرت بعض التعاريف على القوات المسلحة فقط وأهملت الشؤون الادارية والاستراتيجية الادارية على مستوى الدولة .

رابعاً: نظرا لأهمية المؤخرة فى الحروب الحديثة فلا بد من وجود استراتيجية ادارية تنظم هذه المؤخرة وتخطط لها .

خامساً : ان التعاريف المقتصرة على استخدام القوات المسلحة هـى تعاريف ناقصة لأنه توجد قوى غير القوات المسلحة لها تأثير وفعالية على مجرى الحروب كالاستراتيجية السياسية والاعلامية والاقتصادية وغيرها .

ويرى بأنه لا يوجد تعريف شامل للاستراتيجية الشاملة الا فى تعريف الجنرال (اندريه بوفر) حين يقول " هى فن الحوار بين ارادتين متضادتين تستخدمان القوة فى حل خلافتهما) (١) .

ومعنى هذا التعريف لا يوضح تعريف الاستراتيجية الادارية بجزئياته بل يتناول الاستراتيجية الادارية من خلال تعريفه للاستراتيجية الشاملة .

ويعرف العميد وتر الاستراتيجية بقوله :

(هى علم وفن تنظيم واستخدام الموارد والقوى الأخرى لها والتفوق بها كـميا وكـيفيا والحاق الخسائر للعدوا بوسائل الصراع المختلفة) (٢)

ولقد تطرق الدكتور على رفاعه الأنصارى الى تعريف الاستراتيجية بقوله هـى : (وضع موارد الدولة فى حربها ضد العدو لتحقيق أهداف النصر) وهذافى مجال الحرب اما فى مجال السياسة فيرى بأنها (وضع موارد الدولة من طبيعية وبشرية لتحقيق الأهداف القومية) (٣) .

واما فى مجال ادارة الأعمال فيرى بأنها (الاهداف البعيدة كما تشمل السياسات والخطط المؤدية الى تحقيق الأهداف) فاذا اتخذنا تحديد الاهداف وتحديد السياسات الموصلة اليها فى مفهوم واحد ووضعناها تحت مفهوم استراتيجية العمل كان ذلك وافيا بأغراضنا لاستحالة فصل اهداف الشركة عن الخطة الاساسية عند اتخاذ قرارات فعالة .

(١) نفس المرجع ، ص ١٣٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٣٦ .

(٣) د . على رفاعه الأنصارى - استراتيجية المشروعات - القاهرة - مكتبة الانجلو

- ويؤيد (الفريد شاندلر) هذا الرأي بقوله : (انها تحديد الاهداف البعيدة للشركة واتباع مناهج للعمل وتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ تلك الاعمال) (١)
- كما عرف (فريدريك موريس) الاستراتيجية بقوله :-
- (هي قيادة الجنود حتى يتم الاتصال مع العدو بينما التكتيك هو أساليب استخدام القوات المتصلة بالعدو) (٢)
- ويرى العميد محمد ابراهيم رحمو بأن أقرب التعاريف الى الشمول في تعريف الاستراتيجية بأنها " فن وعلم وتحريك الطاقات بعد التخطيط لمجموع الايجابيات المتيسرة لتوجيهها لصالح الاهداف العليا للامة) (٣) .
- ويقدم الدكتور/ عبدالوهاب الشيشاني تعريفا للاستراتيجية موضحا اياها بقوله :
- (هي قواعد ومناهج العمل لتحقيق هدف محدد والاصل أن تكون هذه القواعد موضوعه لاستثمار نتائج بعيدة المدى) (٤) .
- ولقد عرفها البعض بقولهم هي :-
- (تعبير عسكري يرمز الى طاقة الدولة على شن الحرب او توجيسته ضربات الانتقام ازاء هجوم دولة معادية اعتمادا على الطيران والصواريخ ، فتصنف الدولة في هذا المجال وفق طاقاتها السلاحية والتكنولوجية) (٥) .

-
- (١) نفس المرجع ، ص ٣٠ .
- (٢) محمد ابراهيم رحمو - اضواء حول الاستراتيجية العسكرية للملك عبدالعزيز - الرياض - الطبعة الثالثة - ١٩٨٣ م ، ص ١٠ .
- (٣) نفس المرجع ، ص ١١ .
- (٤) د . عبدالوهاب الشيشاني - مقومات وعناصر الاستراتيجية الجنائية - محاضره القيت على طلاب السياسة الجنائية - المعهد العالي للعلوم الامنية - الرياض - ١٤٠٨ هـ .
- (٥) عبدالوهاب الكيالي - موسوعه السياسة - القاهرة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ م ص ١٧٠ ، طبعه اولى ج ١ .

- وبعد هذا الاستعراض العام للفلسفة الفكرية التى حاولت تحليل مصطلح الاستراتيجية يتضح لنا أنه لا يوجد اتفاق عام على تعريف الاستراتيجية بمفهوم محدد يكون مفهوما واضحا يحدد المقصود منه فى حالة اطلاقه .

ويتبين لنا بعد ذلك ان الاستراتيجية لم تعد قاصرة على الجانب العسكرى فقط بل اصبحت مطبقة فى شتى جوانب الحياة نظرا لكونها ترمز الى اهداف عامه .

(على أنه هناك لبس كبير بين مفهوم السياسة الجنائية ومفهوم الاستراتيجية الجنائية ، فيقصر البعض مدلول السياسة الجنائية واستراتيجيتها على دراسة للعوامل الاجرامية ثم ارجاعها فى الغالب الى عوامل اجتماعيه وعضويه ونفسية والسبب فى ذلك يعود الى الاعتقاد بان الاستراتيجية لاتتواجد الا فى الميدان العسكرى من ناحيه واعتبار علم الاجرام وعلم العقاب هما السياسة الجنائية (من ناحية أخرى) (١)

على أن هذه المقوله فيها نظر وهو:-

ان السياسة الجنائيه والاستراتيجيه الجنائية اصبحتا فكرا وتطبيقا قائمين نظرا لكون الاستراتيجية الجنائية هى السبل المؤدية الى الوصول الى اهداف السياسة الجنائية ومع ذلك فهى تقوم العناصر التى يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط لتحقيق اهداف السياسة الجنائيه وهى بالتالى تمثل الحلقة الوسطى التى تقع بين السياسة والتخطيط . وعلى ذلك يمكن القول بان الاستراتيجية هو قواعد العمل المعهدة لتحقيق اهداف السياسة من كافة النواحي .

(فهى تنظيم النشاطات بغية تحقيق اهداف محدوده بصورة واضحة ودقيقة وذلك بواسطة وسائل محدده بالاستناد الى معلومات موشوق بها) (٢) .

والغرض من تنظيم هذا النشاط هو تحقيق هدف منع الجريمة قبل وقوعها وبلورة ،

(١) د . حسنين عبيد- الوجيز فى علم الاجرام وعلم العقاب - القاهرة- دار النهضة العربية ١٩٧٨م ، ص ٢١ .

(٢) د . مصطفى العوجى - السياسة والاستراتيجيه والتخطيط - محاضرات القيت على طلبه القسم الخاص - المعهد العالى للعلوم الامنية - المركز العربى للدراسات

ابعاد العمل فى المستقبل فى شتى النواحي الاجتماعيه والاقتصادية والشفافية لما
يخدم هذا الهدف .

ويرى الباحث بأن مفهوم الاستراتيجية فى المجال الأمنى هو :-

(قواعد العمل الجنائى الموجهة نحو الجريمة وقاية منها ومنعا لقيام مسبباتها
وبواعثها وضبطا لها حاله وقوعها ومعالجة المجرم بالاضافة الى تأمين السكينة العامه
فى المجتمع ومجابهة الكوارث الطبيعىة) .

وذلك لكون الاستراتيجية تضع هدفا معيناً وتسعى الى تحقيقه عن طريق
وضع الخطط وفقاً للوسائل والامكانيات المتاحة .

وهذه القاعدة ضرورية لكل عمل ناجح ومنه العمل فى مجال التصدى للجريمة
وتحقيق الأمن .

(وهى تتركز على عنصرين فى تحقيق اهدافها وهما :- (١)

(١) الاداة .

(٢) الاشخاص .

أولا الاداة : هى القانون الجنائى (قانون العقوبات - وقانون الاجراءات الجنائية)
ثانيا : الاشخاص : ويقصد بهم الاشخاص الذين يعاصرون الجريمة وهم أربعة فئات :

١/ رجال الامن العام .

٢/ رجال النيابة العامه .

٣/ رجال القضاء .

٤/ رجال المؤسسات العقابية .

(١) عبدالله على العنسى - استراتيجية منع الجريمة - رسالة ماجستير - المعهد
العالى للعلوم الأمنية - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض

تاريخ الاستراتيجية

يقول الماريشال سوكولوفسكى فى اطار تحدثه عن الاستراتيجية العسكرية السوفياتيه بان مفهوم الاستراتيجية الحديث كعلم من العلوم لم يظهر بين عشية وضحاها بل كان ذلك وليد العديد من التجارب العسكريه لسنوات طويله (١) .

ولقد غدت الحرب ظاهرة اجتماعيه فى المجتمعات الانسانية نظرا لانصهار هذه المجتمعات فى بوتقه التقسيمات الطبقيه فنشأت فيه الجيوش المحترفه . وكثيرا ما كان رئيس الدولة هو قائد البلاد العسكري ، ولقد كان القادة العسكريون فى القرون القديمة امثال (الاسكندرو هانيبال ويوليوس قيصر وغيرهم) كانوا يحملون مفاهيم محدده عن فن الحرب لم تتعد حدود التعميمات والاستنتاجات الفرديه (٢)

ولقد جرت المحاولات الاولى لتنظيم معلومات التجارب العسكريه المتجمعة فى القرن الخامس الميلادى حيث وضع المفكرون فى الشرق الاقصى امثال (كونفوشيوس) وسان تزو . ووتزو) مفاهيم اساسيه ومبادئ للحرب وعلى رأسها القانون الخاص بتنمية الوحدة بين القائد والأمة وذاك المتعلق بالرق والخاص بالجغرافيا الحربية أو المتعلق بعبقريه القائد (٣) .

ولقد برزت فى نفس الفترة اولى المؤلفات العسكريه التى تعنى بقضايا الاستراتيجية حيث برزت عبارة (استراتيجيه) المشتقه من تعبير (ستراتيجوس) الاغريقى الذى يعنى (القائد او قائد القوات) اذ قام (اوليساندر) وهو احد كبار القادة الرومانيين فى عصر الامبراطورية فى القرن الثانى بعد الميلاد بوضع كتابه (درس فى مبادئ الفن العسكري) (٤) .

(١) مارشال - سوكولوفسكى - الاستراتيجية العسكريه - تعريب وتعليق خيرى حماد

بيروت - عالم الكتب . ص ٣٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٣٥ .

(٤) فلافيوس فيجيتوس - القرن الرابع الميلادى - كاتب عسكري مشهور من اشهر

كتبه " النظم العسكريه اليونانية) أنظر نفس المرجع ص ٣٦ .

ويزعم المارشال سوكلوفسكى بانه :-

لم يتحقق حتى القرن السادس عشر اى مزيد من الاسهام فى صياغة الاستراتيجية العسكرية كعلم حيث وصف انجلز هذه القرون بالفترة المجدية (١) .

ويرى الباحث :

ان اطلاق هذا الزعم عار من الصحة ويدل على جهل او تجاهل لشريعة الله المتمثلة فى الدين الاسلامى القويم .

فانه فى خلال الفترة المذكوره برزت الى حيز الوجود (الاستراتيجية العسكرية الاسلامية) حيث حولت الى واقع عملى ملموس على يد قادة عظام فى تاريخ هذه الامة ولقد جاءت الاستراتيجية العسكرية الاسلامية باضافة بالغه الاهمية تتمثل فى : (تنمية ارادة القتال فى الجندى واستثمارها على الوجه الامثل فى الوصول بها الى درجة اليقين فى توظيف ارادته على اعتبار انها الفيصل فى كسب المعركة وتحقيق النصر) ويتضح ذلك جليا من خلال منهج الاسلام فى بناء الانسان حيث رسم الاسلام الطريق لبناء الفرد وبناء شخصيته وضميره وعقله وتفكيره وسلوكه حتى يكون انسانا صحيح الجسم والعقل والنفس وليجعل منه لبنه قوية متماسكه وعنصرا ايجابيا صالحا فى مجتمعه الكبير ومقاتلا شجاعا لا يقهر فى الحرب دفاعا عن دينه لتكون كلمة الله هى العليا .

يقول الله تعالى :-

" ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز الذين ان مكناهم فى الارض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور " (٢) .

وقال تعالى :

" وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونى لا يشركون بى شيئا " (٣)

(١) نفس المرجع ص ٣٦ .

(٢) سورة الحج . آيه ٤٠ - ٤١ .

(٣) سورة النور آيه ٥٥ .

على ان عناية الاسلام بتكوين الذات للفرد المسلم تغرس فيه آداب واجبه على
أكمل وجه معتمدا على قوة ذاتيه داخل نفسه لارهبه من سلطة خارجيه . وهذا هو
أرقى مراتب الانضباط الذاتى .

يقول نابليون بونابرت :-

" ان المجتمع الذى لايعتمد على قوة ذاتيه ويتوقف العمل الجماعى فيه على قوه
السلطة وعلى دقة المراقبة لاشك أنه يعتبر عبئا على المجتمع ومضيقه لقواه " (١) .

ولقد قام ميكافلى فى بداية القرن السادس عشر الميلادى بمحاولات جادة
للبحث فى جميع القضايا المتعلقة بتسيير دفة الحرب حيث وضع كتابه (فن الحرب)
الذى اعتمد فيه على تجارب القادة العسكريين القدامى (٢) .

ومع منتصف القرن الثامن عشر الميلادى قام هنرى لويـد الانجليزى (٣) باعداد
مجموعه من المفاهيم النظرية العامه والمبادئ الاساسية للاستراتيجيه العسكريه
وغدت الكتابات بعد هذا التاريخ تصف الاستراتيجيه بأنها نظام للمعرفة يضم
المفاهيم العامه عن الحرب .

وظلت حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا على أنها :

" التركيب والتوليف الكاملين للفن العسكرى كله بما فيه من تعميمات وفلسفه " (٤) .
ولكن عمليه التمييز والتفريق قد أخذت مسلكها فى مختلف العلوم الأخرى
حيث دخلت مرحلتها السريعه الكامله . وكان هذا التخلف خاصا بالعلم العسكرى
البورجوازى الذى يعتبر مختلف النظريات العسكريه مجرد ثمره من ثمار الطاقات
الخلاقه للعباقرة الافراد .

(١) لواء محمد جمال الدين على محفوظ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكريه
الاسلامية - مصر - دار الاعتصام - ص ٢٩٦ .

(٢) ميكافيللى - من اشهر الكتاب النظريين فى العالم فى مستهل القرون الحديثه ولـد
فى فلورنسه عام ١٤٦٩م من اشهر كتبه (المطارحات - الامير - تاريخ الحرب)
(مارشال سوكلوفسكى مرجع سابق) ص ٣٧ .

(٣) هنرى لويـد ١٧٤٧م - ١٨٠٣ مؤلف عسكرى خدم فى الجيش الروسى ووضع كتابا عن
تاريخ حرب السنوات السبع . نفس المرجع ص ٣٧ .

(٤) مارشال سوكولووسكى - مرجع سابق - ص ٣٧ .

وسرعان ما أظهرت التجارب على النقيض من مفاهيم الفكر العسكري البورجوازي أن ليس في الامكان وضع جميع المشكلات التي ترافق الاعداد للحرب وتسييرها ضمن اطار الاستراتيجية وحدها. (١)

ولقد برز الى حيز الوجود مجموعه من العلوم المتعلقة بالمعرفة العسكرية منذ اواسط القرن التاسع عشر الميلادي مما أدى الى تحول الاستراتيجية نتيجة لذلك من علم عسكري شامل الى فروع تتعلق بالتكتيك والمدفعية والتحصينات وظهرت الادارة العسكرية .

ومع مستهل القرن العشرين بدأت نظرية العمليات التي وجدت التعبير الواضح عنها في العلوم العسكرية . وهكذا ولدت الاستراتيجية كعلم قائم بذاته .

ولاشك أن التقنيات العسكرية وماشابهها من تبدلات في أساليب الحرب في ضوء القيادات الفعلية للقوات المسلحة وضوء المعلومات المتوافرة عن التدريب والمناورات هي التي أغنت وتغنى الاستراتيجية العسكرية .

وتمثل وحدة النظرية والتطبيق في مجالات الاستراتيجية في ضوء هذه الحقائق عاملا حاسما في العملية الجدلية المتعلقة بتطويرها واثرائها المتبادل (٢) .

ويقول الجنرال أندريه بوفر في كتابه مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ان حقائق وخبايا كلمة الاستراتيجية خافية مجهولة غالبا رغم تردها على السنة الكثيرين وأسباب هذا الجهل عديده وأهمها ان الاستراتيجية كانت لفترة طويلة من الزمن علم وفن كبار القادة .

ولم تكن تشغل الا اهتمام حفته صغيره من الناس ثم انتقلت معرفتها من جيل الى جيل بشكل سرى مغلق عن طريق الامثلة التي قدمها القادة المشهورون في كل جيل .

(١) مارشال سوكولوفسكى - مرجع سابق ص ٣٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٩٠ .

ولقد كان تطور الحرب بطيئاً فظهرت هذه الطريقة المعتمدة على التجربة وتلمس الطريق كافيهِ ومرضيهِ رغم ان الحرب اكثر تعقيداً من هندسة البناء مثلاً .

ثم جاءت مراحل التطور متعاقبة وبرزت مهارة القائد التقليدية غير كافيهِ وأظهرت قيادة العمليات وجود معضلات يتعذر حلها مما أدى الى طرح المشكلة الاستراتيجية علناً امام الطبقة المثقفة لا امام الامير والماريشال فقط .

والذى ادى فى كل مرحلة من المراحل الى ظهور حركة فكريهِ خاصه بالاستراتيجية التى كان مفهومها غالباً ما يختلط مع عبقرية العصر .

ولقد أدى بروز الحركة الفكرية فى عصر النهضة الى التطرق الى اسرار الحرب آنذاك والمتمثلة فى كتابات (فيجيس) والمؤرخين القدامى .

ثم جاء القرن الثامن عشر فاستنبت من العقل المجرد اسلوباً فى التفكير طبقه نابليون بشكل محدد ورائع مما ادت انتصاراته الى زهول فى القرن التاسع عشر .

لقد تأثرت اوربا فى الحربين العالميتين تأثراً بالغاً من جراء الخراب والتدمير المادى الكبير . وتعرضت أنظمتها المالية والاقتصاديه والاجتماعيه الى هزات رهيبه . وفقدت عدة ملايين من خيرة شبابها . مما ادى الى انهيار معظم الدول الاوربية وبرز عالمين كبيريه هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى (١) .

المبحث الثالث :

أهداف الاستراتيجية :

الهدف هو ذلك الامل الذى يستحق العمل من أجله بصفه دائمة وهو العنصر الذى يجب ان يتحدد اولا عند وضع الاستراتيجية (١) .

ونظرا للأهمية البالغة للأهداف الاستراتيجية بصفه عامه فاننى تطرقت الى هذه الاهداف من وجهات النظر الامنية والعسكرية وذلك لايضاح مدى التوافق بين كل من الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الامنية نظرا لان قواعد العمل فى المجال العسكرى تتعلق من حيث أهدافها بالقوة العسكرية وبالتالي ينجلى هدفها الاساسى فى تدمير القوات المعادية بغض النظر عن توفير الحماية للأشخاص .

أما الاستراتيجية الامنية فان قواعد العمل فيها تتعلق من حيث أهدافها بتوفير أقصى قدر من الحماية للأشخاص ولا تركز على تحقيق النصر او التدمير للعدو . وبالتالي تطرقت الى ايضاح أهمية الشؤون الادارية لايضاح مدى اسهامها فى تحقيق اهداف كل من الاستراتيجيتين العسكرية والامنية . وابراز الاهمية القصوى للشؤون الادارية وعدم استغناء الاستراتيجية العسكرية والامنية عنها لقيامها بتحمل اعباء مهام امداد وتموين القوات المسلحة والاجهزة الامنية باصناف التموينات المختلفه وايجاد القاعدة الاساسية التى تعتمد على التخطيط والتنظيم وسيلة لها وذلك لاختضاع كافة النظم الادارية والاقتصادية والمالية لما يضمن ايجاد مؤخرة قوية تقوم بدعم الاستراتيجية العسكرية والامنية لامكانية تحقيق أهدافها على الوجه الاكمل .

المطلب الاول :-

أهداف الاستراتيجية الامنية :

ويتمثل الهدف الرئيس للاستراتيجية الامنية فى تحقيق امن المجتمع من خلال وضع التنظيمات الكفيله بتحقيق ذلك مع التصدى للجريمة بعموم صورها واشكالها .

(١) السياسة الاداريه - على الشرقاوى - الاسكندرية - المكتب العربى الحديث

وتنقسم عملية التصدي الى أربعة مراحل :

١- الوقاية من الجريمة :

ويقصد بها منع نشوء وقيام الشخصية الاجرامية عبر وسائل التنشئة الاجتماعية

٢- منع الجريمة او الحد من وقوعها :

والمقصود منها اضعاف الفرصة على الجاني لارتكابه جريمته (ووضع العراقيين امام الشخصية الاجرامية في حال نشوئها) .

٣- علاج المجرم :

وتتم اثناء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية - داخل المؤسسات اصلاحية - والعقابية - ويقصد بها اعادة تأهيل النزلاء ومساعدتهم للتكيف من جديد مع المجتمع .

المطلب الثاني :

أهداف الاستراتيجية العسكرية :

يرى الجنرال (اندريه بوفر) (١) ان أهداف الاستراتيجية العسكرية تكمن في عملية الوصول الى الاهداف التي حددتها السياسة مع الاستخدام الامثل لكافة الامكانيات المتوفرة .

وقد تكون هذه الاهداف متميزه بالطابع الهجومي مثل (احتلال ارض أو اجبار الخصم على قبول بعض الشروط المجحفة) وقد تكون دفاعيه (لحماية ارض الوطن أو الذود عن مصلحة من المصالح الهامة للامة) أو ان تتوجه الى الوضع السياسي الراهن فقط .

كما يرى بان القانون الوحيد الذي ينطبق على الاهداف المذكوره هو القانون الذي يهتم بروح النتيجة الحاسمة التي يبحث عنها مع غض النظر عن ذكر الوسيلة اللازمة للوصول الى هذه النتيجة وماهذه النتيجة سوى قبول الخصم للنتيجة المفروضة عليه .

(١) اندريه بوفر - المرجع السابق .

على ان النتيجة الحاسمة فى حوار الارادات حدث (نفسى) يراد وقوعه عند العدو ليدفعه الى الاقتناع بأن الاشتباك ومتابعة الصراع أمر غير مجد .

ويتطرق البعض الى أهمية العامل النفسى للوصول الى النتيجة الحاسمة ومضمون هذا المبدأ على النحو التالى (ضرورة تأجيل العمليات الى ان يسمح لنا تفكك العدو المعنوى بتوجيه الضربة القاضية اليه بسهولة) (١)

كما تطرق ليدل هارت الى ايضاح هدف الاستراتيجية بقوله :

أنه يعارض كل من يعتقد بان تدمير القوات المسلحة المعادية هو الهدف الوحيد المعقول للحرب وان المعركة هى هدف الاستراتيجية الاوحد .

فحتى لو انه تم مجاراتهم على اعتبار أن المعركة الحاسمة هى الهدف المنشود فان هدف الاستراتيجية هو اعداد الظروف الملائمة للقيام بهذه المعركة لتكن الخسائر اقل والنتائج افضل .

وهكذا يتم الحصول على التفوق الاستراتيجى بالوصول الى نتيجة حاسمة دون القيام بمعارك ضاربه .

وهناك حالات تم فيها تدمير قوات العدو المسلحة بطريقة اقتصادية وذلك بتجريدها من سلاحها بعد استلامها .

وتعتبر الانتصارات التى تتم دون اراقة دماء شيئاً نادراً فى التاريخ ولكن هذه الندرة لاتقلل من شأنها بل انها تسلط الاضواء على الامكانات الكامنة فى الاستراتيجية فى الحروب النفسية . وتعتبر المعركة شكلاً من أشكال الوصول الى هدف الاستراتيجية العليا والتى تكون الحكومة مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة خلال الحرب (٢) .

(١) اندريه بوفر - المرجع السابق .

(٢) ليدل هارت - المرجع السابق ص ٢٢٧ .

أهمية الشؤون الادارية فى تحقيق الاهداف الاستراتيجية :

ونظرا لأهمية الشؤون الادارية لدعم وامداد القوات المسلحة بالتموينات المختلفه لامكانية مواصلة القتال وايجاد القاعدة الاساسية التى لها الاثر الفعال فى اعتماد القوات المسلحة على مؤخره قويه وفعاله تأخذ من التخطيط والتنظيم والنظم الاقتصادية والماليه وبقيه العلوم مايضمن لها اسناد القوات المسلحة على الوجه الاكمل .

وعلى هذا الاساس فان العميد/ محمد ظاهر وتر يرى بأن أهداف الاستراتيجية الادارية تكمن فى عمليه تحقيق الاهداف التى تضعها القيادة السياسية والتشلى بمقتضاها يتم التوصل الى اجبار العدو على الالتزام بالشروط المفروضه عليه وشلى امكاناته وقدراته الماديه والحاق الخسائر الجسيمة به . والحيلولة دور الاستمرار فى مشروعاته التقدمية والعلمية .

وتتمثل أهمية الشؤون الادارية فيما يلى :-

أولاً: الوصول بأدوات الشؤون الادارية الى اعلى مستوى من التنظيم والاستخدام .

ثانياً: الدفاع وحماية الادوات الادارية :

ولضمان حرية العمل لهذه الادوات الاستراتيجية الادارية لابد من توفير الحماية اللازمة لها باقطابها الثلاثة .

(الحماية الاقتصادية والحماية السياسية والحماية العسكرية)

مع ضرورة توفير الاسلحة الفعالة للدفاع عنها باحدث الطرق اللازمه .

ثالثاً: استخدام وسائل الصراع المختلفه لاحداث خسائر كبيرة لدى العدو :

تتفاوت نسبة الخسائر نظراً لتنوع الاسلحة المستخدمة فالآثار الناجمه عن استخدام القوة النووية او الذرية تحدث خسائر اكبر من الخسائر التى تحدثها الاسلحة التقليدية والاسلحة التقليدية تلحق خسائر اكبر من الاسلحة الاقتصادية كمنع القمح

عن بلد من البلدان او منع الارز او اليورانيوم أو البترول .

رابعاً: تطوير الموارد الادارية (تكنولوجيا وعلميا وفنيا وصناعيا وماليا)

تقتضى عملية تطوير الموارد ضرورة ادخال التحسينات الفنية عليها . وابتكار موارد فنية جديدة تتفوق فى قدرتها على الموارد الاخرى لدى العدو فعلى سبيل المثال نجد أن اليورانيوم كان يستخدم فى صناعة الاصغه ولكننا نجد انه تم تطويره ليستفاد منه فى مجال الاسلحة الذرية فالمواريخ والمحركات الذرية والطاقة الذرية . سعت الى تحويل مفهوم هذا العصر واعطته اهمية كبيرة باعتماده على الموارد الاخرى كالحديد والرصاص والالمنيوم والكروم وغيرها .

وعملية تطوير هذه الموارد تعتمد على مايلى :-

(أ) توفر العلماء والباحثين والمهندسين والفنيين للقيام بهذا التطوير .

(ب) توفر الاموال اللازمة للبحث والتجارب العلمية .

(ج) ضرورة توفر المواد .

فمن المتعذر استطاعة دولة ان تقوم بالتطوير دون ان يتوفر لها المادة التى تجري عليها تجاربها وابحاثها سواء اكانت هذه المواد محليه ام مستورده فمثلا أغنى دول العالم باليورانيوم هى، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وتشيكسلوفاكيا والكونغو . ورغم ان الولايات المتحدة تعتبر اكبر دولسة منتجه فهى تستهلكه وتستورده من الكونغو وكندا والبرتغال لتلبيه احتياجاتها .

(د) توفر العتاد والمبانى والاجهزة اللازمة لتطوير الموارد . (١)

(هـ) توفر جهاز استطلاع متخصص وقادر على الاطلاع على عمليات تطوير المـــوارد، الموجودة فى العالم وعلى الابحاث العلمية ومعرفة الكوادر الفنية العاملة فى هذا المجال .

(١) عميد محمد ظاهر وتر - الاستراتيجية الادارية - بيروت مؤسسة الرسالسة

مستويات الاستراتيجية :

أولاً: الاستراتيجية الشاملة - ويطلق عليها الكبرى أو القومية وهي :

تنسيق وتوجيه كافة مصادر ثروته أمه أو مجموعته من الأمم بهدف تحقيق
الغاية السياسية (١)
وعليها يقع عبء تقدير الموارد الاقتصادية والبشرية للدولة ، واستغلال
القوى المعنوية في الأمة .

ثانياً: الاستراتيجية الفرعية :

وهي التي تتعلق بأحدى الفروع التابعة للاستراتيجية الشاملة مثل استراتيجية
التعليم أو الصحة أو الأمن .

ثالثاً: الاستراتيجية المساندة :

وهي التي تقوم على تنفيذ إحدى المهام المساندة للاستراتيجية الفرعية
مثل استراتيجية التدريب .

- ويتميز التكتيك عن الاستراتيجية بالآتي :-

إن التكتيك هو عبارته عن التدابير أو التمرينات الخاصة بالقوات المسلحة
وقياداتها والعمليات التكتيكية أثناء القتال الفعلي .

وبالتالي فإن التكتيك هو - فن القتال -

بينما الاستراتيجية هي : فن القيادة للحرب (٢)

(١) لواء محمد جمال الدين على محفوظ - المدخل إلى العقيدة الاستراتيجية -

مصر - دار الاعتصام ، ص ٢٩ .

(٢) نفس المرجع - ص ٣٠ .

المبحث الرابع :

ماهية الامن فى الشريعة الاسلامية

ان كلمة الامن تأخذ دلالات مختلفه تفهم وتفسر بمقتضى الحالة التى تطلق عليها فهناك الامن الغذائى والامن العسكرى والامن الصناعى والامن السياسى الا ان محور الامن يكمن فى الامن الاجتماعى وهو امن الافراد والجماعات الذى يجعلهم يتحررون من عقدة الخوف ويشعرون بالاحساس بالطمأنينة الذاتية على مايكفل لهم استقامه حالهم فى هذه الدنيا ومالهم فى الآخرة .

- تعريف الامن فى اللغة :

الامن مفهوم يطلق ويراد به ضد الخوف مطلقا سواء كان من العدو أو غيـره أو هو عدم توقع مكروه فى الزمان الاتى (١)

ولقد عرف الدكتور فاروق الحينى الامن بقوله : هو (الجهد اليومى الذى يصدر من الدولة لتنمية ودعم انشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أى تهديد او تعويق او اضرار بتلك الانشطة (٢)

كما عرف مكنمارا - وزير الدفاع الامريكى - فى كتابه جوهر الامن بأن الامن هو (التنمية) فالامن ليس النشاط العسكرى التقليدى وليس القوة وان كان يشملها الا انه يتمثل فى قيام الدول بتحقيق التنمية والتى تعتبر جوهر الامن القومى (٣)

(١) المعلم بطرس البستاني - محيط المحيط - بيروت - مكتبة لبنان - ١٩٧٧م باب

الهمزة - ١٧٠

(٢) حسن ابراهيم العيسى - نحو استراتيجيه امنيه لدولة الامارات العربية المتحدة -

رسالة ماجستير - المعهد العالى للعلوم الامنيه - المركز العربى للدراسات

الامنبة والتدريب الرياض - ١٤٠٨هـ ، ص ١٤٠

(٣) حسن ابراهيم العيسى - نفس المرجع ص ١٤٠

على ان قيام أنواع الامن المختلفه تأخذ من الامن الاجتماعى اساسا ومرتكزا لها نظرا لان انعدام الامن الاجتماعى يصيب المجتمع كله باضطراب فى الحياة العامة فى شتى صورها وبالتالى لا يستقيم الحال لبناء مقومات انواع الامن الاخرى ولذلك نجد ان الشريعة الاسلاميه تبدو جلية فى اسمى صورها باعتمادها على تحقيق الامن الاجتماعى . نظرا لكونه يشتمل على الاكتفاء المعيشى والاقتصادى واستقرار حياة الفرد بما يحفظ توازنه العاطفى والنفسى كما يتناول تأمين خدماته الاساسية فلا يشعر بالعوز والفاقة والمحافظة على صحته واستقامة حاله تجعله يتميز بالقدرة على العطاء . مع اخذ الشريعة الاسلاميه بالاعتبار الرعاية التعليمية والانسانية والتكافل الاجتماعى وتأمين المسكن والرفاهية الشخصية .

كل ذلك سعيا وراء تهيئة افضل الظروف للفرد المسلم للقيام بمسؤولياته الاساسية وهى خلافة الله فى ارضه وعمارة هذا الكون وذلك يتمثل فى عبادة الله حق العبادة واتصال المخلوق بخالقه سبحانه وتعالى .

وتتمثل نظرة الاسلام الى الامن من مدلولات النصوص التالية :

يقول تعالى :

" وجعلنا بينهم وبين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير
سيروا فيها ليال واياما آمنين " (١)

ويقول تعالى :

" انه من قتل نفسا بغير نفس او فسادا فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن
احياها فكأنما احيا الناس جميعا " (٢)

ويقول تعالى :

" او لم نمكن لهم حرما آمنا يجبى اليه ثمرات كل شئ " (٣) .

(١) سورة سبأ الايه - ١٨ .

(٢) سورة المائدة الايه ٣٢ .

(٣) سورة القصص الايه ٥٧ .

ويقول تعالى :

" وجعلنا البيت مشابه للناس وآمنا " (١)

ويقول تعالى : (لا يلا فى قرىش ايلا فهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا

البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) (٢)

وقال تعالى :

" وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيتها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت

بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون " (٣)

ويقول تعالى :

" واذا قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق اهله من الثمرات " (٤)

ويقول تعالى :

" ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض " (٥)

ويقول تعالى :-

" قاتلوهم حتى لا تكون فتنة " (٦)

ويقول تعالى :

" واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " (٧)

فان تفشى الظلم والعدوان بمختلف صوره المادية والمعنوية دون مقاومة

ودون تغيير هو تقرير بوقوع الفتن والاضطرابات فى المجتمع باسره .

(١) سورة البقرة الاية ١٢٥ .

(٢) سورة قريش .

(٣) سورة النحل الاية ١١٢ .

(٤) سوره البقره الايه ١٢٦ .

(٥) سورة البقرة الاية ٢٥١ .

(٦) سورة البقره ايه ١٩٣ .

(٧) سورة الانفال آيه ٢٥ .

ولقد حرصت السنة النبوية على الاحتفاء بأهمية الأمن في الحياة البشرية وأولته أهمية قصوى ويتمثل ذلك في قول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :

(إذا أصبح أحدكم آمناً في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فقد حيزت له الدنيا بحذاقيها) (١)

ويقول صلى الله عليه وسلم :

" حد يقام في الأرض خير من المطر لأهلها أربعين صباحاً " (٢)

ويقول صلى الله عليه وسلم :

" أنه لا قدست أمه لا يأخذ الضعيف بها حقه من غيره " (٢)

(١) ابن ماجه - سنن ابن ماجه - ج ٢ ص ١٣٨٧ سنة ١٩٥٣م .

(٢) ابن ماجه نفس المرجع ص ٨٤٨ .

(٣) ابن ماجه نفس المرجع حديث رقم ٢٤٦٦ .

يقول تعالى " يا ايها الذين آمنوا لايسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ولا تلمزوا انفسكم ولا تنابـزوا باللقاب " (١)

ويقول تعالى : " ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب اليم فى الدنيا والاخرة " (٢)

ويقول تعالى :

" ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا فى الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم " (٣) .

ويقول تعالى :

" لاتدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير انكم لعلكم تذكرون " (٤)

وكذلك عمل على صيانه مسكن الانسان وجعل له حرمة لم ولن يصل اليها اى نظام وضعى فحرم الدخول بغير اذن ولو لسبب مشروع .

وكذلك نرى ان الامن فى الاسلام ليس مجرد أمن الفرد من الفرد بل ايضا أمن الفرد من الجماعة ومن السلطة .

ومعنى ذلك ان الانحراف او الاعتداء ليس بالضرورة من الفرد بل احيانا يصدر من النظام او الجماعة او السلطة .

فقد تكون الجريمة اجتماعيه او جماعيه ترتكبها الجماعة فى حق الفرد (٥) .

(١) سورة الحجرات ايه - ١١ .

(٢) سورة النور ايه - ١٩ .

(٣) سورة النور ايه - ٢٣ .

(٤) سورة النور ايه - ٢٧ .

(٥) الامن والاعلام فى الدول الاسلامية / فهد الدعيج - المركز العربى للدراسات

الامنية - الرياض - ١٤٠٦هـ - ص ١٠٣ وما بعدها (بتصرف) .

المبحث الخامس :

مقاصد التشريع فى الاسلام

المقاصد جمع مقصد ، والقصد هو الاستقامة والمراد ماتستقيم عليه احوال الناس .

والمراد به : المعانى والاهداف الملحوظة للشارع الحكيم (١) .
ولقد حصر علماء الاصول مقاصد الشارع الحكيم العامة من التشريع فى ثلاثة مقاصد :

المطلب الاول :

المقصد الاول : المقاصد الضرورية :

وهى الامور التى تتوقف عليها حياة البشر الدينية والدنيوية ، والتى يـؤدى فقدانها الى اختلال موازين الحياة الدنيوية وحرمانهم من النعيم فى الآخرة .
والامر الضرورى هو ماتقوم عليه حياة الناس ولا بد منه لاستقامه مصالحهم والامور الضرورية ترجع الى خمسة اشياء :-

(١) حفظ الدين (ب) حفظ النفس (ج) حفظ العقل (د) حفظ النسل (هـ) حفظ المال (٢)

ولا يتم تحقيق هذه الحقوق الخمسة الا بتوفر شرطين هما :-

(١) اقامة هذه الحقوق الخمسة بتحقيق اركانها وتثبيت قواعدها .

(٢) درء الخلل والمفاسد الواقعة عليها .

الفرع الاول : -

حفظ الدين :

حيث يتفرع هذا الحق الى فرعين

١- حق الانسان فى التفكير والتدبر بعقله وبصره .

قال تعالى " لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى " (٣)

(١) د . عبدالله الدرعان - حقوق الانسان فى الاسلام - محاضرات القيت على القسم العام

- المعهد العالى للعلوم الامنية - المركز العربى للدراسات الامنيه والتدريب

الرياض - عام ١٤٠٧ هـ .

(٢) المرحوم عبدالقادر عوده - التشريع الجنائى الاسلامى - بيروت - ١٤٠٥ هـ ج ١ ط ٤ ص ٢٠٣

(٣) البقرة آية ٢٥٦

٢- حق الانسان فى حماية عقيدته من الزلل والانحراف فشرعت عقوبة الردة فى الدين الاسلامى .

يقول الله تعالى :

" ومن يتردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت اعمالهم فى الدنيا والاخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون " (١) .

الفرع الثانى :

حفظ النفس :

فلقد فرضت الشريعة العقوبة على قاتل النفس بالقصاص او الدية أو الكفارة .
وشرع الزواج للمحافظة على بقاء الانسان النوعى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :
" الزواج سنتى ومن لم يعمل بسنتى فليس منى . وتزوجوا فانى مكاثر بكم الامم يوم القيامة " (٢)

ويقول الله سبحانه وتعالى :

" يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ولكم فى القصاص حياة يا أولى الالباب لعلكم تتقون " (٢) .

الفرع الثالث :

حق الانسان فى حفظ عقله :

لقد حرمت الشريعة المسكرات وما فى حكمها مثل المخدرات والمفترات نظراً لاضرارها بالعقل فاجبت العقوبة الزاجرة لها .

يقول تعالى :-

" يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء

(١) سورة البقرة الاية ٢١٧ .

(٢) ابن ماجه - المرجع السابق - باب النكاح .

(٣) سورة البقرة - الاية ١٧٨ - ١٧٩ .

فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ " (١)

الفرع الرابع :

حق الانسان في حفظ نسله :

فلقد حرمت الشريعة الاسلامية الزنا وشدت في عقوبته ومنعت القذف وقدرت له عقوبات رادعه درء ١٤ لاي شبهه تلحق الاولاد ومنعا من الاختلاط في الاولاد.

يقول تعالى :

" الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائه جلده ولا تأخذكم بهما رأفـه
 فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . وليشهد عذابهما طائفـه من
 المؤمنين " (٢)

الفرع الخامس :

حق الانسان في حفظ ماله :

لقد دعت الشريعة الى اكتساب المال المشروع من ابوابه المشروعة وحرمت سـوى ذلك سواء ١٤ بالسرقة او الغش او الخداع او الخيانة وحرمت الربا . كما اوجبت اعادة الاموال المتلفه بغير وجه حق .

يقول الله تعالى :

" والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزا ١٦١ بما كسبا نكالا من الله " (٣)

(١) سورہ المائدۃ - الایہ ٩٠ - ٩١ •

(۲) سورہ النور الایۃ ۰۲

(٣) سورة المائدة الايه ٣٨

المطلب الثانى :

المقاصد الحاجية

وهى ما يحتاج اليها الناس للتيسير واحتمال مشاق التكاليف واعباء الحياة .
وهى التى بفقدانها لا يختل نظام الحياة ولا تنعم الفوضى ولكن ينالهم الحرج والمشقة
لفقدانها . (١)

المطلب الثالث :

المقاصد التحسينية :

وهو تحقيق مافيه تحسين حال الافراد والجماعة . والامر التحسينى هو ماتقتضيه
المروءة والاداب . واذا فقدت فانه لا يختل نظام حياتهم مثل فقدانهم للامور
الضرورى ولا ينالهم الحرج مثل فقدانهم الامر الحاجى . وهى بهذا ترجع الى مكارم الاخلاق
ومحاسن العادات (٢) .

وشرعت الشريعة الاسلامية عمليه التوازن بين هذه المقاصد الثلاثة وذلك باعطاء
الاولوية للمقاصد الضرورية والحاجية ثانياً والتحسينية ثالثاً فلا يتم مراعاة امر
تحسينى اذا كان فى مراعاته اخلاص بحكم حاجى ولا يتم مراعاة حكم حاجى اذا كان
فى مراعاته اخلاص بحكم ضرورى . وعلى هذا تم اباحة تناول النجس للتداوى فى
حالة الضرورة . وابعح كشف العورة فى حالة العلاج او الجراحة حسب الضرورة
لان ستر العورة تحسينى والعلاج امر ضرورى . والاحكام الضرورية لا يجوز الاخلال بها
الا اذا كانت مراعاتها تؤدى بالاخلال بحكم ضرورى اكثر اهمية مثلاً : اوجب
الشريعة الجهاد لحفظ الدين نظراً لان الحفاظ على الدين اهم من الحفاظ على النفس .
وابعح شرب الخمر للمكره او المضطر لان حفظ النفس اهم من حفظ العقل (٣)

(١) المرحوم عبدالقادر عوده - مرجع سابق ص ٢٠٣ .

(٢) المرحوم عبدالقادر عوده نفس المرجع .

(٣) المرحوم عبدالقادر عوده نفس المرجع ص ٢٠٤ .

المبحث السادس :

- اهداف الامن الاجتماعى من منظور الفكر العربى :

لقد سبق للمفكرين العرب أن حددوا بصورة عامة اهداف الامن الاجتماعى عندما ابدوا تصوراتهم لمقومات الحياة فيقول الماوردى :

فى كتابه ادب الدين والدنيا :

" اعلم ان صلاح الدنيا معتبر من وجهين :

(١) ماينتظم به امور جملتها .

(٢) مايصلح به حال كل واحد من اهلها .

فهما شيئان لاصلاح لاحدهما الا بصاحبه لان من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال امورها لن يعدم ان يتعدى اليه فسادها ويقدم فيه اختلالها . لانها منها يستمد ولها يستعد ومن فسدت حاله مع صلاح الدنيا وانتظام امورها لم يجسد لصلاحها لذه ولا لاستقامتها اثرا لان الانسان دنيا نفسه فليس يرى الصلاح الا اذا صلحت له ولايجد الفساد الا اذ فسدت عليه .

وقال :

واعلم ان مابه تصلح الدنيا حتى تصير احوالها منتظمه وامورها ملتئمته
سته اشياء :

- (١) دين منيع (٢) وسلطان قاهر (٣) وعدل شامل (٤) وامن عام (٥) وخصب دائم
- (٦) وامل فسيح " (١) .

الفصل الاول

السياسة والاستراتيجية الجنائية

- المقوم الاول : (سلامة التوجه الفكرى)
- المبحث الاول : دور السياسة فى التخطيط الاستراتيجى للامن .
- المبحث الثانى : الامن وطبيعة التخطيط الاستراتيجى .
- المبحث الثالث : خصائص التخطيط الاستراتيجى للامن .

الفصل الاول :

السياسة والاستراتيجية الجنائية

تتضح أهمية السياسة فى رسم الاستراتيجية الجنائية من مجموعة المبادئ التى تضعها وتبلورها الاستراتيجية الجنائية على هيئة قواعد عمل.

وللوصول الى اهمية السياسة واثرها فى الاستراتيجية الجنائية ضمنت هذا الفصل اول المقومات الاساسية للاستراتيجية الجنائية والمتمثل فى سلامة التوجه الفكرى وبالتالي قرنته بثلاثة من المباحث هى :-

- ١- السياسة والاستراتيجية الجنائية .
- ٢- ودور السياسة فى التخطيط الاستراتيجى للامن .
- ٣- خصائص التخطيط الاستراتيجى للامن .

وذلك لايضاح كافة الجوانب المتعلقة بأهمية التوجه الفكرى وسلامته لما فى ذلك من اثر بالغ فى رسم استراتيجيه صحيحه واضحه الابعاد والمعالم .

المقوم الاول :-

سلامة التوجه الفكرى :

تعتبر سلامه التوجه الفكرى اساسا لنجاح الاستراتيجية الجنائية والتى لايمكن ان تنجح بدون قيامها على توجه فكرى سليم .

لذا نجد أن هناك تساؤلا يفرض نفسه للبحث عن معيار التوافق بين سلامة التوجه الفكرى ونجاح الاستراتيجية الجنائية وهو :-

لماذا يعتبر سلامة التوجه الفكرى اساسا لنجاح الاستراتيجية الجنائية؟ ويتضح ذلك من :-

اعتبار العمل الجنائى هو محور التعامل مع الحياة فى كل الاوقات وفى عموم الزوايا والموضوعات .

فاذا لم يكن قوام هذه الحياة سليما فلا يمكن ان ينتج آثارا سليمة، وهذه خاصية العمل الأمنى وربما هى مشكلته كذلك .

فاذا لم يكن التوجه الفكرى سليما وذا اطر واضحة المعالم فلا يمكن ان تنتج الآثار المطلوبة .

فسلامة التوجه الفكرى هو المفهوم الاول والعنصر الذى يمثله فى ذلك هو السياسة الجنائية فى مجاليها :-

١- الوقائى (ماقبل الجريمة)

٢- والعلاجى (مابعد الجريمة) .

وعنصرها فى ذلك كله يتمثل فى التشريعات الجنائية .

فالسياسة الجنائية السليمة من مقومات الاستراتيجية الناجحة كما ان السياسة الجنائية السليمة لا تثمر آثارها الا اذا كانت الاستراتيجية الجنائية المبنية لتنفيذها سليمة .

وهما مرتبطان ويكمل بعضهما البعض نظرا لكون هذا الارتباط تكاملى فالسياسة تسبق الاستراتيجية ،فكرة العمل (من المصلحة او الهدف) وهى مستقاه من السياسة . والسياسة الجنائية كفكر ينظم المصالح على أساس مبادئ . فالسياسة مبادئ عمل والاستراتيجية قواعد عمل مثل :-

قدسية سلامة النفس البشرية وضرورة حفظها - فهذا مبدأ - فمن قتل يقتل وهذه قاعدة .

فاذا لم يكن هناك توجه فكرى صحيح وسليم فلا يمكن لقواعد العمل أن تثمر .

ومن هنا يتضح ان سلامة التوجه الفكرى عبارة عن سياسة جنائية رشيدة وهى عبارة عن تصور سليم لأصل مشكلة وكيفية حلها .

أى معرفة طبيعة هذا الكائن البشرى (الانسان) فعله ورد فعله وضبط هذه الحالات ووضع قواعد عمل فى المجال الجنائى قادرة لان تعالج وضع هذا الانسان

فى مختلف حالات السلوك . وخصوصا اذا كان هذا السلوك معاديا للمجتمع والمعبّر عنه بالجريمة وهذا مقوم اساسى لبناء استراتيجية سليمة .

ومن هذا يتضح بأن السياسة الجنائية هى المظلة التى تضع المبادئ وتوجه العمل .

اذا الاستراتيجية السليمة يجب أن يكون ارتباطها بالمظلة ارتباطا صحيحا بحيث أن تكون المظلة بالاصل قبل قيام قواعد العمل مظلة صحيحة (١)

ويتطلب قيام الاستراتيجية الجنائية وجود الفكر الاستراتيجى القادر على التصور السليم للاهداف والوسائل وعلى اتخاذ القرارات المناسبة بصورة تضمن تحقيق الاهداف .

ويتميز الفكر الاستراتيجى بالاطلاع الواسع على المعطيات التى تحقق استخراج عناصر التقدير والتصور والتخطيط . كما يتميز بالمقدرة على تكوين نظرة شموليه للمشكلة التى يعالجها فتعطيه صورة عن كافة جوانبها والعوامل التى تتحكم بها والوسائل التى يمكن استخدامها لمواجهةها ضمن اساليب محدده .

بالاضافة الى الاطلاع على التقنيات الحديثة ونتائج تجاربها والمفاضلة فيما بينها .

على أن الفكر الاستراتيجى يجب أن يشتمل على الخصائص التالية :-

- (١) ان يكون الفكر الاستراتيجى قادرا على استيعاب كافة مقومات السياسة الجنائية ومبادئها وتطلعاتها واهدافها ووسائلها بحيث يكون متحركا ضمن كافة القطاعات المشمولة بها .
- (٢) ان يتميز بالمقدرة على تصور المستقبل الذى يتحرك نحوه ضمن نطاق الموقع الذى يعيش فيه فيتعامل مع هذا وذاك من منطلق واقعى آخذا بعين الاعتبار مقومات ومتطلبات وميزات كل منهما .

(١) د . عبدالوهاب عبدالعزيز الشيشانى - محاضرات فى السياسة الجنائية لطلاب السنة النهائية فى هذا التخصص للدارسين فى المعهد العالى للعلوم الامنية - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض ، ١٤٠٨هـ

- (٣) بما ان العمل يتم ضمن الاوضاع الاجتماعية المتصفه بالتغير فيكون من صفات الفكر الاستراتيجى القدرة على التوقع والتهىء بصورة مستمرة لمواجهة المفاجآت والمتغيرات .
- (٤) مقدرته على تصور الحلول المتناوبة حتى يتم احلال حل مكان آخر عندما تملى الظروف ذلك .
- (٥) القدرة على تحليل المعطيات وكذلك تحليل الانظمة والقوى الفاعلة ضمنها بحيث يتمكن من تكوين فكرة صحيحة عن مراكز القوة والضعف فيما يستعمل من وسائل وما يوظف من طاقات .
- (٦) القدرة على ادارة العمليات الاستراتيجية .
- وذلك بالقدرة على توزيع المسؤوليات وعلى التنسيق بين مختلف القطاعات وتوزيع العمل الى قوى واختصاصات مختلفه تستعمل تقنيات خاصه لكل منها وعلى التنسيق (١) بين مختلف القطاعات .
- (٧) القدرة على تقييم تصوراتهِ وخطته فى ضوء الخبرات المكتسبة والانجازات المتحققه ميدانيا بحيث يكون قادرا على تعديل مسار خطته بما يتلائم مع مآصادفه من عراقيل او فشل فى طريق تطبيقها .
- (٨) القدرة على صهر المعلومات المستقاه وتقديمها بصورة تجعل منها ماده علميه يستفيد منها العاملون فى الميدان الاستراتيجى والداخلون اليه فلا تبقى الخبرات المتحققه خاصه بمن مر بها بل تصبح بمتناول الجميع .
- (٩) القدرة على تأمين الاتصال الفكرى مع العاملين معه ضمن اطار الاستراتيجية ومع من تتوجه اليهم هذه الاستراتيجية بحيث لايبقى معزولا عن العالم الذى يعمل ضمنه ومع أفرادهِ .
- (١٠) القدرة على تأمين الحوافز لدى من يتوجه اليهم فيخلق لديهم الاندفاع والحماس اللازمين لصهرهم ضمن روحية واحدة تجمع بينهم فى أداء أدوارهم ضمن العمل الاستراتيجى .

(١) التنسيق : هو ربط متوازن بين قوى مختلفه نوعا وفاعليه يرمى الى جعلها متكامل فتساند بعضها البعض دون هدر فى الطاقات او تفريط . وذلك فى سبيل تحقيق الاهداف المرسومة لها .

(١١) المقدرة على انتقاء مساعديه والعاملين معه وعلى تهيئة كل منهم للدور المطلوب القيام به بحيث يجعله منصهرا فى هذا الدور ومتحسسا بـ_____ وبالمسؤوليات على عاتقه .

(١٢) ان يتحلى الفكر الاستراتيجى بالصفات القيادية التى تمكنه من الامساك بزمام المبادرات وبتوجيه القدرات (١)

(١) مصطفى العوجى - المرجع السابق ، ص ٢١٥ وما بعدها (بتصرف)

المبحث الاول : دور السياسة فى التخطيط الاستراتيجى للأمن

المطلب الاول : السياسة الجنائية :

- تمهيد :

الاجتماع الانسانى ضرورى كما يقول العلامة ابن خلدون فى كتابه المقدمه وهو تعبير يتوافق مع مايعبر عنه العلماء بقولهم (الانسان مدنى بالطبع) أى انه لابد له من العيش فى مجتمع مع غيره من البشر ونظرا لهذه المعايضة الانسانية بين أفراد المجتمع فمن الضرورة بمكان قيام علاقات اجتماعية تؤدى بالتالى الى افراز منازعات ومشاحنات نتيجة لرغبة البعض فى التمتع بحرياتهم المطلقة مع تعارضها مع حرية الاخرين .

ولهذا كله أصبح لزاما ان يتم ايجاد قواعد وضوابط تحد من هذه الحريات المطلقة وتسعى الى تنظيم تلك العلاقة حتى يستطيع ان يتمتع المجتمع بأكمله بنوع ما من التوازن فى الحقوق والواجبات بين عموم افراده .

(ولهذا نجد ان الحاجة الى وجود الاطر العامه للضوابط الاجتماعية افرزت لنا مايسمى بالقوانين بشقيها الوضعى والسماوى) (١)

(١) د . عوض احمد ادريس - القيم الموجهة للسياسة الجنائية - محاضرات فى السياسة الجنائية القيت على طلبة السنة النهائية فى هذا التخصص - المعهد العالى للعلوم الامنية - المركز القومى للدراسات الامنية والتدريب الرياض ١٤٠٨ هـ .

(تعليق) ويرى الباحث :-

ان اطلاق هذا التعبير على مجمله باعتبار ان الحاجة هى الموجدة للشرائع السماوية والقوانين الوضعية امر فيه نظر .

وهو ان الشرائع السماوية ليست وليدة الحاجة اليها بل هى سابقة الحاجة بعلم الله سبحانه وتعالى لمقتضيات الحال بالنسبة للانفس البشرية فمن اوجد الانسان وغرز فيه طباعه عالم بدون شك حاجة الانفس البشرية والمجتمعات الانسانية الى ما فيه صلاح امرها فانزل الشرائع هديا منه سبحانه وتعالى على رسله مبشرين ومنذرين اما القوانين الوضعية فلقد افرزتها حاجة الانسان بعد غياب الهدى السماوى وانقطاع الصلة بين المخلوق والخالق وابتعاد الناس عن الشرائع الالهية .

والذى يهمننا فى هذا السياق هو مجموعة القواعد العقابية وهى ما يطلق عليها التشريعات الجنائية .

ولذا فانه يتم ارتباط السياسة الجنائية عادة بالتنظيم القانونى حيث يوجد ما يطلق اسم السياسة التشريعية فى دولة القانون ويعرفون السياسة التشريعية بانها :
(مجموعه القواعد التى يحددها العلم القانونى من اجل تطوير القانون) (١)٠

وكلمة سياسة تعنى القيادة وادارة دفة الامور . ولكن المراد هنا سوا ١٦ فى مجال السياسة التشريعية أو السياسة الجنائية هى :
(الموجهات العامه التى تتقيد بها السلطات فى الدولة فى تنظيمها للعلاقات بين الافراد) (٢)

وتعتمد هذه الموجهات على ركائز فلسفيه وقواعد اخلاقيه أو دينيه أو اجتماعية وتحدد الطريق الذى ينتهى الى تحقيق الاهداف الاجتماعيه او الدينيه أو الاخلاقيه وفى المجتمع الاسلامى نجد لفظ (السياسة الشرعية) وهى التى تقابل مصطلح (السياسة التشريعية) فى النظم الوضعيه .

الفرع الاول :

مفهوم السياسة الجنائية فى الفقه الوضعى الغربى ويتمثل ذلك فى اتجاهات ثلاثة :

أ- اتجاه يركز على الهدف العام من السياسة الجنائية وهى التعاريف التى ظهرت فى رحاب المدارس التقليدية لقانون العقوبات والمتمثلة فيما يلى :-
يرى بعضهم بأن :-

١- السياسة الجنائية هى :-

(مجموعة الوسائل التى يمكن اتخاذها فى وقت معين وفى بلد معين من

أجل مكافحة الظاهرة الاجرامية) .

(١) د . عوض احمد ادريس - نفس المرجع .

(٢) " " " " " " .

٢- السياسة الجنائية كما يرى البعض

هى : (رد فعل الدولة ضد الجريمة بواسطة قانون العقوبات)

ويرى البعض ايضا :

٣- ان السياسة الجنائية هى :-

(التى تحدد رد الفعل الجزائى والعقابى) .

ب : الاتجاه الثانى :

يخص هذا الهدف ويحصره فى المنع والعقاب وذلك بسبب الحلول الوسيطة للمدارس التقليدية الحديثة على غرار التعاريف التالية :

- ١- هى مجموعة الوسائل التى تستخدم لمنع الجريمة والمعاقبة عليها .
- ٢- هى فرع من علم السياسة الذى يهدف الى منع الجريمة والمعاقبة عليها .

ج - الاتجاه الثالث :

يتعلق بمدرسة الصياغة الفنية والتى تسخر كل محاولة فى المجال العلمى الى الاطار القانونى الفقهى وتعمل بكل الطرق على ضم كل تنظيم علمى الى رحاب القانون بالمنهج القانونى .

ويبدو ذلك من خلال التعاريف التالية :

- ١- السياسة الجنائية هى التى تكشف وتنظم بطريقه منطقيه أفضل الحلول الممكنة لمختلف مشاكل الموضوع والشكل التى تثيرها الظاهرة الاجرامية .
 - ٢- السياسة الجنائية هى :
- التي تهدف الى الوصول الى افضل صيغه لقواعد القانون الوضعى وتوجيه المشرع والقاضى والادارة العقابية .

الفرع الثانى : مفهوم السياسة الجنائية فى الفقه العربى الوضعى :

واذا انتقلنا الى ماكتب فى الفقه العربى الوضعى فى مجال الجريمة والسياسة الجنائية فاننا سوف نجد صورة مصغره من تلك المحاولات السابقة .

فهناك تعريفات متأثرة بالمدرسة الوضعية حين تعتبر السياسة الجنائية فرعاً

من المعرفة يحدد الاصول الواجب اتباعها للوقاية من الاجرام بتدابير تتخذ على المستوى الفردى أو الجماعى والمبادئ اللازمة السير عليها فى معاملة المجرمين تفاديا للاجرام من جديد .

- وهناك من يكرر منطق الصياغة الفنية القانونية مع اختلاف فى الالفاظ ولكن مع تطابق المضمون وذلك حين يعتبرون السياسة الجنائية (بانها المبادئ اللازمة السير عليها فى تحديد مايعتبر جريمة وفى اتخاذ التدابير المانعة والعقوبات المقررة بما فى ذلك المبادئ الموازية فى قانون الاجراءات الجنائية) (١) .

- وهناك فريق من الفقهاء يعتبرون السياسة الجنائية هى فن او اداة لعلوم الاجرام فى منع الجريمة ومعاملة الجانى .

ومن خلال التعاريف السابقة يبرز العديد من المسلمات تتضح فيما يلى : (٢)

(١) ان السياسة الجنائية عبارة عن :

(وسائل أو أدوات أو ردود فعل أو أصول عامه أو صيغ أو حلول أو مبادئ أو تدابير) .

(٢) انها تهتم بقواعد القانون الوضعى فى المجال الجنائى الموضوعى والاجرائى

(٣) ان السياسة الجنائية ليست مذهباً واحداً يصدق تطبيقه فى كل مكان وزمان .

بل انها تتغير ملامحها وتتبدل سماتها حسب الفكر الفلسفى المسيطر على دراسة الظاهرة الاجرامية .

(١) د . محمد ابراهيم زيد - السياسة الجنائية المعاصر - محاضرات القيت على

طلبة القسم النهائى فى هذا التخصص - المعهد العالى للعلوم الامنية - المركز

العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض ١٤٠٧ هـ .

(٢) د . محمد ابراهيم زيد - نفس المرجع .

المطلب الثانى : خصائص السياسة الجنائية :

تتميز السياسة الجنائية بالخصائص التالية :-

أ- وضوح الهدف :

تهدف السياسة الجنائية الى غاية معينة وهى تطوير القانون الجنائى الوضعى فى مجالاته الثلاثة (التجريم - المنع - العقاب) فهى تسعى الى توجيه القانون الجنائى فى مرحلتى انشاءه وتطبيقه :

١- ففى مرحلة الانشاء ينصرف التوجيه الى المشرع الذى يتعين عليه علميا

الاهتداء بمبادئ السياسة الجنائية فيما يسنه من قواعد جنائية .

٢- اما التوجيه فى مرحلة التطبيق فينصرف الى القاضى الذى يتعين عليه

ان يحيط بآخر تطورات السياسة الجنائية حتى يستعين بنتائجها فى تفسير

القانون الجنائى .

ب - نسبيته :

ان الجريمة كظاهرة اجتماعية تتأثر فى اسبابها بالبيئة والظروف الاجتماعية

المختلفة سواء ماتعلق بالنواحى الطبيعية او الاخلاقية او الاقتصادية

او السياسة وبالتالي فان السياسة الجنائية لدولة ما قد لاتصلح لدولة اخرى .

ج - سياسية :

أى يخضع تحديد وسائل السياسة الجنائية وفقا للنظام السياسى فى الدولة نظرا

للارتباط التام بين السياسة العامة للدولة وسياستها الجنائية .

د - متطوره :

كذلك فانها تتميز بالحركة لا بالجمود فهى نسبية متطوره بحكم اعتمادها

على نتائج علم الاجتماع القانونى . وعلم الاجرام وعلم العقاب وتأثرها

بالنظام السياسى .

لذا فانه يجب التحقق من فاعلية السياسة الجنائية وان تكون دائما محلا

للمراجعة والتقييم .

د - علمیہ :

أى يجب أن تقوم السياسة الجنائية على مجموعة من القوانين العلمية التى
تحدد الصلات السببيه بين الوسائل التى تقترحها والغرض الذى تستهدفه .

ولانتناقض بين الصفة العلمية للسياسة الجنائية وبين اعتمادها على المبادئ السياسية للدولة.

ذلك أن المنهج العلمى فى مجتمع ما يجب أن يتم وفقا للظروف الذاتية لهذا المجتمع مع مراعاة نظامه السياسى الذى يلائمه فيما يتعلق بوضع الفرد فى المجتمع وذلك حتى تكون القواعد العلمية منبثقة من ظروف هذا المجتمع وقابلة للتطبيق عليه . (١٠)

(١) د. احمد فتحى سرور . أصول السياسة الجنائية - دار النهضة العربية

المطلب الثالث : الاستراتيجية الجنائية :

تعمل الاستراتيجية على تحقيق السياسة فى مجموعة من الوسائل التى تكفل تحويل الاهداف الى خطوات عملية وهو ما عبرنا عنه بقولنا بأن الاستراتيجية (قواعد عمل) فالاستراتيجية هى مجموعه قواعد العمل المؤدية الى الاهداف المنشودة وتقوم بتقديم العناصر التى يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط لانجاز اهداف كل من السياسة الجنائية والاستراتيجية الجنائية .

وعلى هذا النحو فان الاستراتيجية هى الحلقة الوسطى التى تقع ما بين السياسة والتخطيط (١) .

ويقدم الدكتور عبدالوهاب الشيشانى تعريفا للاستراتيجية يتمثل فيما يلى :-
(الاستراتيجية هى قواعد العمل فى مجال ما ، والاصل أن تكون هذه القواعد موضوعة لاستثمار نتائج بعيدة المدى) (٢)

الفرع الاول : خصائص الاستراتيجية الجنائية :

لكى تقوم استراتيجية مكافحة الاجرام بوظيفتها الاساسية فى تحويل اهداف السياسة الجنائية الى خطوات عملية فيجب ان تتميز بالخصائص التالية :-

أ- الشمول :

وذلك بانطباقها على جميع أشكال الاجرام وأنواع الجريمة وأن تسرى على جميع مجالات السياسة الجنائية - التجريم والمنع والعقاب - .

ب- التكامل :

فيجب ان تتفق مع الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما يوجد من ترابط وثيق بينهما .

(١) احمد فتحى سرور - المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية - القاهرة - ١٩٨٣ - ص ٢

(٢) د . عبدالوهاب الشيشانى - مرجع سابق .

ج - ان تكون طويلة المدى الى حد معقول :

فيجب ان تكون مسايره من حيث السرعة فى الانجازات والفعالية لتطويع الاختيارات السياسية .

د - الطابع العلمى :

فيجب ان تكون الوسائل التى تضعها الاستراتيجية قائمة على منهج علمى فاذا قلنا ان حماية المجتمع تتحقق بتأهيل المجرم للحياة الاجتماعية وجب علينا التحقق علميا من مدى فاعلية العقوبات المقيدة والسالبة للحرية فى تحقيق هذه الغاية .

هـ - المرونة :

فيجب ان تضع الاستراتيجية فى اعتبارها عمليه التطور والتجديد فالمعطيات الاساسية قد تتغير فى مرحلة التنفيذ عما كانت عليه فى البداية (١) .

ومن خلال مجمل العرض السابق لمفهوم السياسة الجنائية والاستراتيجية الجنائية تبرز لنا أهمية السياسة الجنائية على اعتبار انها مظلة تفرز مجموعة من المبادئ او الموجهات العامة والتى تصاغ على ضوئها الاستراتيجية المعدة للتطبيق .

وفى ضوء هذه القواعد وتحديداتها واتجاهات العمل التى تفرزها هــ هذه التحديدات يتم وضع خطط مرحلية (بعيدة المدى) وتكتيكية (قريبة المدى) (ولاتنحصر السياسة الجنائية فى رسم بعض المبادئ العامة التى تحكم المشرع الجنائى فى خطواته الثلاث (التجريم والمنع والعقاب) بل انها تسعى جاهدة الى نقل فكرة واضحة عن حماية الانسان . وتحدد الاهداف الواجب بلوغها لتحقيق هذه الحماية فى اطار الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولية) (٢) .

١- لواء د. محمد نصر رفاعى - اهداف الاستراتيجية الجنائية - محاضرات القيت على طلبه السياسة الجنائية - القسم النهائى - المعهد العالى للعلوم الامنيه المركز العربى للدراسات الامنيه والتدريب الرياض ١٩٨٧م- يرجع الى د. احمد فتحى سرور المرجع السابق .

٢- احمد فتحى سرور المشكلات المعاصره للسياسة الجنائية - مرجع سابق ، ص ٢ .

المطلب الرابع : مفهوم التخطيط الامنى :

التخطيط العلمى أصبح سمه من سمات العصر الحديث فى مختلف بلاد العالم وعلى مستوى جميع قطاعات الدولة بما فيها قطاعات الاجهزة الامنية والتخطيط اهم عناصر العملية الادارية بالاضافة الى التنظيم والقيادة واتخاذ القرارات والاتصالات والرقابة كما تتضمن ادارة الشرطة بقيه العناصر الاخرى كالعلاقات العامه والعلاقات الانسانية والتدريب وادارة الافراد وغيرها (١) .

ويقول (ويلسون) (٢) عن التخطيط :

هو (مجموعة النشاط والترتيبات والعمليات اللازمة لاعداد واتخاذ القرارات المتصلة لتحقيق اهداف محددة وفقا لطريقة مثلى)

كما عرفه (اللواء محمود السباعى) بقوله : التخطيط الامنى هو (جمــــــــــــــــع الحقائق والمعلومات التى تساعد على وضع مجموعه من القواعد أو سلسلة الاجراءات التى تؤدى الى تحقيق هدف معين للشرطة) (٣) .

ولقد عرفه بعضهم بقوله : التخطيط : (٤)

هو: (عمل مضاد للجزائيه والارتجال ،يقوم على حصر الموارد وتنظيم وتنسيق استغلالها وتحريكها فى سبيل الوصول الى غاية وهدف معين ،وهو يستهدف بطبيعــــــــــــــــة الحال وضع خطه واضحة تكفل الوصول الى اهداف مرسومة غايتها الاولى والاخيرة رفع مستوى المجتمع) .

(١) سعد عوده الردادى - التخطيط الامنى - رسالة ماجستير - المركز العربى للدراسات

الامنية والتدريب عام ١٤٠٨ هـ ، ص ٣٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٤ .

(٣) لواء محمود السباعى - تخطيط وادارة عمليات الشرطة - القاهرة - الشركة

العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ م ، ص ٩ .

(٤) لواء - الصادق حلاوه - الامن العام - القاهرة - دار الفكر العربى - ص ٢٥ .

كما يعرفه اللواء/ عبدالرحيم النحاس بقوله : التخطيط الامنى:

هو: (تحديد الوسائل التى تكفل تحقيق هدف أو أهداف معينة بأقل النفقات وفى أقصر وقت وبأقل جهد) . (١)

ولقد تميزت كافة التعاريف المتعلقة بالتخطيط الامنى بالاتفاق على أنه يحوى بين طياته معنى التنبوء بالمستقبل والاستعداد له مع اخضاع كافة العمليات المستقبلية قبل البدء فى تنفيذها الى عنصر التخطيط المنظم الذى يحدد الهدف ويرسم السبل الكفيلة بتحقيقه بأقل جهد وأقل تكلفه وبلاستغلال الامثل لكافة الامكانيات المتاحة لتحقيق وبلوغ الهدف . وتعود اهمية التخطيط الى القاعدة الرئيسية التى يقوم عليها والمتمثلة فى الدراسات العلمية السليمة المستمدة من البيانات والمعلومات الصحيحة والتنبؤات الرشيدة .

وذلك لكون التخطيط هو:-

(البديل الضرورى للعشوائية حتى لاتجرى الامور دون ان يكون هناك توقع سليم لنتائجها) (٢)

(وترجع اهمية التخطيط للخدمات الامنية الى اعتبارات كثيرة منها اتباع الاسلوب العلمى والفكرى فى كشف المشكلات المتوقعة ودراستها وايجاد الحلول السليمة القائمة على التحليل الدقيق والسليم قبل ان تتعقد المشكلات ويصعب حلها) (٣)

(١) لواء عبدالرحيم النحاس - التخطيط الامنى واساليبه - محاضرات لطلاب السياسة الجنائية - المعهد العالى للعلوم الأمنية - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض ، ١٩٨٧م .

(٢) لواء محمود الركابى - ادارة الشرطة فى مصر - مطبعة الحلبى - ١٩٦٦م ، طبعه ١ ص ٤١ .

(٣) رائد/ احمد صلاح حسن على - التخطيط للخدمات الامنية فى اطار التنمية المتكاملة - القاهرة - كلية الدراسات العليا - ١٩٨٥م ، ص ١٩ .

ومن هنا يتضح الهدف من التخطيط الجنائي والمتمثل فى (تسهيل العمل على من تناط به مسؤولية سن القوانين أو اتخاذ القرارات فى مجالات تنفيذ الاستراتيجية تحقيقا لاهداف السياسة الجنائية .

والتخطيط الجنائي يحدد الوسائل اللازمة للتنسيق بين القطاع الجنائي والقطاعات العاملة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية للنهوض بها وتسهيل مهمتها للقيام بوظائفها فى مجالات مكافحة الاجرام (١)

ويرى الدكتور/ احمد فتحى سرور (٢) (بان الاخذ بمفاهيم السياسة الجنائية والاستراتيجية الجنائية والتخطيط الجنائي - امر لازم لمكافحة الاجرام مع الاخذ بعين الاعتبار الانتقال التدريجى من مرحلة السياسة الى مرحلة الاستراتيجية ثم الى مرحلة التخطيط . وذلك لنتمكن من الاستمرار والفعالية للحلول المتخذة فى كل مرحلة .

على ان اغفال هذا التسلسل هو العامل الرئيس الذى يجعل عملية مكافحة الاجرام عملا مرتجلا .

المطلب الخامس : امد التخطيط فى مجال الاجهزة الامنية :

يتفرع التخطيط الامنى من حيث المدة الزمنية الى ثلاثة أنواع:

أ- التخطيط الاستراتيجى (المرحلى - طويل الاجل)

ان صلب العملية الامنية تهيئة الامن والامان والانضباط فى المجتمع وان تهىء لافراد الطمأنينة والاستقرار. ومن هذا المنطلق فان الاجهزة الامنية يجب عليها مراعاة التطور الاجتماعى فى شتى صوره ومجالاته لتقوم بمسايرة

(١) احمد فتحى سرور - المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية - مرجع سابق ، ص ٤

(٢) احمد فتحى سرور - المرجع السابق ، ص ٥٥

هذا التطور لكي تصل الى حد الكفاية التامة فى الاعداد والتدريب والتجهيز بما يحقق السيطرة التامة على الظاهرة الاجرامية وسبيلها فى ذلك التنبؤ باحتمالات المستقبل والاستعداد لها بما تخطئه من عمليات على أن تكون خاضعة للتخطيط المرحلى (طويل الاجل) لتتمكن من مسانيرة التخطيط العام فى الدولة .

- ويتم اعداد هذا التخطيط فى ضوء من الدراسات المستفيضة لاحداث مايفرزه التطور من تقنيات فى مجال مكافحة الجريمة ، وبحث ماتبرزه الاحصاءات الجنائية والاستئناس برأى ذوى الخبرة فى شؤون التخطيط ومختلف العلوم القانونية والجنائية والاجتماعية .

ثم متابعة الحركة السكانية ومعدلات نموهم وكشافتهم فى المناطق المختلفة . ومن مميزات هذا النوع من التخطيط تضمنه للمستقبل القريب والبعيد . وينفذ على مراحل متعاقبة . ولذلك فتنفيذه يستغرق وقتا طويلا . ولا تغير الاجهزة الامنية السياسة العامة التى تعنيها فى هذا التخطيط الا بعد استكمال الخطة التى تضمنتها - او اذا استجد من العوامل مايستوجب تغيير هذه السياسة .

ب تخطيط متوسط الاجل :

ويقوم بمهمة دراسة المشكلات القائمة فعلا او المتوقع قيامها فى وقت محدد ليتولى مهمة الاعداد التخطيطى لها .

ومن أمثلة ذلك :

التخطيط للعمليات التى تواجه الشرطة والتى تكون على علم مسبق بموعد حدوثها . مثل تخطيط المحافظة على الامن والنظام فى موسم الحج فى المملكة العربية السعودية ، او اثناء الاحتفالات الشعبية او الانتخابات العامة فى بعض الدول .

ج - التخطيط التكتيكي (قريب المدى)

تنطوى كثير من المشكلات التى تصادف اجهزة الامن فى عملها اليومى على عنصر المفاجأة بحيث تتطلب مواجهة هذه المشكلة تخطيطا سريعا لايحتمل التأخير كما يتطلب المبادرة الى اتخاذ الاجراءات العاجلة والكفيلة بمنع اى مضاعفات لها قد تضر بالصالح العام .

والامثلة على هذا النوع متنوعه فمثلا العمليات المتعلقة بكشف الجريمة وضبط مرتكبيها ، والعمليات الخاصة بضبط الهاربين من وجه العدالة وكذلك عمليات مكافحة الشغب وعمليات الارهاب (١) .

(١) يرجع الى :

- محمود السباعى - ادارة الشرطة فى الدول الحديثه - القاهرة الشركة الوطنية للطباعة والنشر . ص ١٨٠ ، وما بعدها .
- محسن العبودى - قواعد التخطيط الجنائى - محاضرات القيت على طلبه السياسة الجنائية - القسم الخاص - المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض - ١٤٠٨ هـ .
- ماجد راغب الحلو - علم الادارة العامه - الاسكندريه - دار المطبوعات الجامعية - ١٩٨٥ م ، ص ٢٥٨ .

المطلب السادس: مقومات بناء الخطة الامنية للمهام المرحلية والعمليات الطارئة:

يقصد بعمليات الشرطة جميع الأنشطة والجهود الميدانية التي تبذل لاقترار الامن وحماية النظام العام للمجتمع ، ويتوقف نجاحها على مقدار ماتعتمد عليه من تخطيط كفاء ومستمر ، يقوم على اساس من الدراسة العلمية المستمدة من التجربة العملية ، والبيانات والاحصائيات التي تساعد على التنبؤ . بالاحتياجات المستقبلية فى مجال منع الجريمة وضبطها وتنظيم سلوك الافراد ، وحماية الاستقرار والمنجزات الوطنية ، والسيطرة على ماقد ينشأ من مواقع طارئة تهدد الامن العام وزعره شعور المواطنين بالسلام والطمأنينة ، وتستلزم المهام الامنية قبل القيام بها ضرورة التخطيط والتنظيم والتجهيز المسبق واستخدام الوسائل العلمية الحديثة فى المراحل المختلفة حتى يمكن الاهتداء الى وضع الخطة التى تكفل للعملية النجاح .

أسلوب بناء الخطة الامنية للمهام المرحلية : (١)

تختلف السياسات والاجراءات التى توضع لكل خطه عن غيرها ، حتى لو كانت ظروف كل الخطط من حيث المكان والزمان والمناسبة واحدة وهذه مرجعية لتغير الملابس والظروف محليا وعالميا .

الأصول العامة لبناء الخطة الامنية للمهام المرحلية:

(١) يجب ان تشتمل الخطة على عدة حلقات امنية :-

بحين تكون الحلقات الخارجية بمثابة نقاط مراقبة وانذار للحلقات الداخلية ، وفاعده تعدد الحلقات تحقق السيطرة الامنية ، بحيث لو تمكن المجرم من التغلب أو تجاوز بعض الحلقات الامنية أمكن للحلقات الاخرى محاولة منعه من ارتكاب جريمته .

(١) عميد د. محسن العبودى : عمليات الشرطة ، كليه الشرطة ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٥٠ (بتصرف

(٢) ان تشتمل الخطة على جانبين :

اولهما : مادي ويقصد به الاجراءات والترتيبات الملموسة التي تحقق الوقاية الامنيه وتفويت الفرصة امام المنحرفين من ارتكاب جرائمهم أو ضبطهم اثناء ذلك .

ثانيهما : معنوي وهو افهام المجرمين مصدر الخطر بكفاءة وقدرة الاجهزة الامنية على توفير الحماية الامنية .

(٣) يجب مراعاة القواعد الخاصة بامن الافراد ونعنى بها التأكد من الافراد المكلفين بتنفيذ الخطة وولائهم وانتمائهم ، كذا مراعاة القواعد الخاصة بتأمين الوثائق والاتصالات والمكاتبات واخيرا الاماكن والمنشآت .

(٤) يجب ان تتضمن الخطة الوسائل والتجهيزات الحديثة التي تكفل تنفيذها بسهولة .

(٥) يجب ان تكون الخطة متضمنه للآتى :-

- ان تكون شاملة لجميع الاخطار المتوقعة .

- مرنة : تستطيع مواجهة الاحتمالات الطارئة .

- سريه : حتى لا تتسرب منها معلومات تفيد المجرم .

- ان تكون تفصيلية قدر الامكان تحتوى على تفاصيل الحماية وتحديد مهام الاجهزة المشتركة .

- واضح : حتى يسهل لجميع الافراد القائمين على تنفيذها فهمها وعدم اللبس الذي قد يؤدي الى الاخطاء وما يستتبعها من أخطار .

(٦) اجراء استطلاع او استكشاف دقيق للمناطق ودراسة الاماكن المراد تغطيتها امنيا ، ويلاحظ اجراء هذا الاستطلاع والدراسة قبل وضع أى خطة امنية حتى لو سبق استكشافها ودراستها من قبل .

(٧) يلزم مراعاة وحدة القيادة لمتابعة كافة الاجهزة المشتركة فى تنفيذ الخطة وهذا يحقق بالتالى وحدة الاوامر والتعليمات لكافة الاجهزة .

(٨) تحقيق التمكن على كافة المناطق والاماكن والطرق المراد تغطيتها امنيا، وذلك عن طريق توفير الامكانيات والاعداد المناسبة من الافراد القائمين على تنفيذ الخطة .

(٩) جماعية العمل على تنفيذ الخطة من كافة الاجهزة المشتركة والعمل بروح الفريق والتدريب الجاد على كافة الاحتمالات ،وكيفية مواجهتها .

(١٠) وضع الخطة وتنفيذها يحتاج الى اجهزة متخصصة فى هذا المجال حتى يمكنها تقييم الخطة من آن لآخر ،والاستفادة من الاخطاء فى وضع الخطط الجديدة .

مقومات بناء الخطة للعمليات الطارئة :

تتلخص اجراءات التنظيم والتجهيز للعمليات الطارئة فى الاتى :

أولا: استلام المهمة :

أمر المهمة اما ان يكون صادر من جهة مسئولة تملك حق اصداره ويصدر امر المهمة اجماليا للاجهزة المختصة التى تشترك فى مثل هذه العمليات ،كاجهزة البحث الجنائى والقوات النظامية المدربة على اعمال القتال ،والتي تتولى بالتالى وضع الخطة فيما بينها .

ويتولى كل جهاز من الاجهزة المشتركة المهمة الخاصة به ،واضا فى اعتباره

النقاط التالية :-

(١) معرفة كل جهاز على حده دوره فى المهمة الاجمالية مع ضرورة الالممام

بدور الاجهزة الاخرى حتى يتم التنسيق فيما بينهم اثناء العمليات .

(٢) معرفة الوقت المتيسر للاعداد والتجهيز قبل اعطاء تمام الاستعداد للتنفيذ

وبعد ذلك تتضح بعض الاستنتاجات مثل :

- مسرح العمليات مناطق مبنية - صحراوية - زراعية .

- الوصول الى صورة ميدانية للخطة المراد تنفيذها .

وهو عبارة عن عملية ذهنية يجريها القائد بعد استلامه للمهمة ودراستها للوصول الى فكرة عن القرار الذي سيتخذ في تنفيذ المهمة ،وتقدير الموقفـــــــــــــــــ

يشمل النقاط التالية :-

(١) عدد الخصوم - مكان تواجدهم - الاماكن التى يترددون عليها ،وتحديد الذين يترددون على الخصم ،والاسلحة والذخائر المتوفرة لديهم وعددها وكفاءتها .

(٢) القوات : وهى العمود الرئيسى المنفذ للخطة ،وعليها يتوقف الى حد كبير نجاح او فشل الخطة . ويجب عند استعراض القوات ان يفع القائد امامه الخصم المحتمل ويجب على القائد ان يحقق الاتى :-

- حسن اختيار معاونة من الضباط .
- وجوب مراعاة ان يكون عدد القوة وامكانياتها يفوق امكانات الخصم .
- ان يكون الافراد على مستوى من التدريب والكفاءة القتالية .

(٣) دراسة مسرح العمليات :

يجب الحصول على الخريطة المساحية للمنطقة واعداد رسم (كروكى) توضيحى للمناطق التى ستجرى بها الخطة مع الاهتمام بتقدير المساحات والمسافات تقديرا دقيقا حيث ان الاهمال فى تقديرها يعرض القوات الى الاصابه الخطأ من نيران القوات المشتركة معها فى العملية لو حدث استخدام الاسلحة النارية .

تأتى أهمية دراسة الطبوغرافيا العسكرية كموضوع هام يجب ان تشمله مراحل التدريب المختلفه وخاصة تدريب القاد . والالمام بموضوعات الطبوغرافيا يساعد القادة على قراءة الخرائطالمساحية للارض مسرح العمليات والطبوغرافيا من العلوم الحيوية التى لها اتصال وثيق باعمال رجال الامن فى جميع الاوقات وفى اى مكان (١) .

(٤) الاسلحة والامكانيات المتيسرة :

يجب على القائد دراسة اسلحة وامكانيات الخصم مع مقارنتها باسلحة وامكانيات القوات وهنا يجب تحقيق الاتى :-

- يجب ان تتناسب الامكانيات ووسائل المواصلات التى تستخدمها القوات مع طبيعة المكان وظروفه ،وان تفوق فى ادائها وسرعتها وقدرتها
- مايستخدمه الخصم .

(١) عقيد/ احمد حافظ هلال : مذكره الطبوغرافيا العسكرية ،الكويت ، الادارة العامه

- يجب ان يكون تسليح القوات ملائما تماما لمهمتها ويفوف ما يحملـــــــــــــــــه
الخصم المراد التعامل معه .

خامسا :- الاستطلاع :

وهو اما ان يكون على الطبيعة او الخريطة فى حالة عدم توفر الوقت
ويفضل ان يكون على الطبيعة ،ويقوم بالاستطلاع القائد ومروسيه ويتم فى
الاستطلاع الاتى :-

- تحديد الاتجاهات الاصلية والنقط الاشارية .
- تحديد المهام للقوات على الارض .
- تحديد اماكن كل مجموعة واقواس نيرانها .
- تحديد اماكن نقط الملاحظة .
- تحديد الاماكن التى تصلح عمل اكمنة للقوات .
- تحديد مهام الاسلحة المعاونة واقواس نيرانها .
- اماكن تواجد احتياطات الاسلحة والذخيرة والشئون الادارية .
- مكان تواجد الخصم والطرق المحتمل هروبه منها .

سادسا : أمر العمليات :

بعد دراسة المهمة وتقدير الموقف والاستطلاع يتم تحديد الخطة فى الهجوم ،
وتعرض فى النهاية على رئاسة القوة للتصديق عليها وبمجرد التصديق على
الخطة اصبحت واجب عمليات " امر قتال " ملزم لجميع الافراد . ويجب ان تكون
الخطة مرنة لمواجهة اى موقف طارىء من الخصم .

وشروط امر العمليات فى الماموريات القتالية هى :-

- ان يعطى بمعرفة قائد القوة .
- ان يعطى على الارض " مسطح رملى " مع الاستعانة بالكروكيات .
- ان يحدد المهام للقادة والقوات على وجه التحديد بحيث تكون واضحة .
- ان يصدر بعد التصديق عليه من الرئاسة .

سابعاً : تعليمات امن العمليات :

- المفاجأة عنصر أساسى وهام فى تنفيذ الخطة لذا يجب مراعاة الاتى :-
- احاطة الخطة بسرية تامه والمحافظة على اسرار تحركات القوات مــــمع عدم اعطاء الفرصة للخصم للتنبوء بتصرفات القيادة او تحركات الحملة .
 - الحذر الشديد عند الحركة او السير واستخدام طرق التمويه والخدع والاختفاء .
 - السرية التامة فى الاتصالات قدر المستطاع .
 - اعداد وسائل اتصال مناسبة تكفل للقائد السيطرة ويجب ان تكون معلومه للافراد .

ثامناً : تنظيم التعاون :

- فى الكثير من العمليات تشترك اكثر من جهة فى التنفيذ وحتى يتــــمم توحيد الجهود نحو تحقيق الهدف فانه يجب اجراء تنظيم تعاون بين جمــــمع الجهات المشتركة فى المهمة وتحديد دور ومهمة كل جهة وامكانيات تقديــــم المعاونة من جهة لآخرى والاسلوب الامثل لذلك .
- ويجب اجراء تعاون بيت قوات الجهة الواحدة حتى لاتتعرض القوات للخطر واسلوب المناورة بالنيران والاشارات المستخدمة فى ذلك .

تاسعاً : الاشراف وتذليل الصعاب :

- يجب على قائد القوة ان يعمل على تذليل الصعاب التى تواجه القوات او تجهيزها فى مرحلة الاعداد حتى لاتتأثر الخطة ولايكون هناك معوق أثناء التنفيذ . وهنا يجب مناقشة الافراد فى مهامهم ، والتأكد مــــن استيعابهم لها وكذا التأكد من التسليح والاحتياجات الادارية .

عاشراً : اعطاء تمام الاستعداد :

- وهو المرحلة الاخيرة وبعدها تكون القوات جاهزه ، ومستعدة لتنفيذ الخطة عندما يعطى الامر بتنفيذها من الرئاسة او الجهة التى تملك صلاحية ذلك .

ونظرا لاهمية مقومات بناء الخطط الامنية للمهام المرحلية والطارئة فلقد رأيت ان أقرن ذلك بموضوع له ابلغ الاثر فى ربط العناصر المشاركة اثناء مراحل التنفيذ وهو غرف العمليات .

غرف العمليات الامنية وانواعها

تتطلب الخطط الامنية اسلوبا لربط العناصر المشاركة فيها خلال مراحل التنفيذ الميدانى للخططة ، وبدون هذا الربط تصبح تلك الخطط مجافيه لمبادئ التخطيط العلمى ويتركز نجاحها على عامل الصدفة . واسلوب ربط الخطط الامنية استدعته مجموعته من المعطيات هى :-

- (١) الثورة الصناعية وماواكبها من تقدم تكنولوجيا .
- (٢) التخطيط الاجرامى المحكم وتطوره ومواكبته للتقدم العلمى .
- (٣) الحجم الكبير للعناصر التنفيذية فى الخطط الامنية بالمقارنة مع الخطط الامنيه قديما .
- (٤) شمول بعض الخطط على دعم الاليات والظواهرات فى بعض الاحيان لغرض المراقبة او توجيه النيران الحاسمة للتطويق او الانزال خلف مواقع العصابات لاعمال المطاردات المختلفه ... الخ .
- (٥) اهمية عامل الوقت فى انفاذ الخطط الامنية .
- (٦) اعتماد المخطط الامنى على اصول ومبادئ علميه عند اعداد الخــــطط الامنية لاحتواء التخطيط الاجرامى .

ويتطلب هذا الربط وجود مكان مناسب مزود بكافة المعلومات وبه شبكات اتصال وخرائط وكافة التجهيزات الملائمة مما يمكن التجمع القيادى من دراسة الموقف ومناقشة كافة ابعاده والتعرف على الاحتمالات المختلفه وردود الفعل ثم اصدار القرار الحاسم للموقف . وهذا المكان هو ما يطلق عليه " غرفة العمليات " ويمكن تعريف غرفة العمليات بانها (المكان الذى يحتوى على مجموعة من الاجهزة والمعدات والوسائل الملائمة ، وتتواجد فيها هيئة تتلقى البلاغات وتقوم بعرضها او التمدى لها وفــــق طبيعة البلاغ أو الصلاحيه الممنوحة لها أو وفق مالىديها من اوامر وتعليمات) وهناك أنواع لغرف العمليات الامنية نوجزها فى الاتى :-

أولاً: غرف العمليات المشتركة :

وتعمل هذه الغرف فى المناسبات الامنية ذات المهام المتعددة الجوانب
كمناسبة الحج فى المملكة العربية السعودية . حيث يوجد مبانى لغرف العمليات
المشتركة فى مناطق الحج مجهزة باحدث التجهيزات ووسائل الاتصال السلكية
واللاسلكية والمراقبة التلفزيونية .

ثانياً: غرف العمليات المركزية :

ويقام هذا النوع من الغرف فى بعض الوزارات ويتم من خلالها ادارة وانجاز،
المهام المندرجة ضمن اختصاصها بقطاعاتها المختلفة . كغرفة العمليات المركزية
بوزارة الداخلية بجمهورية مصر العربية .

ثالثاً: غرف العمليات الرئيسية :

يوجد هذا النوع من غرف العمليات فى القطاعات التى لها افرع متعدده
فتقام غرف عمليات رئيسه تتلقى البلاغات من الغرف الفرعية ،وتتولى التنسيق
وتشغيل المعاونات المتبادلة بين القطاعات الفرعية والقطاع الام .

رابعاً: غرف العمليات الفرعية :

وهذا النوع من غرف العمليات يوجد فى فرع المصلحة او القطاع
الواحد لتغطيه المنطقة الجغرافية للفرع .

خامساً: غرف العمليات النوعية :

يتم انشاء هذا النوع من غرف العمليات وفق طبيعة اعمال القطاع وتخصصه
كغرفه عمليات النجده او المرور او الدفاع المدنى ... الخ .

سادسا :- غرف العمليات الميدانية المتنقلة :

هى عبارة عن عربة مجهزة بالوسائل الضرورية واجهزة الاتصال ويتم التواجد بها بالقرب او فى مسرح الحدث بحسب طبيعته ومــــن خلالها تدار عملية انفاذ الخطط والاعمال الامنية ميدانيا .

وجميع هذه الغرف لابد ان يتم تجهيزها بالوسائل الملائمة التى تحقق انجاز وتغطية المهام التى تدار من خلالها .

الفرع الاول :

مثال على التخطيط الاستراتيجى المرحلى (طويل الاجل)

حماية الشخصيات الهامة

مدخل يوضح :

مفهوم الحماية والشخصية الهامة والاطار التى تعترضها

مفهوم الحماية :

مصدر هذه الكلمة فى اللغة (حمى " وورد ان حمى حماه يحميه حمايه - دافع عنه - ويقال فلان حامى الحقيقة اى مدافع عنها (١) . وقد وضع المعاصرون - من الكتاب للحماية معنى قريب من معناها اللغوى فقالوا انها عملية شرطية بحتة يقصد بها دفع خطر حال عن الشخصية المراد حمايتها ، وايجاد حالة من الوقاية لها تمنع احتمالات وصول الاخطار الى جسد الشخصية المحمية (٢) . واستدلوا على صدق هذا المعنى بان الحماية فى بعض نطاقاتها المعروفة تشمل ما يسمى نطاق الحماية الجسدية والتى يكون هدفها التكتيكي هو تنفيذ استراتيجية الحماية فى هذا النطاق والمعروفة بالاختفاء والاخلاء " (٣) .

كما أن الحماية فى معناها الضيق قد تكون ثابتة او متحركة وهى تتوافر وجودا وتحققا فى حالة تحرك الشخصية المحمية . بينما عمليتى الحراسة والتأمين تتخذ فى اغلب ظروفها فى مواقع ثابتة ، ولذلك فالحماية فى اكمل صورها تشتمل على عمليتى التأمين والحراسة (٤)

(١) مختار المحاح : باب الياء ، فصل الميم .

(٢) لواء محمد عبدالكريم نافع : محاضرة القيت على طلبه كلية دبلوم العلوم

الجنايه اكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٤ م . ص

- يراجع : عمليات الشرطة ودراسة فى الاتصالات/ معهد امناء الشرطة القاهرة ، ٨٥٠

(٣) المقصود بالاختفاء تغطيه الشخصيه بالجسد لمنع الخطر عنه ، اما الاخلاء فهو سحب الشخصيه من مكان الاعتداء لعدم تكراره عليه .

(٤) الرائد/ هلال محمد الفيل : حماية الشخصيات الهامة وعلاقتها بالامن القومى بالقاهرة

كلية الدراسات العليا ، ١٩٨٥ م ، ص ٨٠

مفهوم الشخصية الهامة :

لا يمكن وضع حصر شامل للشخصيات الهامة التي يجب توفير الحماية لها لكن الشخصيات الهامة المعنية في هذا المقام " هم الاشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية " رسمية كانت او غير رسمية " في الدولة او في الدول الاجنبية في اثناء زياراتهم لبلدان اخرى بصفتهم الرسمية او الشخصية ويرى البعض ان الشخصية الهامة " هي التي تكتسب وزنا جماهيريا مؤثرا بحكم النشأة او الزعامة او الوظيفة او الظروف (١) ويمكن القول بان الشخصية الهامة هي " الشخص الذي يشغل مركزا قياديا أو يؤدي مهام اساسية محليا أو دوليا في المجالات المختلفة السياسية ، المدنية / العسكرية الاقتصادية / الاجتماعية / الاعلامية وغيرها .

ومن هذه الشخصيات :

- أ- ملوك ورؤساء الدول والزعماء السياسيون ، الممثلون الشخصيون ، الوزراء ، والدبلوماسيين .
- ب- كبار رجال الدين ، العلماء ، المفكرون والمخترعون .
- ج- قادة القوات المسلحة والاجهزة الامنية .
- د- رجال الاعلام ، الصحافة ، والرياضيون .
- هـ- الضيوف الرسميون واللاجئون السياسيون .
- و- الافراد الذين يؤثر قتلهم أو اختطافهم على الشخصيات البارزة مثل : افراد اسرهم .

الاطار التي تتعرض لها الشخصيات الهامة : (٢)

تختلف مصادر الاخطار التي تتعرض لها الشخصيات الهامة فقد يكون مصدر الخطر العوامل الطبيعية وهي التي لا يكون لارادة الافراد دخل في وقوعها ، كالانهيارات

-
- (١) الاستاذ: مصطفى عزيز : امن الشخصيات البارزة بدون مكان نشر/١٩٧٣م ، ص ٥ .
 - (٢) للمزيد من التفصيل انظر :
 - محمود السباعي : تخطيط وادارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ص ١٦٩ وما بعدها
 - محسن العبوي : عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ٣٩ وما بعدها .

السيول ،الكوارث المختلفة ،وقد يكون مصدر الخطر العوامل البشرية وهى التى يكون
لارادة الافراد دخل فى حدوثها ،وستناول هذا الموضوع وفق الطرق الاتية :-

أولاً: الاخطار التى تتعرض لها الشخصيات الهامة :

(١) فى وقت السلم - تنقسم الاخطار الى نوعين :

أ- اخطار عمدية : وهى التى يكون لارادة الافراد دخل فيها ومنها :

- الاغتيال بصوره المختلفة كاستعمال الاسلحة النارية ،السم

الغازات السامة ،المفرقات .

- الخطف لغرض الحصول على تنازلات من الشخصية الهامة ،الحصول على

معلومات . من الشخص المخطوف ، او منع الشخصية من عمل تنوى

القيام به او الحصول على فدية .

- التجسس - التآمر - التهديد - السب والاذلال .

ب- اخطار غير عمدية : وترجع هنا لخطأ الشخص نفسه او لخطأ الغير-

ومنها القتل والاصابة الخطأ بصورها المختلفه . كحوادث وسائل النقل

او الحريق بسبب الاهمال الذى يسبب اصابه الشخصية الهامة . وتدخل

العوامل الطبيعية المشار اليها آنفا ضمن الاخطار غير العمدية .

(٢) فى وقت الحرب :

تتزايد الاخطار فى حالات الحرب لما ينشأ عنها من غموض وخلافه

ولتعرض البلاد لخطر الغارات الجوية والقاء المواد المتفجرة او الحارقة

أو السامة .

التخطيط لحماية الشخصيات الهامة ودورهم فى الحماية

وضع خطة لحماية الشخصيات الهامة يقتضى فى بداية الامر تحديد الهدف من حماية الشخصيات الهامة . وعلى ضوء ذلك يمكن وضع الخطة بمشتملاتها ووسائلها واختيار القائمين عليها (١) .

وهناك عقيدة استراتيجية فى مجال عمليات المواجهة تقوم على اساس :

ان نجاح المواجهة يكمن فى تحقيق المبادأة او اجهاض العدوان وهـذا يسرى على عمليات تأمين الشخصيات ويتحدد ببساطة فى وأد العدوان قبل تحركه لان الوصول الى مرحلة التنفيذ وان أبطل أثره يعتبر شفرة خطيرة فى عملية المواجهة (٢) . ويمكن تحديد اهم اهداف الحماية فى النقاط التالية (٣) .

- (١) تفويت جميع الفرص التى يستطيع المجرم انتهازها لارتكاب جريمته .
- (٢) حماية الشخصيات من الاخطار التى تتعرض لها بسبب الطبيعة او بسبب الاهمال .
- (٣) انقاذ حياتهم اذا وقع ما يهدد سلامتها (مرض ، إصابة ، محاولة اعتداء) وذلك بسرعة نقلهم الى مكان امين واجراء الاسعافات الطبية اللازمة .
- (٤) توفير الراحة والسكينة لهم .
- (٥) توفير أقصى قدر من الحرية الشخصية لهم (٤)
- (٦) تأمين ممتلكاته ومتعلقاته الشخصية .
- (٧) كفالة السرية فى اتصالاته .
- (٨) تأمين الشخصية من اخطار الحرب .

-
- (١) محسن العبودى : عمليات الشرطة : المرجع السابق ، ص ٤٩ .
 - (٢) هلال محمد : المرجع السابق ، ص ٤٧ .
 - (٣) لمزيد من التفصيل أنظر :
 - اللواء / عبدالعظيم لاشين : عمليات الشرطة ، القاهرة ، اكاديمية الشرطة ، ص ١٠٠ .
 - (٤) لواء محمود السباعى : تخطيط ادارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

الاصول العامة فى وضع وتنفيذ خطة الحماية (١):

تختلف السياسات والاجراءات التى توضع لكل خطه عن غيرها حتى لو كانت ظروف كل الخطط من حيث المكان والزمان والمناسبة واحدة . وهذا مرده الى تغيير الظروف والملابسات المحلية والعالمية المحيطة بالشخصيات موضع الحماية ، أو وجود احداث جديدة فى الطريق او المكان الذى يستخدمه أو تقصده تلك الشخصيات . وسيتم عرض الاصول العامة لاي خطة حماية - تاركين تفصيلاتها لوضعها حسبما يتطلبه الموقف وظروف المكان والزمان - فى النقاط التالية :-

(١) اجراء الاستطلاع :

يعرف الاستطلاع فى المجال الامنى ، بأنه المناظرة الميدانية للمنطقة مسرح العلميات (٣) ويجب ان يتم هذا الاجراء قبل وضع اى خطة حتى لو سبق اجرائه لنفس المكان من قبل ، ويتم من خلاله استكشاف دقيق للمناطق أو الطرق ، واماكن الاحتفالات المقرر تواجد الشخصيه الهامه بها (٣)

ويمكن ايجاز العناصر التى تشملها دراسة المكان فى الوصف الكامل للمكان ودراسة المناطق المحيطة به ، المظلة عليه ، حدوده ، مداخله ، ووصفه من الداخل (٤) اما عناصر دراسة الطريق فتشمل : الكبارى ، والانفاق ، غرف تفتيش الخدمات ومواسير المياه والمباني المظلة عليه والمقيمين فيها ، والاراضى الفضاء والمساحات الخالية والمخازن والمصانع ، حالة الاضاءة بالطريق ليلا ونوعها وقوتها ، اسلاك التيار الكهربائى واقواس النصر والزينات ، الاماكن العامه كالحداثق والمنتزهات ، المعوقات بالطريق كالمنحنيات ، والانشاءات والاصلاحات والاعطال التى قد تعوق المرور (٥)

(١) محسن العبودى : عمليات الشرطة - المرجع السابق ص ٥٠ وما بعدها .

(٢) عبدالرحيم النحاس : المرجع السابق ، ص ١١

(٣) محسن العبودى : عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ٥١

(٤) لمزيد من التفصيل انظر : محمود السباعى : تخطيط وادارة عمليات الشرطة المرجع السابق ص

(٥) محمود السباعى : تخطيط وادارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٩٤

ويجب ان يحاط واضعى الخطة بموعد الزيارة حتى يكون لديهم متسع من الوقت لوضع خطة الحماية على دراسة واساس سليم .

(٢) يجب ان تكون خطة الحماية متسمة بالآتى : (١)

أ - شاملة لجميع الاخطار المحتملة حتى لايفاجأ القائمون على تنفيذها بما ليس فى استطاعتهم مواجهته .

ب - ان تكون تفصيلية بحيث تحتوى على اجراءات الحماية وتحديد مهام كل الاجهزة المشتركة فيها .

ج - مرنة : حتى تستطيع احتواء الحوادث الغير متوقعة .

د - سرية : يطلع عليها ، أو على جزء منها من يتطلب عمله ذلك ،حتى لا تتسرب منها معلومات تفيد المعتدى .

هـ - واضحة : حتى يسهل لجميع المشتركين فى تنفيذها فهمها ، فيتم التنفيذ دون لبس قد يؤدى الى الخطأ وما يستتبعه من اخطار ، أو تأخير يستفيد منه المعتدى .

(٣) اقامة نطاق كامل من وسائل واجراءات الحماية وان تتضمن الخطة عدة حلقات حول الشخص المراد حمايته وهذا يوفر الضمان للخطة . وتكون الحلقات الخارجية بمثابة نقط انذار ومراقبة للحلقات الداخلية وفائدة تعدد الحلقات هى ان تمكن المجرم من التغلب على احدى الحلقات أمكن للحلقة التالية كشفه ومنعه من تحقيق هدفه ، فمثلا الطريق الذى يسلكه الشخصية فيمكن ان تكون الحلقات عبارة عن مراقبة الطريق بالكاميرات التلفزيونية وايضا نقاط الحراسة الثابتة على المداخل المؤدية اليه ورجال التحرى والمخبرين من كافة الاجهزة المشاركة والاصطفاف " انتشار القوات " على الطريق ، واليات الحراسة المتنوعة سيارات ، دراجات نارية ، وغيرها ، الحرس الخاص للشخصية ويمكن استخدام الطائرات العمودية او غيرها للمراقبة فى الحالات الضرورية .

(١) انظر :

- محسن العبودى : عمليات الشرطة : المرجع السابق ، ص ١٦٨ وما بعدها .
- محمود السباعى : تخطيط وإدارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
- عمليات الشرطة ودراسة فى الاتصالات ، المرجع السابق ، ص ٨٢ وما بعدها .

(٤) يجب مراعاة القواعد الخاصة بامن الافراد المكلفين بتنفيذ الخطـة للتأكد من ولائهم وانتمائهم للشخصية الهامة . وكذا مراعاة القـواعد الخاصة بتأمين الوثائق والاتصالات والمكاتبات وتأمين الامتعة الشخصية والطعام والشراب واخيرا امن الاماكن والمنشآت .

(٥) ان تشمل خطة الحماية على جانبين .. اولهما مادی ويتمثل فى التوزيع الجيد للقوات المشاركة فى حماية الشخصية الهامة ، وحسن مظهرهم ويقتضتهم عند مباشرتهم للمهام وتجهيزهم بالمعدات اللازمة وتعدد حلقاتهم ، هذه الاجراءات المادية التى تتخذ لمنع الاشخاص الغير مصرح لهم من الاقتراب الى مكان الشخصية موضع الحماية .. الجانب الثانى .. المعنوى المتمثل فى افهام المجرم مصدر الخطر بكفاءة وقدرة جهاز الحراسة على توفير الحماية للشخصية الهامة ، بما يخلق لديه الاحباط بعدم القدرة على اختراق حلقات الحراسة والنيل من سلامة الشخصية المحمية ، واحساس الكافة فى ان الحماية المضروبة حول الشخص المراد حمايته قوية للحد الذى لن يستطيع معه الجانى تحقيق غرضه دون القبض عليه او قتله .

(٦) ان تتضمن الخطة الوسائل والتجهيزات الحديثة التى تكفل تنفيذها بسهولة كاجهزة المراقبة التلفزيونية ، أو اجهزة الانذار من التسلل، أو محاولة اقتحام الابواب والاقفال واجهزة كشف الاجسام الغريبة كالفرقعات وغيرها - ويمكن استخدام الكلاب البوليسية المدربة فى هذا المجال (١) .

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

- لواء عبد العظيم لاشين : تدريب كلاب الكشف على المفرقات بالولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة الامن العام ، العدد ٩٦ ، لسنة ٢٤ ، دار الشعب القاهرة - ١٩٨٢ م ، ص ٢٨٠ .

- عميد د . علوى امجد علوى : الكلاب المدربة وسيلة شرطية هامة فى مكافحة الظواهر الاجرامية ، مجلة الامن العام المصريه . العدد ٩٦ لسنة ٢٤ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٢ م ، ص ٨٧ وما بعدها .

(٧) يجب مراعاة وحدة القيادة لمتابعة كافة الاجهزة المشتركة فى تنفيذ خطة الحماية ويؤدى بالتالى لوحدة الاوامر والتعليمات وسرعة تمريرها لكافة الاجهزة .

(٨) السيطرة على كافة المناطق والطرق التى ستواجد فيها الشخصية الهامة ، وذلك عن طريق توفير الاعداد المناسبة من الافراد القائمين على تنفيذ الخطة وتوفير الاليات ، والاجهزة اللازمة وتوفير وسائل الاتصال والانتقال .

(٩) خطة الحماية تتطلب جماعية العمل على تنفيذها من كافة الاجهزة المشتركة والعمل بروح الفريق ، والتدريب الجاد على كافة الاحتمالات وكيفية مواجهتها .

(١٠) وضع خطة الحماية وتنفيذها يحتاج الى اجهزة متخصصة فى هذا المجال حتى يمكنهم تقييم الخطط من آن الى آخر ، والاستفادة من أخطائها فى وضع الخطط الجديدة ، حيث تكون هذه الاجهزة مزودة بالمختصين فى التخطيط والتنظيم والحراسة ... الخ .

(١١) مهما اختلفت او تعددت اجهزة الامن بالدولة وتنوعت واجباتها فانهما جميعا مشتركة فعلا فى تأمين الشخصيات الهامة كل فى دائرة اختصاصه لذا تبرز اهمية التنسيق فيما بينها ليتم تفادى التداخل ولسد الثغرات التى قد تنشأ ويستثمرها المعتدى لارتكاب جريمته .

(١٢) متابعة وتقييم الخطة : يجب متابعة تنفيذ الخطة من وقت لآخر لتقييمها وتطويرها بما تتطلبه الظروف ولسد ما يظهر بها من ثغرات تعوق سلامة التنفيذ والوصول الى الهدف المنشود كذا يفيد هذا التقييم فى الخطط المستقبلية وله مردود ايجابى على اعداد وتنفيذ خطط الحماية .

مشاركة الشخصيات الهامة فى خطة الحماية :

ابتدعت بعض الاجهزة الامنية اسلوبا لانداز الشخصيات الذين يحتمل تعرضهم للاغتيال ، وتدريبهم على كيفية عدم الوقوع فى اسر الارهابيين او التعرض للهجوم الارهابى وكيفية النجاة بانفسهم عند وقوعه ، حيث تبين من الدراسات السلوكية ان الانسان اسير عاداته وانه يميل الى أن يفعل نفس الشيء كل يوم فى نفس الوقت

وبنفس الطريقة . كما بينت الدراسات ان ٨٠٪ على الاقل من خطط الارهابيين فى مهاجمة الاشخاص تحدث اما فى الصباح عند ذهابهم لعمالهم او فى المساء عند عودتهم منه . . لذا كان التدريب مخلصا فى نصح الشخصيات بان تكون تحركاتهم من غير الممكن التنبؤ بها مقدما وبتغيير وسائل الانتقال ومواعيده والطرق التى يسلكونها (١)

ومن المهم امام الشخصية الهامة بالاساليب الاحتياطية اللازمة وبالاجراءات التى تتخذ عند حدوث اعتداء حتى لايفاجأ ببعض الاجراءات كزيادة السرعة او تضيق دائرة الحراسة او تغيير خط السير . . الخ

ويساهم الشخصية البارزة بدوره فى خطة الحماية نتيجة امامه بالاجراءات الامنية فى خطط الحماية ، واذا وضع فى اعتباره النقاط الاتية :-

- (١) عدم التعود على نظام معين فى ساعات الخروج والدخول او السير بانتظام فى طريق معين ووقت محدد .
- (٢) ان تكون مقابلات الشخصية الهامة فى المكتب وليس المنزل حتى لاتكون مقدمه لاستطلاع العدو ، فيعرف الشغرات ونقط الضعف فى خطة التأمين . . كذلك قد يضع احد الزائرين خدعه ملغمه او جهاز تصنت تحت اى قطعة اشك بالمنزل .
- (٣) مناقشة اجراءات الامن كل فترة مع المسؤولين عنها .
- (٤) المساعدة فى حماية نفسه بتقبل بعض الاجراءات الامنية الضرورية وعدم الاعتذار عنها او رفضها .
- (٥) ومن قبيل المساعدة فى هذا المضمار ارتداء الصدر الواقى من الرصاص .

(١) لواء د . احمد جلال عز الدين : مكافحة الارهاب - القاهرة - دار الشعب

أمن الشخصيات الهامة فى الظروف المختلفة

يحتل تأمين الشخصيات الهامة وحمايتها أهمية بالغة بين المهام الأمنية التى تنضوى تحت اختصاص الأجهزة الأمنية ، لان الحماية تتعلق بحماية الاواح ، وسلامة الابدان وهذه اقدس واعز قيمة من سائر موجودات الكون ، ولان تعرض الشخصيات الهامة للخطر قد يؤدى الى كارثة او خسارة وطنية ، وقد تمتد نتائجه للاضرار بامن الدولة ونظامها وتتنوع وتتعدد ظروف الحماية ما بين طرق متعددة جوية وبحرية وبرية ، واماكن مختلفه كمقر الإقامة ، سكن أو عمل احتفالات عامة اماكن زيارة ، الاتصالات ، الاشياء والمتعلقات . ان تحقيق الامن للشخصية الهامة فى جميع هذه الظروف متوجا باكبر قدر من الحرية . . يبدو جليا بانه ليس بالامر الهين بل هو امر بالغ الصعوبة ، ويحتاج لمجهود مضمى من جانب القائمين على تحقيقه ، ولنجاح هذا المجهود لابد ان يركز على مبادئ اساسية هى : (١)

أ - جدية المعلومات :

وذلك عن المجرم والاطار المحتمل عن طريق الأجهزة المختصة وتجنيد المرشدين ، والبلاغات المباشرة وغير المباشرة ، وغير ذلك من المصادر واصبحت الكثير من دول العالم تستخدم العقول الالكترونية فى تخزين المعلومات عن مصادر الخطر ، وعن الافراد العاملين حول الشخصية الهامة لسرعة الكشف عنها .

ب - السرية : وتمثل احد العناصر الجوهرية للحماية لانها تعوق عمليات ومخططات المعتدى ، ومن متطلباتها الا يقع الشخص محل الحماية لنظم الروتين فى تحركاته او اقامته .

ج - التسمية : ويقصد به خداع المجرم عن طريق استخدام الشبيه فى مواصلة الجدول العادى للشخصية موضع الحماية او استخدام اكثر من عريضة مشابهة او تغيير نوع من الزى الذى يرتديه الشخصيه او الركوب فى عربة اخرى ضمن الموكب " الركب " فى حالة تعدد الانتقالات او تكرارها لاماكن معينه وذلك عند الضرورة ووفق ماتتطلبه الظروف .

د- حسن اختيار العنصر البشرى : انتقاء القائمين بعملية الحماية امر فى غاية الاهمية ولا بد أن يكونوا ملمين بواجباتهم وبالاجراءات الامنية والقدرة على اداء الواجب ، ولديهم الولاء وليس من ضمنهم مصابيــــــــــــــــــــن بأمراض عقلية ، وهذا بالتالى يتطلب ضرورة وحرية التحرى الكامل عنهم .

بعد عرض المبادئ الاساسية التى يقوم عليها مجهود تأمين حماية الشخصيات الهامة ، نتناول فى الاسطر التالية المواقف والظروف المختلفة التى يتم خلالها توفير الحماية للشخصيات (١) :-

أولاً: أمن الانتقالات :

ويقصد بها تأمين وسائل الانتقال بانواعها المختلفه " طائره ، سياره ، قطار ، باخرة .. او خلال سيره على الاقدام ، وتأمين الطرق المختلفه والتعدد فى وسائل الانتقال وفى انواع الطرق وطبيعتها قد يغير من تفاصيل نظام الحراسة من خطة لآخرى ، ولكن الامر الذى لاشك فيه هو ان قواعد واسس الحراسة بالطريق فى كل حالة من الحالات تبقى ثابتة دائماً وسيتم ايجاز ذلك وفسق مايلــــــــــــــــى :-

أ- تأمين وسيلة الانتقال :

- فحصها للتأكد من سلامتها وصلاحياتها فنيا وميكانيكيا للعمل .
 - التأكد من سلامة السوائل التى توضع بها من وقود وزيوت وشحوم ومياه .. الخ
 - تفتيشها للتأكد من عدم وجود مواد ضارة بها كالمفرقات او خلافها
- ويتم هذا الاجراء بمعرفة الفنيين المتخصصين .

(١) للمزيد من التفصيل : انظر :

- محمود السباعى: تخطيط وادارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ ومابعدها .
- محسن العبودى : عمليات الشرطة : المرجع السابق ، ص ٥٦ ومابعدها .

- التأكد من ولاء العاملين بها للشخصية الهامة

- حراستها بعد تفتيشها ومنع الاقتراب منها لغير العاملين بها .

ب - تأمين الطريق :

يقصد بالطريق خط السير الذى يسلكه الشخص موضع الحماية بـأى وسيلة من البدء الى المقصد ، ويجب دراسة جميع الطرق التى يمكن سلوكها ، لاختيار اصلحها من حيث النوع (جوى ، برى ، بحرى)

وتحديد اكثر من طريق تتخذ على كل منها اجراءات الحراسة كاملة لمقتضيات الامن التى تتطلبها بعض الظروف الخاصة . وبعد اختيار نوع الطريق تأتى مرحلة دراسته .

وتتم الاجراءات على الطرق على النحو الاتى :-

(١) الاصطفاف " انتشار القوات "

ويقصد به انتظام القوات على جانبي الطريق ويفضل ان يكون على شكل مثلث ، ويهدف لمنع اى فرد من الاهالى او غير المصـرح لهم بالنزول الى الشارع . وتختلف كثافة الاصطفاف حسب اعتبارات خاصه بالطريق او مصدر الخطر على الشخصية ، او اعتبارات خاصة بالظروف السياسية او الجمهور ، فالخدمات تتناسب بشكل طردى وفق هذه الاعتبارات .

(٢) الخدمات السرية :

تختص بالاندماج مع الجمهور للوقوف على كل ما يهدد الشخصية الهامة لذا يتعين أن يكون مكانهم خلف القوات النظامية فوق اسطح المنازل المطلية على طريق الموكب " الركب " وكذا المناطق الخالية والمباني التى لم يكتمل بناؤها .

(٣) الدوريات الراكبة والراجلة وهى تعزيز للقوات المادية ومهمتها :

المحافظة على الامن والنظام فى دائرة واجباتها الميدانية ويمكن
أن تشارك مجموعة من الدوريات الراكبة فى خطة الحماية لسرعة وسهولة
انتقالها للمناطق المراد شمولها فى خطة التأمين والحماية .

ثانيا :- أمن المنشآت والاماكن :

ويقصد بها حماية المنشآت التى تستخدمها الشخصية الهامة سواء
كانت دائمة ام مؤقتة ، ويدخل فى هذا محل الاقامة ، اماكن الزيارة
واماكن الاحتفالات العامة .

(١) محل الاقامة : هو مكان السكن للشخصية سواء بصفة دائمة او مؤقتة او
الاستراحات ، وهذه الاماكن تخضع للقواعد العامة لحراسة المنشآت او
الاهداف الحيوية مع التأكيد على الاتى :-

- ضرورة وضع خطة متعددة الحلقات اولى حلقاتها هى وضع مناطق
للاقتراب .

- تنفيذ التعليمات الخاصة بامن المنشأة وامن الافراد العاملين
بها مع تحديد مداخل المنشأة وتجهيزها لاسلحيا ، وباجهزة حديثه
للكشف عن المفرقات ، مع تنظيم الحراسة .

- اتخاذ الاحتياطات بما يكفل تفادى اى خطر يحتمل ان يصيب
الشخصية الهامة ، مثل تزويد النوافذ بزجاج واقى من الرصاص
او تركيب ستائر تحجب الرؤيا ، ويستحسن ان لاتطل مباني أخرى على
فناء المنشأة .

- ان تكون وسائل الاتصال فى محل الاقامة من النوع الذى
لايمكن التصنت عليه ، مع وجود وسائل اتصال بديلة فى حالة
الاعطال .

- ان تكون الخطة المعدة لتأمين هذه الاماكن مرنة لمواجهة كافة الاحتمالات ،مع وجود قوات احتياطية خفيفه الحركة لمواجهة الحالات التى لم تكن فى الحسبان على أن يدرب أفرادها على مواجهة مثل هذه المواقف .

(٢) تأمين اماكن الزيارة :

ويقصد بها كل مكان تتواجد فيه الشخصية الهامة بصفة مؤقتة وتضع حمايتها للقواعد العامة لحراسة المنشآت ،الا ان الوضع يتطلب بعض الاجراءات التى يجب الاهتمام بها وهى تنقسم الى قسمين :-

الاول :- قبل الزيارة :

- يجب الحصول على اكبر قدر من المعلومات عن هذه الاماكن ودراستها بشكل تفصيلى قبل ميعاد الزيارة بوقت كاف .
- حصول مندوبى اجهزة الحراسة على بيانات عن سكان المكان وشاغليها الاماكن المحيطة بمكان الزيارة . والعمال والموظفون العاملون بالمكان ومدى ولائهم للشخصية الهامة ،الوقوف على المدعويين وكذلك رجال الاعلام ،ومعرفة حدود المكان ومداخله ومخارجه ،ومعرفة خطة الحراسة واجراءات الامن وخطة الطوارئ فى مواجهة الاحتمالات غير المتوقعة ومعرفة خطة التأمين الطبى واقراب المستشفيات للمكان .

الثانى :- التأمين اثناء الزيارة :

- حراسة الطريق الذى تسلكه الشخصية الهامة حتى مكان الزيارة .
- حراسة المناطق المحيطة مع اجراء التفتيش الدقيق لها .
- حراسة المكان من الداخل والخارج وفى الاماكن التى ستواجد بها الشخصية الهامة او تمر بها .

- توزع علامات مميزة على افراد الامن وتكون متينة ومعلقة على الصدر، كذا توزع علامات مميزة لرجال الاعلام والصحافة . ومن تتطلب أعمالهم ذلك .
- ايجاد وسيلة للتعرف على جميع السيارات التى سترافق الشخصية الهامة للتأكد من شخصية راكبيها .
- يجب ان ترافق الحراسة الخاصة الشخصية الهامة طيلة وجودها بالداخل وخاصة المناطق المسموح بتواجد الجمهور بها .

ثالثا: - تأمين الاحتفالات العامة :-

- ويقصد بها كل تجمع كبير من الجماهير بمكان عام ولمناسبة عامة واركانه : حشد كبير من الافراد - مكان عام - مناسبة عامة .
- أهمية تأمين الاحتفالات العامة والتخطيط لامنھا (١):

تأمين الاحتفالات العامة ضرورة تفرض نفسها لانها تضم حشدا كبيرا من الجماهير يندس بينهم المجرمين وغيرهم ممن لهم اغراض ضد القيادات السياسية ومحاولة الاضرار بالدولة يساعدهم فى ذلك سيكولوجية الفرد والجماعة حيث تذوب فى هذه الحالات عقلية الفرد فى عقلية الجماعة . . وخطة تأمين الاحتفالات يجب ان تتضمن من الاجراءات، ما يحدث اثره فى اتجاهين احدهما - مادي ويتمثل فى حفظ الامن والنظام - والثانى معنوى ويتمثل فى ارباب كل من تسول له نفسه القيام بأى عمل ضار .

والتخطيط لامن الاحتفالات يمر بمرحلتين :

- الاولى : وهى المرحلة السابقه على يوم الاحتفال .
- الثانيه : وهى يوم الاحتفال ذاته .

(١) انظر :

- محسن العبودى: عمليات الشرطة، المرجع السابق، ص ٧٠ وما بعدها .
- عمليات الشرطة ودراسات فى الاتصالات، المرجع السابق، ص ١١٦ وما بعدها .
- محمود السباعى: تخطيط وإدارة عمليات الشرطة، المرجع السابق ص ٢١٥ وما بعدها .

المرحلة الاولى :-

ويتم فيها جمع البيانات والمعلومات الدقيقة عن كل ما يمكن توقعه ومنها :-

- (١) ما يتعلق بالطريق وتأمينه والطرق المؤدية الى مكان الاحتفال .
- (٢) نوع الاحتفال .
- (٣) مكان الاحتفال .
- (٤) القوات والاجهزة المشتركة والتي يمكن الاستعانة بها .
- (٥) التجهيزات المادية اللازمة لتأمين مكان الاحتفال .

المرحلة الثانية :

وتمثل يوم الاحتفال ذاته وفيه يتم تنفيذ الخطة ابتداءً من :

- (١) خدمات الطريق :

وما تستوعبه من اشراك اجهزة الشرطة من قوات نظامية للاصطفاف ورجال المرور لتنظيم حركة مرور السيارات والدوريات المختلفة الاسلكية والخيالة لتوجيه الجماهير تجاه مكان الاحتفال وتخفيف الضغط على بعض الشوارع .

كذلك قوات سرية لحراسة اسطح المباني والمنازل والاماكن الخالية والمباني التي لم ينته بناؤها بعد ، والمحال التجارية العامة الواقعة في طريق الركب . كذا ملاحظة الحالة السياسية والوقوف على المطالب والشكاوى التي قد تحاول بعض الجماهير تقديمها للشخصية الهامة .

(٢) خدمات المكان :

- وما يستتبعه ذلك من : تعيين حواجز قوية لغلق جميع المنافذ المؤدية الى مكان الاحتفال .
- التحكم فى دخول المواطنين عن طريق وضع سدادات حديدية . بعدم تفتيشهم تفتيشا دقيقا وعدم السماح لاحدهم بحمل حقائب أو ماشابه ذلك .
 - انتشار السيارات اللاسلكية فى جميع الشوارع المؤدية الى مكان الاحتفال لتوجيه المواطنين .
 - المرور لغلق الشوارع الغير مرغوب فى استخدامها ، ومع مرور النقل بالطرق الموصلة الى مكان الاحتفال قبل بدء الاحتفال بوقت كاف .
 - رجال البحث الجنائى لتأمين المنطقة المحيطة بالاحتفال وركوب اعلى المباني المطلية على مكان الاحتفال .
 - تحديد اسلوب للسيطرة على المدعويين حاملى البطاقات داخل مكان الاحتفال عن طريق توزيعهم على مربعات .
 - لايسمح بتداول الاشياء او المشروبات داخل مكان الاحتفال .
 - وضع خدمة لسيارات الاسعاف عند المنافذ وتكون مستعدة للاسعافات العاجلة .
- اجراءات تأمين الاحتفال اذا كان فى مكان مكشوف :
- فحص ومراقبة الاماكن التى يحتمل اطلاق النار منها كما فى المباني العالية ، وتظل هذه المباني تحت المراقبة طوال فترة الاحتفال .

- تفتيش المباني المجاورة للمنطقة لكشف اى خطر.
 - الشك من جانب الحراس للكشف عن اى تحركات مريبة .
 - يمنع الجمهور من الاقتراب للمنطقة باقامة اسوار ، ولايسمح لهم بالاقتراب اكثر من خمسة عشر مترا فقط عن المنطقة (المرمى المؤثر للمسدس) .
 - يكون وضع الجمهور امام المنطقة ولايسمح بالتفافهم حول المنطقة
 - اجراءات تأمين الاماكن العامة اثناء تواجد الشخصية الهامة بها :-
-
- ويقصد بالاماكن العامة حضور احتفال معين داخل مكان مغلق كالقاعات فى الجامعات او النوادى وغيرها .
- وهنا تتطلب اجراءات الحماية مايلى :-
- اجراء معاينة دقيقة واستطلاع مبدئى للمكان .
 - حراسة المكان والمبنى وطرق الاقتراب والابواب ومراقبة الممرات حول وداخل القاعة .
 - امن الاشياء والمتعلقات :-
 - ونعنى هنا بالاشياء والمتعلقات التى تهم الشخصية الهامة وهى :
 - الطعام والشراب .
 - الامتعة الشخصية .

أ- الطعام والشراب :

- قد يكون الطعام والشراب وسيلة للمجرم للتخلص من الشخصية الهامة وذلك بدس السم فى مأكله او مشربه الذى يقدم اليه .
كذا لابد من التأكد من صلاحية الطعام والشراب المقدم للشخصية الهامة خشية عدم اتباع القواعد السليمة فى الاعداد أو التخزين مما يؤدى الى نفس النتيجة . لذا ينبغى وضع نظام دقيق ورقابة فعالة على الاطعمة منذ شرائها حتى اعدادها وتقديمها كما يجب التثبت من الافراد الذين يقومون بهذه العمليات .

- يجب شراء الاطعمة من اماكن مختلفه وعدم اقتصار الشراء على مكان واحد وان لا يكون عمال هذا المكان يعلمون شيئا عن هذه الاطعمة .

- يقوم الطبيب بالكشف على مكان تخزين الطعام واعداده . كما يقوم بالكشف على الطعام قبل تقديمه

- تراعى نفس الاجراءات على العظام والشراب الذى يتناولسه قائلد وسيلة الانتقال الخاصة بالشخصية الهامة فى يوم خدمته معه واليوم السابق له حتى لا يتمكن احد من اعطاء طعاما او شرابا به مواد ضاره او مخدرة او مهيجة تفقده الوعي أو السيطرة اثناء القيادة .

ب- الامتعة الشخصية :

ونعنى بها الملابس والاثاث والهدايا والطرود والبريد والادوات الخاصة .
بالشخصية الهامة ونظرا لان هذه الاشياء يمكن استخدامها فى اخفاء مواد ضارة كالمفرقات او تلويثها بالسموم والاشعاعات الضارة لاحداث الضرر بالشخصية وقبل اعطاء اى شئ من هذه الاشياء للشخصية الهامة يجب ان تمر بمراحل وقائية للتأكد من خلوها من المواد الضارة ويقوم بهذا التفتيش خبراء وفنيون مثل خبير المفرقات او اطباء وفى حالة فحص البريد يجب استخدام الاجهزة الحديثة المتطورة ثم يختم بشعار الامن دليل تمام الفحص .

كما يجب ان تخول للمسئول عن فتح البريد سلطة فحص البريد الخاص والسرى فكثيرا مايستخدم المجرم درجات السرية لضمان وصول الشئ للشخصية الهامة لتحقيق اغراضه .

ج - أمن الوثائق :

الوثائق كل شئ يحوى معلومات او اسرار هامة يجب الحفاظ عليها وعدم تسريبها او افشائها او مجرد الاطلاع عليها من غير المرغوب فيهم حماية للصالح العام او الامن الوطنى . . لذا يجب تأمين هـذـه الوثائق عند حفظها ، وعند اعدامها .

حفظ الوثائق :

تحدد درجة سرية الوثيقة وفقا لاهميتها وتكتب درجة السرية بخط واضح بـمكان ظاهر عليها ويحسن ان يكون بحروف مخالفه للموجود بالوثيقة .

توضع الوثائق فى خزائن حديديه . وتعين الحراسة اللازمة على المكان الذى توجد به الخزائن بعد اغلاقه بمعرفة المسئول عنه ولايفتح ايضا الا بمعرفته .

تستخدم فى بناء المكان مواد مضادة للحريق وتكون فتحات التهوية فيه مرتفعة وتغلق بالحديد ويفصل التيار الكهربائى عنه فى غير اوقات العمل .

يزود المكان باجهزة انذار حديثة للحرائق - والانذار بالتسلل .

تحفظ صورة اخرى من الوثائق ، (فوتوغرافيه) فى مكان محروس بنفس الكيفية حتى يمكن الرجوع اليها اذا ما فقد الاصل .

نقل الوثائق :

- توضع الوثيقة داخل غلاف من الورق السميك أو صندوق من الورق حتى يتعذر رؤية مداخله - ثم يلصق ويختتم بالشمع الأحمر وتبين عليه درجة السرية .
- لاتنقل الوثيقة الا بأمر .
- لاتنقل الوثيقة بالبريد بل مع شخص تسمح درجة الثقة به باطلاعه على محتوياتها .
- يكون الناقل مسلحا وان يكون على علم تام بالاطار التى يمكن ان تواجهه واذا كانت المأمورية بعيدة يمنح وسيلة انتقال مناسبة ويجب عليه عدم تناول طعام او شراب الا من مصدر عام او يحمل معه مايلزمه . وعند وصوله يجب ان يستقل سيارة خاصه تكون فى انتظاره بمكان الوصول .
- يتم تسليم واستلام الوثائق بايصالات تبين اسم الناقل والمرسل اليه وعنوانه . ويحرر الايصال من أصل وصورتين .
- يحفظ الاصل بجهة التصدير اما الصورتان فترفق الاولى بالوثيقة داخل المظروف وتسلم الثانية للناقل ، وعند وصول الوثيقة تضاهى الصورتان والاختتام ويبلغ عن اى اختلاف او عبث ويوقع المستلم على الايصال وتعاد الصورة التى كانت مع الناقل الى جهة التصدير .

أعدام الوثائق :

- يتم اعدام الوثائق بعد انتهاء الحاجة اليها باذن كتابى من الموظف المسئول عنها .
- تستخدم فى اعدام الوثائق مواعد معينه لاحراقها كاملة . كذلك تستخدم حاليا الات حديثة لاعدام الوثائق مثل (مفرمة ورق) .
- يتم الاعدام تحت اشراف الجهة التى اصدرت الامر وبحضور مندوب عنها .

- يجب الا تقل درجة صلاحية الشخص الذى يتواجد فى اثناء الاعداد
عن درجة امن الوثيقة .

تدون عملية الاعداد فى سجل خاص .

- يجب اعداد مسودات الوثائق او اوراق الكربون المستعملة . كذا
أوراق الاستنسل .

أمن الافراد :

ونعنى بذلك الافراد الذين تسمح لهم الفرصة بحكم عملهم أو
ظروفهم بالمساس بسلامة الشخصية الهامة ، او يمكن التعرف بواسطتهم
على معلومات تساعد المجرمين فى اعتدائهم على الشخصية وهم :

(١) العاملون المستديمون او المؤقتون .

(٢) رجال الاعلام - الصحافة - الاذاعة - التليفزيون - سوا - وطنيين
أو أجانب .

(٣) ضيوف الحفلات التى تقام بهذه الاماكن .

(٤) العاملون بجهاز الحراسة .

(٥) العاملون بمكاتب تحويل السكة الحديد وغرف المراقبة

بالمطارات ، لذلك كان التحرى عنهم لضمان عدم تورطهم فى تلك

الافعال من اهم واجبات الحراسة .

ويتم التحرى عنهم بمعرفة الاجهزة المختصة فى الدولة . على ان

يكون ذلك قبل التصريح لهم بمزاولة اى عمل له اتصال بالشخصية

الهامة .

بعد التحرى ترسل لهم تصاريخ دخول (مستديمة - مؤقتة - أو

بطاقة دعوة) .

الفرع الثانى :

مثال على التخطيط قصير الاجل (الطارىء) :

التخطيط لفض الشغب

مفهوم الشغب وصوره

الشغب مظهر غير حضارى وسلوك جماعى يمثل ظاهرة خطيرة تهدد أمن الأفراد والجماعات . ويعوق تقدم الدولة ، وهو وسيلة غير مشروعة للتعبير عن الرأى ، وله من الاضرار ما يحتم مواجهته .

وقبل تحديد المفهوم نرى استعراض صور الشغب :-

- التظاهر: لا يوجد له تعريف متفق عليه من الجميع ، وأن تعددت التعريفات فهى تؤدى الى نفس المعنى - فالتظاهر :

هو " اجتماع مجموعة من الاشخاص يحدد عددهم القانون ، يقومون باعمال تعرض الامن العام للخطر " (١) .

ويرى البعض (٢) بانه " تجمعات تقام او تسير فى الطرق والميادين العامة من شأنها ان تجعل الامن العام فى خطر " .

كما انه " نوع من التجمهر بقصد الافصاح الجماعى عن التأييد أو المعارضة لاحد الاتجاهات السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، يسود اعضاؤه ميل عام للاستجابة بطريقة واحدة لنفس المؤثرات " (٣) بينما

(١) محمود السباعى : تخطيط وادارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) محسن العبودى : عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣) الكولونيل ركس ايلجيت : اساليب السيطرة على التجمهر والشغب ، ترجمة العميد

احمد عبدالعظيم (بدون مكان او تاريخ نشر) ، ص ٢٤ .

يرى البعض بانه احتشاد جمع من الناس للاعراب عن شعورهم بالتأييد او التنديد حيال السلطة العامة أو حيال بعض الاوضاع أو الاجراءات السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية " (١)

- الاضراب : هو امتناع فرد او عدد من الافراد عن اداء اعمالهم بقصد تحقيق غرض معين سواء كان هذا الغرض عاما او خاصا (٢)

- الاعتصام : يعرف بانه اصرار فرد او مجموعة من الافراد تربطهم رابطة معينة تمثل الامتناع عن القيام بعمل ، أو الامتناع عن مغادرة مكان معين الا بعد تحقيق مطالب معينة (٣)

عناصر الاعتصام :-

أ- العدد: فقد يقع من فرد او مجموعة من الافراد

ب- تربط بين افراده رابطة معينة كاعتصام عمال ، طلبه ... الخ .

ج - وجود غرض او هدف مشترك بين افراده

- الحشد: البعض يعتبره صوره من صور الشغب (٤) ، ولكن القانسون المصرى لم يجرمه ضمن صور الشغب المجرمه ، وانما هو صورة قد تكون بداية لاحدى صور الشغب ولكنها غير مجرمه قانونا : ويعرف بانه اجتماع عدد من الاشخاص فى مكان ما لفترة محدودة بدون أى اتفاق او تنظيم مسبق (٥) .

- الغوغاء: تجمع من شخصين او اكثر تربط بينهم الرغبة فى الخروج على القانون ويصبحون جماعة شغب اذا هم نجحوا فى تحقيق مآربهم (٦) . والشغب هو الصورة المادية الناتجة عن العنف الذى يلجأ اليه المتظاهرون

(١) العميد/ محمد حسنين محمود: عمليات الشرطة، مجلة الامن العام، العدد ٤٥، ص ١٥٨ .

(٢) الاعداد العسكرية لضباط الامن المركزى ، معهد تدريب ضباط الامن المركزى - القاهرة -

١٩٨٧م - ١٩٨٨م ج ١ ، ص ١٩ .

(٣) محمود السباعى : تخطيط وادارة عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩

(٤) م . على العبدالله الخريجى . الاستاذ/ خالد عبدالفتاح ، محاضر حفظ النظام ، ادارة تدريب

الامن العام ، الرياض (بدون تاريخ نشر) ص ٧ .

(٥) الاعداد العسكرية لضباط الامن المركزى: المرجع السابق ، ص ١١ .

(٦) الكولونيل ركس ايلجيت : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

أو التهديد باستخدام العنف إذا كان هذا التهديد مصحوباً
بإمكانات التنفيذ الفوري (١) .

ويمكن تعريف مظاهرات الشعب في أبسط معانيها بأنها : " تظاهرات
أو تجمع أو عدد كبير من الأشخاص يكونون عن طريق الاتفاق مصدراً لاشاعة
العنف والفوضى والتخريب والاخلال بالأمن العام " (٢) .

(١) محسن العبودي : عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .
(٢) محسن العبودي / عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

الأهداف والاسس التى تركز عليها خطط مواجهة الشغب (١) :-

أولاً: اهداف الخطط :

- ١- تنفيذ الاوامر الصادرة من القيادة السياسية ووضع هذه الاعمال تحت سيطرة القوات بهدف القضاء عليها .
 - ٢- تحقيق السيطرة الامنية فى مجال حفظ الامن العام .
 - ٣- ضمان وضوح الرؤية لما تم تحديده لكافة المستويات عند التعامل .
 - ٤- تحقيق الاتصال الجديد لضمان وصول القرارات والاوامر لجميع القيادات بمستوياتها المختلفه اثناء التعامل والمواجهة .
 - ٥- تنظيم التعاون بين الاجهزة الامنية المشتركة فى الخطة وتحديد الاختصاصات بصورة واضحة ، وتنسيق التعاون مع كافة اجهزة الدولة الاخرى ذات العلاقة .
- ثانياً :- الاسس التى تركز عليها الخطط :
-

- (١) الاستخدام الامثل لجميع القوات لمواجهة اعمال العنف والشغب العام أو الجزئى بالاسلوب الذى يحقق السيطرة التامه على الموقف مع وضع خطط جزئيه لخدمة الخطة العامة بهدف منع انتشار الشغب من موقع لآخر والمتمثلة فى خطط العزل " وحصره فى نطاقه الجغرافى .
- (٢) تحديد اماكن تركز القيادة الفرعيه داخل كل نطاق جغرافى وفقاً لطبيعة كل مكان وظروفه واحتمالات الشغب داخل هذا النطاق بما يحقق السيطرة وسرعة التحرك .

-
- (١) انظر: لواء محمد رفعت التابعى ، مقدم / حسين كامل الماحى : مواجهة احداث الشغب " استراتيجيه ومنهاج الامن المركزى " القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ٩ - عبدالرحيم النحاس : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣) تقسيم النطاقات الجغرافية . بما يحقق التعاون والسيطرة .

(٤) التحديد الامثل لمناطق الاقتراب من مواقع الاحداث المحتملة وطـرق الوصول الاصلية والبديلة مع الوضع فى الاعتبار ان يعاد تحديد تلك المناطق وهذه الطرق كلما طرأت التغييرات على جغرافية نطاقات المسؤولية (كبارى - انفاق - مشروعات هدم) حتى لاتفاجأ القوات حين تحركها بأوضاع لم تكن فى حسابها .

(٥) الاستفادة القصوى من كافة الامكانيات المتاحة (تجهيزات - معدات - وسائل اتصال - وسائل نقل ٠٠٠) لخدمة عمليات المواجهة ولضمان احكام تنفيذ الخطط .

مراحل التخطيط لمواجهة الشغب :-

المرحلة الاولى : وهى التى تسبق عمليات المواجهة واهم ما تتضمنه الاتى :-

أولاً: التحريات وجمع المعلومات :

تلعب المعلومات التى تتجمع لدى الاجهزة الامنية قبل واثناء وبعد عمليات الشغب دوراً حيوياً لا يقل من حيث خطورته واهميته عما تظلع به اجهزة المخابرات الحربية فى ميدان المعركة . فالتحريات السابقة على وقوع الشغب تتيح الفرص للاستعداد لمواجهة بالقوات والتجهيزات اللازمة للسيطرة عليه (١) وينبغى ان تتضمن المعلومات عدد المتظاهرين على وجه التقريب والمكان المتواجدين فيه ، وأهم الادوات التى يحملونها ونوعية المتظاهرين ومدى تماسكهم (٢) وكذلك سبب المظاهرات والغرض منها ومكانها والطرق المحتمل سلوكها اثناء سيرهم والجهات التى يقصدونها ، وموعد قيامها ، وميول ونزعات قادتها (٣) .

(١) ركس ايلجيت : المرجع السابق ، ص ٢٥١

(٢) الاعداد العسكرية لضباط الامن المركزى : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٣) انظر :- اجراءات الشرطة لمنع التجمهر وفض التظاهر وقمع الشغب ، وزارة الداخلية

مصلحة التدريب ، القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٢٨ .

ثانياً:- الاستطلاع الجيد لطبوغرافيه مسارح العمليات :

ويشمل المناظرة الميدانية لكل الاماكن والمواقع التى تمثــــل أهمية خاصه والتى يحتمل حدوث الشغب بها ويتضمن الاستطلاع دراســــة جغرافية المكان وطبيعة المنطقة المحيطة به وكيفية الوصول اليــــه والمدخل الرئيسية والفرعية (١) . والالمام بالمنشآت الحيوية بمسرح العمليات والمواقع الطبيعية او الصناعية ،ومعرفة انسب الاماكن لتمرکز القوات ومناطق اقترابها والخطوط الاصلية والبديلة لتحركها وانسب المناطق لتوجيه المظاهرة وانسب اماكن تفتيتها ،وانسب النطاقات لاخلاء الخسائر والمصابين ، وعدد المستشفيات ومراكز الاسعاف المتاحة واسلوب تنفيذ خطط الامداد (ذخيره / تموين . . ومكان مركز القيادة والسيطرة (٢) ويجب عمل الخرائط والكروكيات للاستعانه بها عند الضرورة واذا امكن عمل نماذج مجسمة لان هذه الوسائل تعطى صورة مكتملة للقيادات تساعدهم على تقدير الموقف واتخاذ القرار السليم وتنفيذ الخطة الموضوعة بكفاءة عالية .

ثالثاً:- تحدد نطاق السيطرة :

كلما قلت المسافة بين القطاع العامل والنطاق الجغرافى المحدد لسيطرته كلما كان وصول القوات لمسارح العمليات اسرع واستطاعت بذلك السيطرة على احداث الشغب قبل استفحاله وامتداده . على ان يقاس بدقــــة تناسب القدرات البشرية والمادية بما يتناسب مع حجم المسئوليات داخل القطاع فى ضوء الاحتمالات المتوقعة للشغب وان تكون القيادة التى تتولاه لها خبرتها السابقة والمام تام بتجارب العمليات الميدانية ليجعله اقرب الى النجاح عند تنفيذ الخطط الامنيه (٣)

-
- (١) محسن العبودى : عمليات الشرطة ،المرجع السابق ،١٩٦٣م .
 - (٢) لواء محمد رفعت التابعى والمقدمه حسين الماحى - مواجهة احداث الشغب - القاهرة الامن المركزى - ١٩٨٥م .
 - (٣) محسن العبودى : عمليات الشرطة ،المرجع السابق ،ص ١٦٣ .

رابعاً : التنظيم وتوزيع المهام :

ويعني تقسيم القوات وتحديد دور كل قسم مسبقاً فتخصص قوات للمواجهة واجبها الاساسى فى الخطط واجب اصيل وهو مواجهة احداث الشغب داخل نطاقها ، وهذه القوات ينتقى لها اماكن تركز ابتدائية استعداداً لانطلاقها لمباشرة المهام المسندة اليها . وقوات للمعزل وليس المقصود بالعزل الحصار التكتيكى ، ولكنه عزل جموع المتظاهرين من اجتياز دائرتهم الجغرافية او الخروج لمنطقة اخرى متاخمة لها (١) وتخصص قوات للاحتياط تبقى فى القطاع او يتم اقترابها الى مناطق قريبة من مسارح التعامل لاستخدامها كتعزيز فى عمليات المواجهة او احكام تنفيذ خطط العزل على ضوء المعلومات ومايسفر عنه التعامل الفعلى .

خامساً :- التنسيق :

تحقيق الامن العام بمفهومه الشامل يقع على عاتق الاجهزة الامنية ومهمة التنسيق هى رسم الادوار للاجهزة فى اطار تخصصها وتنظيم ادائها بما يمنع التداخل فى الاختصاصات واسس التنسيق وتنظيم التعاون ، بين الاجهزة يمكن ايجازها فى الاتى :-

- (١) تبادل المعلومات بشأن المواقف ومعرفة مسارح العمليات والتقدير الامثل لحجم القوة .
- (٢) تنظيم التعاون بين القوات المتخصصة فى فض الشغب واجهزة البحث الجنائى والمرور والدفاع المدنى ومباحث امن الدولة كل فى مجال اختصاصه .
- (٣) تأمين الاتصال : لابد من توفير نظام اتصال جيد يضمن سهولة وصول الاوامر والتعليمات ويربط بين الوحدات المشتركة فى العمليات وقياداتها وغرفة العمليات الرئيسيه بما يحقق الترابط والتكامل والتعاون ويحقق صوره واضحه وفوريه لتطورات سير العمل وبالتالي امكانية تغيير الخطة او تعزيز قدراتها .

سادسا: التدريب: يجب ان تكون القوات مدربة تدريباً جيداً على تشكيلات فض الشغب وعلى استخدام مختلف التجهيزات والاسلحة بكفاءة عالية . . وكيفية التصرف فى المواقف المختلفه ، وكيفية تجنب الاخطاء الشائعة (١)

سابعا: - التسليح والتجهيز:

يجب ان تجهز قوات الشغب باحدث الاسلحة والتجهيزات التى تزيد من فاعليتها فى مواجهة الشغب ، ووجوب مسايرة احدث ماوصلت اليه الدول المتقدمة فى هذا المجال .

ثامنا: - وضع الخطة (٢):

لابد من وضع خطه لمواجهة الشغب شامله لمختلف الاحتمالات ويوضح فيها مايلى :-

- حجم القوات التى ستقوم بالغض وكذلك نسبة التسليح والغارات .
- بيان دور كل قيادة على حدة وكذا القيادات الفرعية .
- الطرق التى سيتم مواجهة المتظاهرين فيها وكذلك الطرق التى سيتم دفعهم اليها ومناطق تفتيتهم .
- توفير وسائل الانتقال ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية مع ضمان سريتها .
- المناطق التى يتم تأمين القوات بها بعيداً عن المتظاهرين .
- خطوط السير الرئيسية والبديلة التى سوف تسلكها القوات اثناء توجهها للمهمة .

كما يراعى فى اعداد خطة مواجهة الشغب :

- تأمين جميع الاماكن الحساسة والمرافق العامه .
- تحديد ادوار الاجهزة المشاركة . والاجهزة المعاونه .
- الشئون الادارية للقوات المشاركة .

(١) محسن العبودى : عمليات الشرطة ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(٢) الاعداد العسكرية لضباط الامن المركزى : المرجع السابق ، ص ٤١ .

المرحلة الثانية : اثناء العمليات :

توجد قواعد عامه اساسية تتضمن فاعليه اداء القوات لمهامها

اثناء العمليات يمكن تلخيصها فيما يلى :- (١)

اولا:- وحدة القيادة :

يجب اثناء العمليات ان توحّد جهة اصدار الاوامر ، سواء بالتحركات المختلفه او اصدار اوامر استخدام القوة بدرجاتها بحيث تكون معلومه للقوات اثناء العمليات .

ثانيا:- وحدة التشكيل : تراعى وحدة التشكيل عند التعامل فان كان السريّة هى الوحدة الاساسية فى التشكيل فلا تفرّق الى فصائل ، وتعمل متعاوننه ومكمله لبعضها وتحت قيادة واحدة .

ثالثا:- تناسب القوات مع المهمة المكلفة بها : من حيث العدد والتجهيز بحيث تكون قادرة على تنفيذ المهمة ، ومن حيث صورة التشكيل الميدانى اللازم لمواجهة الحالة .

رابعا:- التدرج فى استخدام القوة :

بالرغم من انه مطلب تحتمه الانظمة والقوانين فهو يساعد على عدم تطوّر الاحداث بصورة قد تؤدى احيانا الى نتائج عكسيه ، كما انه يقلل من ارهاق القوات ، وقبل التدرج باستخدام القوة يتم انذار المتظاهرين بالتفرق ولا بد ان يشتمل الانذار على شروط محدده .

- ان يكون الانذار بصوت قاطع ومسموع وواضح وباللغة التى يفهمها المتظاهرين .

- ان يحدد الانذار مهلة محددة لانصراف المتظاهرين .

- ان يحدد الانذار الطرق التى يسلكها المتظاهرين (٢)

(١) محسن العبودى : عمليات الشرطة : المرجع السابق ، ص ١٦٥ وما بعدها .

(٢) الاعداد العسكرية لضباط الامن المركزى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

فان لم يذعن المتظاهرين للانذار يبدأ التدرج باستخدام القوة على

النحو الاتسى : (١)

- استخدام العصى .
- استخدام المياه .
- استخدام الغازات المسيلة للدموع بانواعها حسب الظروف المحيطة .

وينبغى استخدام الغازات المسيلة للدموع بكثافة وتركيز شديد لتحقيق التأثير على المتظاهرين ولا بد ان يراعى فى استخدامها اتجاه وقوة الريح (٢)

خامسا:- القبض على زعماء المتظاهرين :

يجب وضع خطه للقبض على زعماء المتظاهرين ويخصص لهذا الغرض جماعات مجهزة ولا بد من اعداد اماكن لايوائهم ،وعزلهم ما امكن عند ايوائهم وفق فئات معينه حسب الظروف والمكان .

سادسا:- اخلاء المصابين من القوات والمتظاهرين للمستشفيات كل على حده وفسق خطة معدة لذلك ،وهناك بعض الاصول الفنية التى يجب اتباعها عند فض المظاهرات تتلخص فيما يلى :-

- استخدام اسلوب المناورة بمفاجأة جماعات الشغب من الخلف ما امكن أو من الاجناب ،حتى يمكن تحقيق نتائج سريعة وحاسمة وقد يؤدي ذلك الى هزة معنوية تساعد على سرعة تنفيذ المهمة .

(١) انظر :

- محسن العبودى عمليات الشرطة ،المرجع السابق ،ص ١٦١ ومابعدها .
- بارك سويانج : المرجع السابق ،ص ٣١ .
- على الخريجي واخر : المرجع السابق ص ٣٠ .
- الاعداد العسكرية لشباط الامن المركزى : المرجع السابق ،ص ٤٢ .

(٢) انظر:- ركس اليلجيت : المرجع السابق ،ص ٧٢ .

- محسن العبودى : عمليات الشرطة ،المرجع السابق ،ص ١٩٥ .

- تجنب التعامل مع المتظاهرين في اماكن يمكنهم فيها ان يستفيدوا من تجهيزات او مواد اوليه يستخدمونها ضد القوات ،كمواد البناء او الادوات الحادة ... الخ - والتخطيط من البداية على ذلك او سحبهم بعيدا عنها ثم تأمينها .

- تجنب الاوامر والتعليمات المعقدة او الصعبة الفهم واللجوء دائماً الى الاسلوب البسيط في القاء التعليمات وشرح الخطط بما يحقق الوضوح وسهولة التنفيذ (١)

المرحلة الثالثة :مرحلة التقييم :

بالاضافة الى حصر الخسائر والاصابات يجب دراسة ماحدث من نجاح او قصور ليس بغرض المساءلة وانما لمحاولة معرفة اسباب القصور لتلافيها مستقبلا ،وكذا عوامل النجاح للتركيز عليها في خطط التدريب ومراعاتها في العمليات التالية ويجب شرح ذلك كله للقوات، حتى يمكن تحقيق مستوى اداء افضل في العمليات المستقبلية (٢)

(١) يراجع :

- محسن العبودي : عمليات الشرطة ،المرجع السابق ،ص ١٦٧ .
- الاعداد العسكري لضباط الامن المركزي : المرجع السابق ،ص ٤٢ .

(٢) محسن العبودي : علميات الشرطة : المرجع السابق ،ص ١٦٨ .

المبحث الثانى

الامن وطبيعة التخطيط الاستراتيجى

المطلب الاول : ماهية التخطيط الاستراتيجى للامن :

العمل الامنى اطار من المهام التى يجب ان تتمدى لها الدولة بكل عناية واتقان باعتبار ان العمل الامنى لصيق الصلة بامكانيات استمرارية الحياة من حيث اهميتها ، ونجاح التوجه فى كافة انجازات الحياة البشرية وكل صور التنمية المتصلة بها .

وبناءً على ذلك فان طبيعة التخطيط الاستراتيجى فى المجال الامنى يجب ان يجد العناية التى ترقى لمستوى اهمية التخطيط الاستراتيجى فى هذا المجال . وذلك لكون جهاز الامن يعد اساسا لحفظ الحياة وحفظ مقومات استمرارها من كافة الوجوه .

كما يجب ان يتم التخطيط المرحلى (خطط استراتيجية) للعمل الامنى بكافة تخصصاته ويكون موازيا لمقومات الحياة واستمرارها لكافة اوجه النشاط الامنى لضمان حسن الاداء للعمل الامنى فى كافة وجوهه ، اذ يختلف التخطيط واهميته واستثماراته المرجوه فى المجال الامنى عن التخطيط فى اى مجال ادارى أو عسكري أو استثمارى آخر .

طبيعة التخطيط الاستراتيجى فى المجال العسكرى والمجال الامنى :

يتميز التخطيط الاستراتيجى العسكرى والتخطيط الاستراتيجى الامنى بطبيعة تتمثل فى اعداد الفرد المنتمى الى هذين الاتجاهين اعدادا كاملا (تأهيلا وتدريباً وتعليماً وانضباطاً) والوصول به الى مستوى الكفاءة التامة والمطلوبة لتحقيق اهداف الجهاز الذى ينتمى اليه .

فهما يتفقان فى تنمية الفرد ولكنهما يختلفان فى طبيعة التخطيط الاستراتيجى على اعتبار ان الانسان هو العنصر الاساسى فالاستراتيجية العسكرية تعلمه أفضل فنون التدمير والقتل والاستراتيجية الامنية تعلمه اقصى قدر من الحماية .

- فطبيعة التخطيط الاستراتيجى العسكرى تسعى الى اكبر قدر من القتل والتدمير للعدو للوصول الى هدف الحرب الا وهو النصر .

- وطبيعة التخطيط الاستراتيجى للامن يسعى لتحقيق اقصى قدر من الحماية والحفظ للأشخاص ولا تتركز على تحقيق النصر او التدمير للعدو .

وذلك لكون التطبيق داخل المجتمع الانسانى يخضع لمبادئ السياسة الجنائية والتي تسعى الى حفظ كرامة الانسان والمحافظة على حقوقه الاساسية الخمسة وهى :-
١- حفظ الدين ٢- حفظ النفس ٣- حفظ العقل ٤- حفظ النسل ٥ - حفظ المال .

وعلى ضوءها تأتى الاستراتيجية الجنائية على اعتبار انها هى الموجهة للعمل الامنى وتطبيقها يأتى فى مرحلة قواعد عملى .

فعلى سبيل المثال (حرمة الاموال) فهذا مبدأ (ولان السارق تقطع يده) فهذه قاعده . وهذه القاعدة سعت الى تحويل مبدأ السياسة الجنائية (المتمثل فى حرمة الاموال وعدم مشروعية التعدى عليها الا بالاوجه الشرعية المحدده لذلك) الى قاعده عمل تضمن المحافظة على هذه الاموال بفرضها قاعدة الزاميه تتمثل فى قطع يـد السارق متى ماسرق وثبت ذلك .

المطلب الثانى : مثال على الخطط الامنية :

خطط فض الاعتصامات :

الاعتصام يمثل احدى صور الشغب الجماعى التى تهدد امن وامان المجتمعات بالاضافة الى مايمكن ان يؤولى اليه الاعتصام من تأثير على الاقتصاد الوطنى لاسيما اذا تم فى منشأة اقتصادية ويعرف بأنه (اجراء فرد او مجموعه افراد تربطهم رابطة معينة عن الامتناع عن مغادرة مكان معين الا بعد تحقيق مطالب معينة) (١)٠

وهناك اعتبارات هامة تجب مراعاتها عند فض الاعتصام :

- يجب عدم اصطدام القوات مع المعتصمين كلما كان ذلك ممكنا خشية حدوث اعتداء منهم يتطلب من القوات استخدام الاسلحة النارية مما يؤولى الى تفاقم الموقف وحدوث خسائر فى الارواح والمنشآت .
- محاولة القبض على الزعماء والقادة لما له من تأثير كبير على المعتصمين .
- ملاحظة مواقع مصادر القوى والاماكن الخطرة والحساسة خشية تعرض المعتصمين لها .
- عدم استخدام الاسلحة النارية الا بالقدر الكافى لتنفيذ خطط القبض وحمايئة القوات .
- عدم استخدام الغازات المسيلة للدموع فى الاماكن الحساسة (مواد بترولييه منسوجات اخشاب) خشية من احداث حرائق او اتلاف للمال العام .
- يفضل ان تتم عملية فض الاعتصام من اعلى الى اسفل كلما امكن تسلق هذه المنشآت .
- ان يكون اتجاه فض الاعتصام فى اتجاه المناطق المفتوحة ويتم عزل المناطق الحساسة لعدم وصول المعتصمين اليها .
- على ان خطة فض الاعتصام تستلزم وضع الاجراءات والمتطلبات الاتية موضع دراسة فورية لتضمينها بالخطة التنفيذية .

(١) لمزيد من المعلومات :

يرجع الى (اللواء / عبدالرحيم النحاس - التخطيط الامنى واساليبه) مرجع سابق .

أ- ماهية المعلومات عن الاعتصام :

تتطلب عملية مواجهة الاعتصام تحديد ماهيته وذلك بالحصول على المعلومات التالية :

- اسبابه / ابعاده / القوى المؤثرة .
- حجم المعتصمين .
- درجة ثقافتهم وتسليحهم وتدريبهم .
- الموقع الجغرافى للمنشأة والموقع المحيط وهل توجد تجمعات سكنيه مهنية ترتبط بالمعتصمين (مثل المناطق السكنيه للعمال المتاخمه للمصانع)
- ماهى المطالب - ومدى اصرارهم عليها .
- تحديد موقع المعتصمين داخل المنشأة وتحديد اماكن مصادر القوى والمناطق الحساسة .
- تحديد مناطق الاقتراب والتسلق للقوات .

ب- حجم القوة المناسبة لمواجهة الاعتصام تتمثل فيما يلى :

- الحجم الذى يكفل التنفيذ الجيد مع قوات احتياطيه للواجبات التالية :-
 - تحديد قوات لعمليات ردود الفعل فى مواقع اخرى ترتبط مهنيا مع الموقع الرئيسى .
 - تحديد الهدف العام للقوات والاهداف الفرعية :
 - تحديد قطاعات عمل القوات (مجموعات الاقتحام / مجموعات الحصار / المجموعات الفنيه / مجموعات القبض / مجموعات التفاوض) .
 - التوقيت المناسب للاقتحام :
-

- اطالة عمليات التفاوض مع المعتصمين بهدف انهك المعتصمين .
- تجهيز القوات للانقضاض فى التوقيت الملائم .
- مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار :
- حماية المنشأة / حماية المال العام / مصادر القوى .

المبحث الثالث :

خصائص التخطيط الاستراتيجى للامن

يتبنى التخطيط الاستراتيجى رؤيا شاملة وصحيحة للظروف البيئية المحيطة بالمجتمع البشرى بالإضافة الى رؤيا اجمالية لمكونات الاجهزة الامنية وبالتالى يقوم بتحويل اهداف الاستراتيجية الجنائية الى واقع عملى استنادا الى تلك الرؤية .

ويعرف التخطيط الاستراتيجى :

(بانه عملية تفكيريه تتبنى المسارات او التوجيهات الاساسية التى تختارها الادارة العليا لاستغلال الفرص او لتجنب القيود البيئية على ضوء توقعاتها لخـطـط وتوجهات كل أطراف المنشأة ومن يتعامل معها) (١)

كما يعرف بانه :

(الخطط التى تضعها جهة رئاسيه فى منظمة انسانية بغرض التوجيه العام للنشاط من خلال تحديد أهداف المنظمة وكذلك الموارد المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف والسياسات التى تحكم تدبير واستخدام تلك الموارد والتصرف بها) (٢) .

ويعتبر التخطيط الاستراتيجى أداة فعالة لتحويل الهدف الاسمى للاستراتيجية الجنائية الى واقع عملى وذلك باعداد رجل الامن فى ضوء المبادئ المتعلقة بالسياسة الجنائية ليتولى تحقيق اعلى قدر من الحماية للمرافق الهامة والأشخاص ويتمثل هذا الاعداد فى اقلية رجل الامن حسب توجهات الاستراتيجية الجنائية ليكون مؤهلا وقادرا على تنفيذ مهام الضبط المناطة به بشعبها الثلاث .

(١) د . على الشرقاوى - السياسات الادارية - الاسكندرية - المكتب العربى الحديث

ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) هيلد فرجينيا - نظام التخطيط والبرمجه والموازنه - ترجمه محمد سعيد احمد

- القاهرة - المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٩٧٦ م ، ص ٣١

- (١) الضبط الادارى .
- (٢) الضبط القضائى .
- (٣) الضبط الاجتماعى .

خصائص التخطيط الاستراتيجى الامنى

تنقسم خصائص التخطيط الاستراتيجى للامن الى :-

- ١- خصائص عامه تشمل التخطيط بصفه عامه ومن ضمنه التخطيط الاستراتيجى .
- ٢- خصائص خاصه بالتخطيط الاستراتيجى للامن .

المطلب الاول : الخصائص العامه

وتتمثل فى العناصر التالية :

الفرع الاول : وضوح الهدف :

حيث ان وضوح الهدف يستبعد حالة اللبس والشك فى المقصود والغاية التى يسعى الى تحقيقها الهدف .

الفرع الثانى : امكانية التطبيق :

ان البساطة فى التخطيط تجعل من اليسير ان يقوم المنفذون بفهمه فهما جيدا وبالتالى تكون امكانية التطبيق لاثوبها شائبه .

الفرع الثالث : المرونة :

نظرا لان مرحلة التنفيذ بالغه الاهميه لما قد يواجه المنفذون من معلومات يجب تداركها لذا يصبح من الضرورة بمكان ان يكون التخطيط مرنا قابلا للتكيف حسب الظروف المواتية فى مرحلة التنفيذ .

الفرع الرابع : الدقة والالتقان :

وذلك بان يأخذ المخططون فى الاعتبار جميع الاحتمالات التى قد تؤثر على الخط اثناء مرحلة التنفيذ .

الفرع الخامس : الاعتماد على الاسس والمقاييس العلمية :

حيث يجب ان يتم التخطيط وفقا للاسس والمقاييس العلمية مع تجنب الاعتبارات الشخصية التى قد تدعو الى فشل التخطيط فى مراحله التنفيذية .

الفرع السادس : التصور الصحيح :

ان يكون التخطيط مناسبا لما سوف يكون عليه الوضع فى المستقبل .

المطلب الثانى : الخصائص الخاصة بالتخطيط الاستراتيجى للامن :

الفرع الاول :

اعداد رجل الامن فى ضوء مبادئ السياسة الجنائية .

ان مهام ووظائف الاجهزة الامنية تتوزع الى شعب ثلاث تتمثل فى :-

- ١- مهام الضبط الادارى .
- ٢- مهام الضبط القضائى .
- ٣- مهام الضبط الاجتماعى .

ويرى الباحث : ان يتم اعداد رجل الامن الاعداد الصحيح لكى يصبح مؤهلا للتكيف مع طبيعة الاحوال حسب مهامه وواجباته الامنية . وحسب ماتستوجه الظروف العملية ليكون اداة فعالة وايجابيه للتفاعل مع الاحداث فى ضوء التخطيط الاستراتيجى للامن .

وتتمثل عملية الاعداد لرجل الامن فى رفع مستوى الاستعداد لديه الى اعلى درجة تمكنه لقيامه بوظائفه الامنية على الوجه الاكمل وذلك على النحو الاتى :-

أ- اعداد رجل الامن لمهام الضبط الادارى :

تعتبر مهام الضبط الادارى واحدة من المهام الثلاث الرئيسية لرجل الامن لذا يجب ان يكون رجل الامن قادرا على القيام بمهام الضبط الادارى لكونه يشكل اخطر الممارسات التى تباشرها الدولة بواسطة اجهزتها الامنية المتخصصة واكثر الوظائف تأثيرا على مسيرة المجتمع وأوضاع أفرادہ .

ويتمثل ذلك فى الاتى :-

- ١- القدرة على التعامل مع الجرائم المخلة بامن الدولة .
مثل (التجسس والتخريب واثاره الفتن والاضطرابات وتزييف العمله وتزوير المستندات) .
- ٢- القدرة على التعامل مع الجرائم المخلة بامن الافراد مثل :
(القتل والسرقة والخطف) .
- ٣- القدرة على التعامل مع الجرائم الاخلاقية العامه مثل :
(جرائم الاداب العامه)
- ٤- القدرة على التعامل مع الجرائم المخلة بالعقل مثل :
(المخدرات والمسكرات) .
- م- القدرة على السيطرة على الكوارث العامه حالة وقوعها . مثل :
(الانهيارات - السيول - الحرائق) .
- ب- اعداد رجل الامن لمهام الضبط القضائى :

نظرا الى ان المهمة القضائيه لرجال الامن لاتبدأ الا بعد وقوع الجريمة لذا
يجب ان يتم اعداد وتهيئة رجال الامن لتحمل اعباء هذه الوظيفة والتعامل معها
على الوجه الصحيح .

وذلك على النحو التالى :-

- أ- تأهيل رجل الامن ليكون قادرا على التعامل مع الجريمة حالة وقوعها ذلك
التعامل الامثل سواء ١٤ التعامل مع الجانى فى حالة القبض عليه متلبسا او المجنى
عليه او مسرح الجريمة .
- ب- تأهيل رجل الأمن فى ضوء معايير وتوجهات التشريع الجنائى الاسلامى
لعدم المساس بحريات الافراد والجماعات والتعسف فى التعامل معهم .
- ج- تأهيل رجل الامن ليكون قادرا على جمع الاستدلالات عن الجرائم المرتكبة .

ج - اعداد رجل الامن لمهام الضبط الاجتماعي :

نظرا لكون وسائل مكافحة الجريمة أصبحت تتسع للتدابير الاجتماعية والتربوية والوقائية ولم تعد مقصوره على الاساليب العقابية التقليدية .

لذا اضحى لازما تهيئة رجل الامن ليكون قادرا على تحمل اعباء هذه المسؤولية ويتمثل ذلك فيما يلي :

- ١- التركيز على رفع مستوى الكفاءة والاداء الوظيفي الاجتماعي لرجل الامن لتقديم الخدمات الوظيفية في مجال رعاية الاحداث .
- ٢- المقدرة على التعامل مع نزلاء السجون والمؤسسات اصلاحية بعد خروجهم وتقديم الرعاية اللاحقة لهم والقيام بمهام الاختبار القضائي .
- ٣- تأهيل رجل الامن بالمقدرة على العمل الانساني والمساعدات الاجتماعية والمتمثلة في :-
 - تنظيم احوال المرور .
 - السرعة على نجدة المصابين اثناء وقوع الحوادث .
 - تقديم المعلومات الارشادية للسائلين والتائهين .
 - المعرفة بالدوائر الحكومية والمؤسسات الهامة والمرافق العامة التي تقسم خدمات انسانية .
 - المعرفة بالاسعافات الاولى الطبية .

ب - دراسة واقع البيئة الاجتماعية

من الاهمية أن يأخذ التخطيط الاستراتيجي للامن بعين الاعتبار دراسية الظواهر البيئية المختلفه نظرا لتداخل هذه الظواهر واتصافها بدوام الحركة حيث تبرز الحاجة الى متابعة الظروف المتغيره في البيئة (١) .

١- د . على الشرقاوى - المرجع السابق - ص ١١٠ .

على ان يقوم التخطيط الاستراتيجى للامن بدراسة كافة القوى البيئية المؤثرة بطريقة مستمرة .

وتتمثل الظواهر البيئية فى الاتى :- (١)

(١) تطور المجتمع :

ان التطور فى التخطيط الاستراتيجى للامن لابد ان يؤخذ بعين الاعتبار نظرا لتطور المجتمع المستمر . حيث ان تخلف أجهزة الامن لا يتوافق مع تقدم المجتمعات .

(٢) الطبيعة الجغرافية للمجتمع :

تختلف المجتمعات حسب طبيعة المكان (ساحلى - جبلى - حضر - بدو) لذا لزم الامر اخذ هذا العنصر بعين الاعتبار لما له من تأثير مباشر على ظاهرة الجريمة .

(٣) طبيعة الجنس البشرى الذى سيتم التعامل معه .

ضرورة الادراك التام للخصائص والصفات والتقاليد والقيم والفوارق التى تميز جنس عن آخر .

(٤) تنوع الاحياء السكنية :

تتنوع الجريمة نظرا لتنوع الاحياء السكنية مثل (الاحياء الصناعية والتجارية والسكنية) .

(٥) حركة زيادة السكان :

ضرورة التناسب بين قوات الامن مع معدلات السكان زيادة او نقصا .

(٦) الظروف الاقتصادية :

حيث تلعب دورا بارزا فى تعدد وتنوع وارتفاع نسب ومعدلات الجرائم فى المجتمع .

(٧) المستوى الثقافى :

ارتفاع معدلات الوعى الثقافى والتعليمى او انخفاضه يلعب دورا بارزا فى حركة الجريمة .

ثالثا : متابعة التطور العلمى :

الجريمة فى نمو وتطور متتابع والخارجون على الانظمة الشرعية والقانونية يذلون كافة المقتنيات التقنية العصرية للوصول الى اهدافهم .

لذا فان التخطيط الاستراتيجى لابد ان يأخذ بعين الاعتبار افرازات التطور العلمى التقنى والمخترعات العلمية لتسهيل مهمة رجل الامن فى الوصول الى تحقيق اعلى قدر من الحماية للاشخاص والاموال فى المجتمع .

الفرع الثانى :

العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجى للامن

تبرز العديد من العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجى للامن كعناصر فاعل له آشاره وبصماته على نتائج ومعطيات التخطيط وتمثل هذه العوامل فيما يلى :-

أ- الكثافة السكانية :

يقصد بها متوسط عدد السكان لكل كيلو متر مربع من مساحة المجتمع المحلى فان ارتفاع نسبة الكثافة السكانية يؤدى الى ارتفاع نسبة الجرائم . الامر الذى يستوجب معه تخطيط مناسب لتلك الكثافة السكانية من ناحية الخدمات الامنية المطلوبه لخدمة هذا المجتمع . فكلما زاد عدد السكان فى المجتمع المحلى زاد تبعاً لذلك عدد المكلفين بالخدمات الامنية .

ب- التطور العلمى :

ان التطور العلمى قد يسر الطريق امام المجرمين للاستفادة من المقتنيات العلمية فى تحقيق مآربهم وأهدافهم فنجد ان التقدم العلمى فى مجال المواصلات قد يسر السبيل امام المجرمين لارتكاب جرائمهم فى قارة والانتقال الى قارة أخرى خلال ساعات معدوده .

وكذلك ان التطور العلمى قد اتاح الفرصة لظهور الجريمة المنظمة . وبالتالى أصبح من الواجب اخذ التطور العلمى فى الحسبان وذلك اثناء وضع التخطيط الاستراتيجى للامن سواء فى مجال المواصلات او الاتصالات او نظم الحاسبات الالكترونية لتخزين المعلومات وسرعة تحليلها والرجوع اليها . وكل ما من شأنه تسهيل مهمة الاجهزة الامنية لقيامها بواجباتها على اكمل وجه .

الفرع الثالث : جغرافية المجتمع المحلى :

يخضع رجال الامن من ناحيه النوع والتعداد الى طبيعة المجتمع الذى يعملون فيه فانواع الجرائم وتعدادها تختلف حسب الطبيعة الجغرافية للمجتمع فالمجتمع الحضرى والساحلى والريفى والصحراوى تتفاوت نسب ونوعية الجرائم فيما بينهم مما استوجب اخذها بالحسبان اثناء عملية التخطيط للامن .

الفصل الرابع : العوامل الطبيعية :

ويقصد بذلك الظواهر الطبيعية مثل المناخ واختلاف الفصول المناخية والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والرياح . وهذه الظواهر الطبيعية لها تأثير مباشر على انفس البشر وبالتالى تفرز المجتمعات البشرية مجموعه من الجرائم تختلف كما ونوعا حسب تنوع هذه الظواهر . فمثلا ارتفاع درجة الحرارة او البرودة لها تأثير مباشر على نوع الجرائم وتعدادها .

فالمناطق الحارة ترتفع فيها جرائم العنف والدم والاعتداء على الاشخاص والاعراض بينما فى المجتمعات الباردة ترتفع جرائم الاعتداء على الاموال فيها .

الفرع الخامس : اتجاهات الجريمة :

تختلف معدلات الجريمة ارتفاعا وانخفاضا حسب اختلاف المناطق وكشافه ونوعية السكان فى كل منطقة . فمن الملاحظ ان الجريمة تبرز بنسب اعلى فى مناطق معينه بينما تنحدر انخفاضاً فى مناطق اخرى ومن المفروض اخذ ذلك بالاعتبار من قبل المخططين الجنائيين لاجهزة الامن والاعتماد فى ذلك على الاحصاءات الجنائيه لتحديد معدلات ارتكاب الجرائم ونوعياتها . حيث تؤخذ الاماكن المتميزه بارتفاع الجرائم

باعتبار خاص من قبل المخططين عند التخطيط للخدمات الامنية فيها ليتم على ضوء ذلك تحديد الوسائل الشرطية الكفيله بالحد من نسبة هذه الجرائم وخفضها .

الفرع السادس : الوضع الاقتصادى :

تلعب الحالة الاقتصادية دورا بارزا فى نمو الجرائم وازديادها . حيث ان ضعف النظم الاقتصادية فى الدول او قوته يعد مؤشرا للدلاله على ارتفاع معدلات الجريمة . فالشراء والفقر يلعبان دورا ذا اهمية قصوى فى الرفع من معدلات الجريمة ونوعيتها . ومن الضرورة بمكان أخذ العامل الاقتصادى فى الاعتبار عند التخطيط للعمليات الامنية .

الفرع السابع : الدين :

تشكل القيم الدينية أهمية بالغة فى التأثير على المجتمع السكانى وبالتالى تبرز آثار هذه القيم فى الافرازات الجنائية للمجتمعات البشرية والمتمثلة فى معدلات الجريمة سلبا او ايجابا .

لذا من الاهمية بمكان وضع القيم الدينيه فى اولى قائمة المؤثرات على التخطيط الاستراتيجى للامن .

الفرع الثامن : الاعراف والتقاليد :

تختلف عادات المجتمعات البشرية وتقاليدها حسب نوعية وثقافة هذا المجتمع او ذلك وبالتالى يبرز اثار الاعراف الاجتماعية على السلوك الاجتماعى فنرى أن هناك أمرا ما يعتبر مجرما فى منطقة سكنيه بينما ذات الامر ونفسه لا يخضع للتجريم فى مجتمع آخر . وبالتالى أثر هذا العامل فى التخطيط الاستراتيجى للامن بالغ الاهمية .

الفرع التاسع : التحضر :

ويتمثل ذلك فى التعليم ومحو الامية ومايتيحها هذا الجانب العلمى من انواره العقول البشرية للابتكار والاختراع وبالتالى الاستفادة من المقتنيات العلمية للوصول الى مستوى عالى من التحضر مما ييسر للانسان سبل العيش الكريمه بأقل جهد وأفضل

نتيجته .

الا ان التحضر والمدنية الحديثة افرزت العديد من المشاكل الاجتماعية
مثل التوتر العصبى للأفراد والخلل العقلى والذى زاد فى نسبة جرائم العنف ضد
الأشخاص (١)

مما يستوجب اخذ هذا العامل فى الاعتبار عند التخطيط للخدمات الامنية
فى المجتمعات المحلية .

(١) د . محسن العبودى - القواعد العامة للتخطيط الجنائى - محاضرات المركز العربى
للدراسات الامنية والتدريب الرياض - ١٩٨٧م ص ٢٥ وما بعدها (بتصرف) .
- يراجع فى ذلك : لواء عبدالرحيم النحاس - المرجع السابق ، ص ٢٠ .

الفصل الثانى

(التشريع العقابى والاستراتيجى)

المقوم الثانى

كفاية التشريعات العقابية

- المبحث الأول: فلسفة العقوبة
- المبحث الثانى: الاستراتيجية والردع
- المبحث الثالث : الاستراتيجية والمنع

الفصل الثانى

(التشريع العقابى والاستراتيجية الأمنية)

ان رسم الاستراتيجية الأمنية يتطلب ان يكون بناؤها قائما على مجموعة المبادئ العقابية التى تفرزها السياسة الجنائية لما لها من آثار بالغة الأهمية فى اقامة مظلة أمنية تهيمن بسكينتها على أفراد المجتمع قاطبة محورها (مكافحة الجريمة) بشتى صورها وأشكالها - ومتخذه من أساليب الردع بشقيه (الخاص) للجانى و (العام) لبقية أفراد المجتمع - وكذلك أساليب المنع مقوماتبنى عليه الاستراتيجية الأمنية للاسهام فى الوقاية قبل وقوع الجريمة والعلاج بعد وقوعها .

المقوم الثانى : كفاية التشريعات العقابية

تمهيد:

لماذا تأخذ الاستراتيجية من بين وسائلها المختلفه بالتركيز على مقوم كفاية التشريعات العقابية ؟

وللجابة على هذا التساؤل نجد ان ذلك يتضح من كون عملية مكافحة الجريمة تعتمد على شيئين :-

(١) الوقاية قبل وقوع الجريمة .

(٢) العلاج بعد وقوعها .

فكفاية التشريعات العقابية واحد من المقومات الأساسية لنجاح الاستراتيجية فى المجال الجنائى لان العقوبات تمثل نفس العملية ككل متكامل (الوقاية والعلاج) فالعقوبات تشمل فى تأثيرها كلا الجانبين فهى تحقق الوقاية من حيث الردع العام وتحقق الزجر لعدم العود فى المستقبل من المجرم نفسه لارتكاب الجريمة . وهى تنفع فى العلاج لأنها علاج بنفسها من حيث انها تؤدى الى الاصلاح وتحقق عدم العود للجريمة . وممن ناحية الآثار المترتبة على الجريمة كالناحية الاقتصادية وغيرها لان الجريمة بؤرة ضارة وهى كفعل معيق للتنمية والتقدم لكل عنصر ايجابى فى حياة الانسان .

وبالتالى فان العقوبة لها أهمية بارزة من ناحية انها تدخل بالتأثير على مرحلة الوقاية من حيث الردع العام وعلى تحقيق مرحلة الوقاية من حيث الزجر للمجرم نفسه فى تحقيق عدم العود كعلاج بعد وقوع الجريمة .

وبالتالى فان التشريعات العقابية تشمل العقوبات والتدابير المانعة . وهى فى الشريعة الاسلامية تمثل (الحدود والقصاص والتعازير) والتعازير تشمل المجال المدنى والجنايى والادارى .

وفى الفكر الوضعى تشمل التشريعات العقابية (الجنائيات والجنح والمخالفات الادارية وغيرها) (١)

(١) د . عبدالوهاب الشيشانى - مقومات السياسة الجنائية - محاضرات قدمت لطلاب السياسة الجنائية - المعهد العالى للعلوم الأمنية - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض ١٤٠٨ هـ .

المبحث الأول

فلسفه العقوبة

المطلب الاول : تعريف العقوبة : هي :

" انتقاص من حقوق قانونية للانسان تنزله سلطة القضاء بمن سلك سلوكا يحظره قانون العقوبات ، ولايهدف الى التنفيذ الجبرى لهذا الحظر، لان مخالفته أصبحت أمرا واقعا ، وانما يعتبر وسيلة لمنع اتيان ذلك السلوك مرة أخرى سواء من جانب صاحبه أو من جانب مواطن من المواطنين " (١)

يرتبط العقاب بالتجريم تمام الارتباط حيث أنه لاجريمه بدون عقوبه . لذا فإن العقوبة تأخذ وضعها القانونى من كونها المقابل للواقعة التى جرمها القانون (وهذا الارتباط يكون وثيقا الى الحد الذى يجعل فصلها كعلمين مستقلين ، عمليه مصطنعه لاتخدم هدف مكافحة الجريمة وعلاج السلوك الاجرامى) (٢)

ويتمثل مضمون العقوبة فى أثر معين يلحق المحكوم عليه وهو ايلامه عن طريق الانتقاص من حقوقه أو مصالحه وبالتالي فان العقوبة هى (ذلك الاثر الذى ينص عليه القانون ليلحق المجرم بسبب ارتكابه الجريمة) .

ويقول الدكتور احمد فتحى سرور (٣) البعض حاول ان يضيف الى تعريف العقوبة أفكارا أخرى لتتميز عن غيرها من الجزاءات الأخرى وهى ربط توقيع العقوبة بغرض منع الجرائم أو غرض مقابل الجناه أو الغرضين معا وان يتضمن معنى الادانة الاجتماعية للمجرم .

(١) د . رمسيس بهنام - الجريمة والمجرم والجزاء - الاسكندرية - منشأة المعارف

١٩٧٦م ، ص ٢٧ .

(٢) د . رمسيس بهنام ، نفس المرجع ، ص ٢٧ .

(٣) د . احمد فتحى سرور - القاهرة - اصول السياسة الجنائية - دار النهضة ،

ولكنه يرى أن القول بربط العقوبة بالغرض منها (مردود) لان تدابير المنع تهدف الى منع وقوع الجريمة كما ان الجزاءات المدنية تهدف الى فرض مقابل على المحكوم عليه مما يحول دون القول بأن هذا الغرض وحده يصلح بذاته عنصرا مميزا للجزاء الجنائي .

هذا فضلا عن أن التعريف يجب ان يقتصر على ماهية الشيء دون أن يمتد الى تبريره أو الغرض منه لكونه أمر خارجي عنه ولايتعلق بذاته أو كيانه .

- وعن القول بأن العقوبة تنطوي على معنى الادانة الاجتماعية فهو أمر مردود بأن الدعوى الجنائية بحكم طبيعتها دعوى عمومية ترفع باسم المجتمع . وأن الحكم الجنائي شأنه شأن غيره من الأحكام يصدر باسم الأمة .

ومن ثم فان الادانة الاجتماعية تتحقق قانونا من خلال التنظيم الاجرائي لكيفية تطبيق الجزاء الجنائي ولايتعلق بمماهيته وجوهره .

واذا كان المقصود بالادانة الاجتماعية - ان الجريمة التي حكم على المجرم من أجلها يؤتمها الشعور الاجتماعي فان هذا التفكير لايمدق على الجرائم التنظيمية التي يعاقب عليها القانون ومنها معظم المخالفات قبل أن يتولد شعور اجتماعي بتأثيرها مما لايمكن القول تبعا لذلك بان الجزاءات الجنائية المترتبة عليها تنفوي من الناحية الفعلية على الادانة الاجتماعية .

وخلاصة القول فان العقوبة ماهي : (الا اثر ينص عليه القانون ليلحق المجرم بسبب ارتكابه جريمته) .

حيث يتميز هذا التعريف بالتجريد فهو يتسع لكافة أهداف الجزاء الجنائي في مذاهب السياسة الجنائية .

المطلب الثاني

تعريف علم العقاب :

الاصل فى علم العقاب عند نشأته انه " العلم الذى يهتم بدراسة تنفيذ عقوبة السجن " (١)

وانطلاقا من هذا المفهوم فان علم العقاب ينصب على دراسة السجون من ناحية البناء وتصنيف المجرمين فيها ونظام الاختلاط والانفراد والعمل والتهديب داخل السجن .

ونظرا لما لهذا المصطلح (علم السجون) من تطوير وتحديث اصبح مفهوم العقوبة يشمل عقوبات اخرى غير السجن مثل العقوبات المالية والمقيدة للحرية حيث اصبح هذا يؤدي الى الاخذ (بمصطلح علم العقاب) (٢)

ثم دخلت عليه العديد من وسائل حماية المجتمع مثل التدابير الاحترازية والتدابير العلاجية مما جعله يتجاوز مفاهيمه السابقة فاقترح بعض العلماء الاخذ بمصطلح آخر هو (علم علاج المذنبين) (٣) .

ويعرف د. عبود السراج علم العقاب بقوله هو :
(العلم الذى يدرس علاج المحكوم عليهم)

ويعرفه بعضهم بقوله :-

(هو مجموعه من القواعد تحدد اساليب تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية على النحو الذى يكون من شأنه تحقيق أغراضها " (٤)

(١) د. عبود السراج - علم الاجرام وعلم العقاب - الكويت - جامعة الكويت - طبعه

اولى ١٤٠١هـ ، ص ٢٤ .

(٢) د. عبود السراج ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٣) د. عبود السراج - نفس المرجع ، ص ٢٦

(٤)

وقد حاول الفقه الوضعى تعريف علم العقاب حيث يرى البعض :-

(انه العلم الذى يبحث فى وظيفة العقوبة والغرض منها وأنواعها وكيفية تطبيقها ومجال ذلك التطبيق ووسائل استخدامه طبقا لوظيفتها وابتغاء تحسينها وتمكينها من بلوغ هدفها النهائى) .

وهناك من يرى أنه :-

(ذلك الفرع من فروع علم الاجرام الذى يبحث فى مواجهة الظاهرة الاجرامية عن طريق توقيع الجزاء عن الجريمة واتباع الاسلوب السليم فى معاملة المجرمين) .

ويرى الدكتور/ محمد ابراهيم زيد ان أقصر التعريفات وأشملها ذلك الذى يفسر علم العقاب بكونه (مجموعه القواعد التى تحدد أساليب تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية على النحو الذى يكون من شأنه تحقيق أغراضها) (١)

وهناك تعريف آخر يقرر موضوع العقاب من زاويتين فى مواجهة الظاهرة الاجرامية :-

- الاولى : توقيع الجزاء .

- الثانية : اتباع أسلوب فى معاملة المجرم (أى فى تنفيذ العقوبة أو التدبير الاحترازى بما يحقق الهدف من الجزاء الجنائى .

وهو :-

(ذلك الفرع من علم الاجرام الذى يبحث فى مواجهة الظاهرة الاجرامية عن طريق توقيع الجزاء عن الجريمة واتباع الأسلوب السليم فى معاملة المجرم) (٢)

(١) د. محمد ابراهيم زيد - مقومات السياسة الجنائية - محاضرات القيت على طلبه السنه، النهائيه فى هذا التخصص - المعهد العالى للعلوم الامنية - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب - الرياض - ١٤٠٨ هـ .

(٢) د. جلال ثروت - الظاهرة الاجرامية (دراسة فى علم العقاب ، ١٩٨٧ ، ص ٤٥ .

اما الجزاء فهو - الاثر المقرر فى قانون العقوبات بناءً على ارتكاب جريمته وهذا الاثر اما أن يكون أثراً غير جنائى - أو اثراً جنائى .

- فالأثر الجنائى يتمثل (فى العقوبة) أو (التدبير الاحترازى)
- اما الاثر غير الجنائى فيتمثل فى التعويض المالى (تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة) . (١)

ويرى المرحوم عبدالقادر عوده أن العقوبة هى :- (٢)

(ذلك الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان امر الشارع) والمقصود من ذلك اصلاح حال البشر وحمايتهم من المفساد واستنقاذهم من الجهالة وارشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصى وحشهم على الطاعة ولم يرسل الله رسوله للناس ليكون جباراً انما أرسله رحمة للعالمين . حيث يقول سبحانه وتعالى :

(وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) (٣)

ويقول سبحانه وتعالى :-

(لست عليهم بمسيطر) (٤)

ويقول تعالى :-

(وما أنت عليهم بجبار) (٥)

ولقد فرض الله سبحانه وتعالى العقاب لحمل الناس على ما يكرهون مادام أنه محقق لمصالحهم . فالعقاب مقرر لاصلاح الافراد وحماية الجماعة وصيانته نظامها .

(١) د . جلال شروت - الظاهرة الاجرامية ، نفس المرجع ، ص ٤٥ .

(٢) عبدالقادر عوده - التشريع الجنائى الاسلامى - مرجع سابق - ص ٦٢١ .

(٣) سورة الانبياء - آيه ١٠٧ .

(٤) سورة آيه ٢٢ .

(٥) سورة ق آيه ٤٥ .

المطلب الثالث : مبادئ العقوبة فى التشريع الاسلامى

الفرع الاول : شموليه العقوبة :

وذلك بتطبيقها على كافة بحيث تمنع الجريمة قبل وقوعها فاذا ما وقعت كانت العقوبة بحيث تؤدب الجانى على جنايته وتزجر غيره عن التشبه به وسلوك طريقه كما قال بعض الفقهاء :-

(العقوبات موانع قبل الفعل زواج بعده اى العلم بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل واتباعها بعده يمنع العود اليه) .

الفرع الثانى : مصلحة الجماعة :

ان حد العقوبة هو حاجة الجماعة ومصلحتها فاذا اقتضت حاجة الجماعة التشديد شددت العقوبة واذا اقتضت مصلحة الجماعة التخفيف خففت العقوبة .
- فمصلحة الجماعة هى معيار العقوبة - .

الفرع الثالث : ابعاد المجرم :

وذلك باستئصاله او منع شره عن المجتمع واخضاع هذا الاجراء لمصلحة الجماعة فاذا اقتضت مصلحة الجماعة استئصال المجرم وجب قتله واذا اقتضت ابعاده وجب حبسه حتى يموت او تصلح حاله .

الفرع الرابع : تنوع العقوبات :

ان كل عقوبة تؤدى الى صلاح الافراد وحماية الجماعة تعتبر عقوبة مشروعة فلا ينبغى الاقتصار على عقوبات معينه دون غيرها .

الفرع الخامس : اصلاح المجرم :

ان تأديب المجرم ليس معناه الانتقام منه وانما استصلاح حاله والعقوبات على اختلاف انواعها تتفق على أنها تأديب واستصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب والعقوبات شرعت رحمة للخلق ورغبة فى الاحسان اليهم . (١)

المطلب الرابع : أصل العقاب فى الشريعة الاسلامية (١)

ويلاحظ أن الأصول التى تقوم عليها العقوبة فى الشريعة الاسلامية ترجع الى
أصليين أساسيين :-

- الاول : اصل يُعنى بمحاربة الجريمة ولايهمل شخصية المجرم .
- الثانى : واصل يُعنى بشخصية المجرم ولايهمل محاربة الجريمة .

فما يقصد منها بمحاربة الجريمة يقصد بها حماية المجتمع . ومايتعلق منها
بشخص المجرم فالهدف منها اصلاحه .

ولقد قامت نظرية العقوبة فى الشريعة الاسلامية على هذين المبدأين المتضاربين
فى ظاهرهما . ولكن الشريعة سعت الى التوفيق بينهما بالشكل الذى يزيل ذلك
التناقض الظاهر . وتسمح بحماية المجتمع فى كل الاحوال وبالعناية بشخص المجرم فى
أغلب الاحوال .

ذلك لان الشريعة أخذت بمبدأ حماية المجتمع على اطلاقه واستوجبت توفيره فى
كل العقوبات المقرره للجرائم . فكل عقوبة يجب أن تكون كافية لتأديب المجرم
على جريمته تأديبا يمنعه من العودة اليها ويكفى لزجر غيره .

فاذا لم يكن التأديب كافيا لكف شر المجرم عن الجماعة وجب تقديم مصلحة
الجماعة واهمال مصلحة الفرد المجرم . فان استوجب الأمر استئصاله وجب قتله وان
استدعى الأمر نفي شره عن المجتمع وجب حبسه حتى الموت .

ولقد أهملت الشريعة العناية بشخص المجرم بمفهوم عامه فى الجرائم التى تمس
كيان المجتمع لان حماية الجماعة اقتضت بطبيعتها هذا الاهمال .

والجرائم التى من هذا النوع محدوده جدا . اما ما عدا ذلك من الجرائم فينظر فى
عقوبتها الى شخصية المجرم . وتستوجب الشريعة أن تكون شخصية الجانى وظروفه وأخلاقه
وسيرته محل تقدير القاضى عند الحكم بالعقوبة .

(١) المرحوم عبدالقادر عوده - نفس المرحع ، ص ٦٢٣ .

المطلب الخاص : أقسام الجرائم :

فعلى هذا الأساس قسمت الجرائم الى قسمين :- (١)

أفرع الاول :

ويتمثل فى الجرائم العاصه بكيان المجتمع وهى نوعان :-

أ- جرائم الحدود التامه وهى (الزنا - القذف - البغى)

حيث شرعت الشريعة عقوبات محددة ولم تترك المجال فيها مفتوحا امام القضاء للتخفيف منها أو زيادتها أو استبدالها عن التقدير الذى وضعته الشريعة لها.

ب - جرائم القصاص والديه وهى (القتل العمد - والقتل شبه العمد - والقتل الخطأ

- الجرح المتعمد - الجرح الخطأ) .

ونجد كذلك أن الشريعة احاطت هذا النوع من الجرائم بسيياج مانعة للقضاء أو ولاية الامر من الزيادة أو النقصان فيها أو استبدالها حيث أقسرت لهذا النوع من الجرائم عقوبتين هما (القصاص أو الدية فى حالة العمد - والدية فى حالة الخطأ) .

وعلى هذا فيُغض النظر عن ظروف الجانى الشخصية فى هذه الجرائم و تقوم عليه العقوبة المقررة .

ولقد منحت الشريعة الاسلامية الحرية فى هذه الجرائم للمجنى عليه أو وليه فى حالة رغبتهم العفو عن الجانى .

ففى حالة القتل العمد اذا عفى عن الجانى وجب تسليم الدية الا اذا كان العفو بدون مقابل فتسقط الدية ايضا -

اما فى جرائم الخطأ فتسقط الدية بالعفو (٢)

(١) المرحوم عبدالقادر عوده - المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

(٢) المرحوم عبدالقادر عوده - نفس المرجع - ص ٦٢٤ .

الا ان الشريعة اجازت معاقبة الجانى بعقوبات تعزيرية وذلك فى حالة سقوط القصاص فى العمد والدية فى الخطأ على أن العقوبات التعزيرية ينظر فيها الى شخص الجانى وظروفه .

القسم الثانى : (١)

عموم الجرائم التى لم تحددها الشريعة كما ورد فى القسم الاول فهذه تعالجها الشريعة بعقوبات تعزيرية .

وتنقسم الى ثلاثة أنواع :-

- ١- جرائم التعازير الاعلى :
(أى كل جريمه ليست من جرائم الحدود ولا من جرائم القصاص والديه) .
- ٢- جرائم الحدود التى لا يعاقب عليها بعقوبات متعددة وهى :
(الجرائم غير التسامه) وهى جرائم الحدود التى يدرأ فيها الحد .
- ٣- جرائم القصاص والدية التى يعاقب عليها بعقوبة غير مقدره :
وهى الجرائم التى لا قصاص ولا دية فيها .

المطلب السادس : نظرة القوانين الوضعية الى العقاب

لقد استمرت القوانين الوضعية الى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى تنظر الى المجرم بعين القسوة والعنف وتميز أساس العقاب بالمبالغة فى الارهاب والانتقام والتشهير.

حيث كان من العقوبات المقررة قانونا الحرق والصلب وتقطيع الأوصال وطمس الأذان وقطع الشفاه واللسان والوشم بأداة محمأة فى النار ولبس اطواق من الحديد والنفى الجلد .

ولقد تميزت هذه القوانين بعدم التناسب بين العقوبة المقررة والجريمة المرتكبة .

فكان القانون الانجليزى يعاقب على ماثنى جريمه بالاعدام ومن هذه الجرائم سرقة أكثر من (شلن) . (١)

ولقد تعدى قانون العقوبات الاحياء وامتد الى الاموات والحيوان والجمادات فكانت أهلا للمسؤولية والعقاب . حيث كان أساس العقوبة هو الانتقام من المجرم وارهاب غيره .

- وفى القرن الثامن عشر بدأ الفلاسفة وعلماء الاجتماع يعملون على هدم الأساس الذى تقوم عليه هذه الصعوبات ويحاولون اقامتها على أسس أخرى . فأخذ (روسو) يبرر العقوبة بالعرف الاجتماعى ويرى ان الغرض منها هو حماية الجماعة من المجرم ومنعه من ايذاء غيره . ويبرر (سيزاربكاريا) العقوبة بأنها حق الدفاع يتنازل عنه الأفراد والجماعة وان الغرض منها هو تأديب المجرم وزجر غيره .

ثم جاء (بنتام) فبرر العقوبة بمنفعتها للجماعة واستوجب فى العقوبة أن تكون كافية لتأديب الجانى وزجر غيره .

(١) المرحوم عبدالقادر عوده - مرجع سابق - ص ٦٢٥ (الشلن يعادل خمسة قروش مصرى)

وجاء (كانت) مبررا العقوبة بالعدالة . ورأى البعض التوفيق بين مذهب المنفعة ومذهب العدالة فرأى ان لا تكون العقوبة اكثر مما تستدعيه الضرورة ، ولا أكثر مما تسمح به العدالة (١)

(وعلى الرغم من اعتناق اوربا للديانة المسيحية التي انتشرت تعاليمها الداعية الى التسامح والرحمة الا ان العقوبات استمرت على قسوتها حيث استمر تطبيق عقوبة الاعدام على نطاق واسع بعد تعريض المحكوم عليهم الى اصناف عديدة من العذاب ،بالاضافة الى العقوبات البدنية الأخرى مثل قطع الاطراف او تشويهها والسجن الذي كان ينفذ في أماكن سيئة مع اخضاع المحكوم عليهم الى معاملة قاسية .

وكان تحديد هذه العقوبات يخضع لمطلق تقرير القاضي (٢)

(ولقد دفعت هذه العقوبات القاسية الكثير من رواد الحركة الفكرية في القرن الثامن عشر الميلادي الى المناداة بالحد من وحشيتها وقسوتها ونادوا على اهميتها لمتعارضها مع آدمية الانسان المجرم وحقوقه الاساسية التي لا تختلف عن حقوق غير المجرمين) (٣)

ثم برزت النظرية الايطالية والتي تعتمد على اهمال الجريمة والنظر الى المجرم فيرون ضرورة تناسب الجريمة مع عقلية المجرم وتكوينه وتاريخه ودرجة خطورته .

من هذا كله يتضح أن عموم هذه النظريات اخفقت لاهتمامها بالجريمة واهمالها للمجرم وكذلك النظرية العلمية (الايطالية) اخفقت ايضا لاهتمامها بالمجرم واهمالها للجريمة . وذهبوا الى دمج هذه النظريات ببعضها بحيث يتم اقامة نظرية جديدة تشمل العقوبة فيها على الجريمة فكرتان (فكرة التأديب والزجر - وفكرة شخصية المجرم) .

(١) المرجع السابق ص ٦٢٥ .

(٢) على عبدالقادر القهوجي - علمى الاجرام والعقاب - بيروت - الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٨٤ م ، ص ١٢٥ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

ويمكن القول أن الاتجاه السائد لدى شراح القانون الوضعي هو أن الغرض من العقوبة تأديب المجرم واستملاحه ومعاونته على استعادة مكانه السابق في الهيئة الاجتماعية .

ولقد ظهر اتجاه ثانى يرى أصحابه أن تكون العقوبة وسيلة لحماية المجتمع وارهاب من تحدثه نفسه بارتكاب الجرائم . حيث ايد الاتحاد لقانون العقوبات هذا الاتجاه . وأخذت بعض الدول الاوربية ومنها المانيا . (١)

المطلب السابع : العقوبة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي (٢)

يتضح من العرض السابق لفلسفة العقوبة في الشريعة الاسلامية ، وفلسفتها في القوانين الوضعية ، ان الشريعة الاسلامية احتوت كافة النظريات التي ظهرت ابتداءً من القرن الثامن عشر الميلادي فالعقوبات في الشريعة انما شرعت لمنفعة الجماعة ولاصلاح الافراد ولحماية المجتمعات من الجريمة وتمكينها من الدفاع عن نفسها ضد الاجرام . والعقوبات في الشريعة الاسلامية متوازنة مع حاجة المجتمع فيجب ان لا تزيد عن حاجته كما لا يجب ان نقل عنها فهي من هذه الوجهة اجراء تقتضيه العدالة والمصلحة معا . وهذا ما ذهب اليه كل من " روسوبكارييا وبنتام وكانت " والعقوبة في الشريعة الاسلامية يقصد بها اصلاح الجاني والرحمة به والاحسان اليه .

فينبغي ان لا يهمل شأن المتهم في تقدير العقوبة وهذا ما ذهبت اليه النظرية العلمية (الايطالية) .

من هذا كله يتضح شمولية الشريعة الاسلامية للنظريات الوضعية السابقة الا انها تميزت عنها بالتنزه عن العيوب التي شابست النظريات الوضعية وسلمت من الانتقادات التي وجهت اليها . كما يقول المرحوم الاستاذ عبدالقادر عوده . (٣)

١- عبدالقادر عوده - المرجع السابق، ص ٦٢٥ .

٢- نفس المرجع ص ٦٢٦ .

٣- نفس المرجع ص ٦٢٧ .

هذا بالإضافة الى تميز الشريعة بنظرية علميه فنيه تامه التكوين وان القانون بالرغم الى ماوصل اليه من تقدم انما يسير في أثر الشريعة الاسلامية ويترسوم خطاهما .

وباستعراض المبادئ والأصول التي تقوم عليها العقوبة نجد أنه لاخلاف بين الشريعة والقانون وانما الخلاف على كيفية تطبيق هذه المبادئ .

فلقد طبقت الشريعة كل المبادئ التي تعترف بها القوانين الوضعية ولكنها لم تجمع بينها في كل العقوبات ولم تسو بينها في كل الجرائم بل جعلت لكل منطقة عمل يعمل فيها لوحده او مع غيره . وجعلت لهذه المناطق معالم بارزة لا يخطئها عقل ولا بصر .

اما القوانين الوضعية فلقد حاولت الجمع بين كل هذه المبادئ والتسوية بينها في كل الجرائم والعقوبات مما ادى الى نتيجة سلبية تعثرت عن إيجاد حلول عملية مقبولة .

وحينما تسعى القوانين الوضعية الى إيجاد مبادئ تقوم عليها العقوبات قياما سليما متفقا مع مصلحة الجماعة والأفراد فانها سوف تصل بالتالى الى ماسبقته اليه الشريعة الاسلامية . ولقد كان القانون حتى اواخر القرن الثامن عشر قانونا وحشيا بعيدا عن افق الانسانية يحاكم الاموات والحيوان والجماد . وينزل بالجميع عقوبات متنوعة قائمة على التشهير والتمثيل (١) .

واستمر على ذلك الى ان رجع الى ماسبقته اليه الشريعة الاسلامية فأخذ فسى القرن الثامن عشر بأول مبدأ من مبادئ الشريعة الاسلامية فأصبحت العقوبة فيه قائمة على أساس الزجر والتأديب بقصد حماية المجتمع .

فأصبح بذلك قانونا انسانيا بحثا وبالتالي لم يعد منطق القانون يقبل محاكمة الاموات والحيوانات والجمادات .

ونرى ان المسؤولية الجنائية تركزت من يوم نزول الشريعة فى الانسان الحى ولم يجعل غيره أهلا لها .

ولم يعرف عن الشريعة الاسلامية محاكمة الاموات أو الحيوان أو الجماد ولم تقبل التشهير والتمثيل فلقد نهى الرسول (ص) عن المثلث ولو بالكلب العقور . (١)

(١) عبدالقادر عوده / التشريع الجنائى الاسلامى - مرجع سابق ص ٦٢٨ - ٦٢٩ .

المبحث الثانى : الاستراتيجية والردع :

تمثل الجريمة اعتداءً مزدوجاً على العدالة كقيمة اجتماعية وعلى المجنى عليه شخصياً بما تحدثه فى حقوقه من سلب او انتقاص .

وينظر الى العقوبة على اعتبارا انها معول بناء تسعى الى ازالة هذا العدوان بشقيه الاجتماعى والشخصى . وذلك بقيامها باعادة التوازن القانونى بين الجريمة كشر وقع والعقوبة كرد فعل لها .

ومن المعروف ان دور العقوبة فى القرن الثامن عشر الميلادى (١) بالاضافة الى وصفه قصاصا تستوجب قواعدا اخلاق او تعويضا عادلا ومستحقا للمجتمع أصبحت تتميز بخاصية ثانية تتمثل فى حمايتها للمجتمع من المجرمين بما تحدثه من تأثير يمنع وقوع جرائم جديدة داخل المجتمع والذي اصطلح عليه (بالردع العام) او من جانب المحكوم ذاته - تماديا واستخفافا وهو ما اصطلح على تسميته (بالردع الخاص) .

(١) د . محمد زكى ابوعامر - دراسة فى علم الاجرام والعقاب - الاسكندرية

المطلب الاول : دور العقوبة فى الردع :

- حيال التطرق الى دور العقوبة فى تحقيق الردع يتبادر سؤال بالغ الاهمية
فحواه كيف تحقق العقوبة وظيفتها فى منع وقوع جرائم جديدة فى المجتمع ؟
- ويرى الدكتور/ محمد زكى ابو عامر أن هذا التساؤل لم يحظ باجابة حاسمة
وسوف يظل محل اهتمام علماء العقاب باعتباره العصب الاساسى لدراستهم .
- لقد كان كفاح المجتمع ضد الجريمة قد توجه فى البداية الى المجرم حيث
تميزت العقوبة بوظيفة (استبعاديه أو استثنائية) وتمثل الاعدام السمة
الاساسية لهذه العقوبة .
- الا ان الوظيفة الاستبعادية للعقوبة لاتقدم للمجتمع فى كفاحه ضد الجريمة
سوى حلا محدودا ونسبيا لانها لاتقدم شيئا للمشكلة الاساسية فى الغالب . وهى مسلك
المحكوم عليه بعد قضاء فترة العقوبة هل يلتزم الطريق السوى ام تنتابه الرغبة
الى العود من جديد فى هوة الاجرام ؟
- ومن هنا نشأت مشكلة مقوم أساس من مقومات الاستراتيجية الامنية وهو
مقوم (كفاية التشريعات العقابية) على اعتبار ان التشريعات العقابية هل حققت
اهدافها المعلنة فى تحقيق (الردع العام) و (الردع الخاص) أم لا ؟؟ .
- ومن هذا كان لابد أن ترتبط العقوبة بوظيفة الردع والذى يتحقق عن طريقين :-
- ١- عن طريق (الردع العام) بالتخويف .
 - ٢- عن طريق (الردع الخاص) بالاصلاح .
- : الفرع الاول : الردع العام
- ويتمثل ذلك عن طريق التخويف الموجه الى أنفس العموم عن طريق الاثر الناجم
عن العقوبة والمتمثل فى الترهيب والتخويف لهم من عاقبة الجريمة .
- ومع العلم بان العقوبة تحمل فى طياتها درجة ذاتية من التخويف الا ان هذه
الدرجة ليست متساوية فى سائر العقوبات فهناك عقوبات مقررة على جرائم تواضع

الناس على التسامح فيها كجرائم التهريب الضريبى والجمركى . كما انه من المعتقد ان عقوبة الحبس تمثل درجة من التخويف تفوق الفرامة لدى معظم الناس .

على ان درجة التخويف المنبعثة عن عقوبة الاعدام تبقى لدى معظم الناس شيئاً نظرياً طالما ان الفرص لاتتاح لهم لرؤية تنفيذها حيث تتجلى رهبة الاعدام فى التنفيذ .

ومن هذا المنطلق تتجلى ميزة الشريعة الاسلامية فى بعثها لعامل الردع فى النفس البشرية على وجه العموم وذلك يتمثل فى جعل التنفيذ العقابى مشهوداً وجوباً قال تعالى : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلده ولا تأخذكم بهما رأفه فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) "١"

الفرع الثانى : الردع الخاص

ويتمثل فى تحويل المجرم اثناء قضاءه لفترة العقوبة الى شخصية مستقيمة . ويتحقق ذلك عن طريقين : -

١- عن طريق العقاب وحده فقط . وذلك عن طريق المذاق الفعلى لألم العقوبة اذ يقود هذا الألم الى التفكير فى اسبابه والندم عليه والاستقامة بعده . (٢)

٢- او عن طريق التثقيف :

ويتمثل فى شحذ وتنشيط وتنمية الارادة والاستعدادات التى تسمح للسجين بعد الافراج عنه بالحياة محترماً للقانون . واعادة تأهيله للحياة الاجتماعية ليكون عضواً مستقيماً وشخصية سوية .

(١) سورة النور - ايه - ٢ .

(٢) محمد زكى ابوعامر - مرجع سابق ص ٣١٤ .

وهذه الطريقة هي خلاصة الدعوة التي نادت بها المدارس العقابية في فرنسا لاسيما علماء مدرسة الدفاع الاجتماعي .

ويعنى هذا أن ادارات السجون أصبحت في العصر الحديث مكلفه بتثقيف المحكوم عليه وتدريبه مهنيًا لكي يستعيد تكيفه وتجاوبه مع المجتمع حيث أصبح هـذا الهدف هو الغاية التي تسعى اليها العقوبات السالبة للحرية وأصبحت وسائل تحقيق هذا الهدف محور ابحاث علم العقاب (١)

المطلب الثاني

أهداف التدابير الرادعة في التشريع الاسلامي :

تسعى التدابير الرادعة في الاسلام الى تحقيق ثلاثة أهداف :-

الفريق الاول :- (٢)

عقاب الجانسي :

ان الهدف منه هو ايقاع العقوبة على مقترف الجريمة كنتيجة حتمية لارتكابه اياها .

فأقرت الشريعة عقوبات رادعة في الجرائم الخطيرة التي لها مساس بمقومات حياة الفرد والمجتمع والمتمثلة في جرائم الحدود . حيث يقول الله سبحانه وتعالى في عقوبة السرقة :

(والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) (٣)

ويقول تعالى : في عقوبة الحراة :

(انما جزاؤ الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض) (٤)

(١) د . محمد زكي ابوعامر - نفس المرجع ، ص ٣١٧ .

(٢) على وهبه - التدابير الجزية والوقائية في التشريع الاسلامي - الرياض - دار اللواء

١٤٠١ هـ ، ص ٨٥ . طبعه اولي .

(٣) سورة المائدة - آيه ٣٨ .

(٤) " " - آيه ٣٣ .

الفرع الثانى (١)

منع الجريمة :

ان تشريع العقوبات يجعل من تساوره نفسه بارتكاب جريمة ما أن يضع
فى حسابه نوعية الجزاء الذى ينتظره حال ارتكابه لها مما يكون رادعا
له عن اقتصراف جريمته .

وينقسم المنع الى قسمين :-

- أ- منع عام - ويكون بتقرير العقوبات وعلانية تنفيذها .
- ب- منع خاص - بتطبيق العقوبة على الجانى مما يزجره عن العودة الى الجريمة
مرة أخرى .

يقول المساوردى :

(العقوبات زواجروضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك
ما أمر) .

ويقول :

(فجعل الله من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذرا من ألم العقوبة
وخيفة من نكال الفضيحة ليكون ما حظر من محارمه ممنوعا ما أمر به مسن
فريضة متبوعا فتكون المصلحة والتكليف أتم) .

الفرع الثالث :

اصلاح وتقويم الجانى :

تهدف التدابير الزاجره أو الرادعة الى اصلاح وتقويم الجانى وخاصة عقوبات النفى والحبس لذا يرى بعض الفقهاء ان الحبس يجب استمراره الى شـبـوث توبة الجانى وصلاح أمره . (١)

- تقييد عقوبات الحدود فى الشريعة بالتشدد فى الاثبات -

نرى ان الاسلام سعى الى ايجاد ذلك التوازن الكامل بين حق المجتمع فى الحفاظ على مصلحته ودرء المفساد عنها وبين حماية الحرية الفردية بمراعاته مصلحة المتهم نفسه خشية من التعدى عليها بدون وجه حق . فوازن بين شدة العقوبة بتشديده مقابل فى وسائل اثباتها حتى يضمن ان لا توقع العقوبة الا حين يثبت على وجه اليقين ارتكاب الجانى لها ..

فالزنا لا تثبت عقوبته الا بالاقرار او الشهادة من اربعة عدول ليس ممن بينهم الزوج او الزوجه يشهدون بانهم رأوا الواقعة الفعلية تماما .

وكذلك يثرى الاسلام وسائل الاستقامة فى وسائل الاثبات حيث روي ان عمر سأل عليا رضى الله عنهما :-

أرأيت لو شاهدت واقعة زنى وأنا الخليفة واخبرت بها ايكفى ذلك لاقامة الحد ؟ قال على لا اما أن تأتى ببقية الشهود الاربعة والا فيقام حد القذف فى ظهرك .

(١) على وهبة - المرجع السابق ، ص ٨٨ .

ولم يكتف الاسلام بهذا التشديد فى وسائل الاثبات بل ترك الباب مفتوحا لدرء الحدود بالشبهات عملا بقوله (ص) (ادروا الحدود بالشبهات) وفى حديث آخر (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام لان يخطئ فى العفو خير له من أن يخطئ فى العقوبة) .

على أن الشبهة وان كان من شأنها تبرئة المتهم فانها وان اسقطت الحد الا انها لاتمنع من توقيع عقوبة تعزيرية اخرى لاتصل الى مستوى الحد اذا رأى ولى الامر ان المصلحة العامة تقتضى ذلك . (١) .

(١) على على منصور - نظام التجريم والعقاب فى الاسلام ج ١ ط أ ١٣٩٦ هـ ص ٧٥ .

المطلب الثالث :

أهداف العقاب :

يقول الدكتور/ مصطفى محمود : -

(ان القسوة لازمه لمالح المجتمع اولا وأخيرا فالقتل هو جزاء القتل صيانه للباقين بل حتى فيما يختص بالسرقة والرشوة والاختلاس تلك الأمراض التي واجهت الاشتراكيات رأت بعض المجتمعات مثل روسيا ان الامر يستوجب الشدة ومن ثم أصبح الاعدام هو العقوبة للسارق .

وذلك الاسراف في درجة العقاب كان لمواجهة الاسراف في عنف الجرائم . على أنه أنه في الحالات التي يستشري فيها العنف ويتأصل الشر ويستفحل فلا بد من تطويع القوانين العقابية وجعلها أكثر ردعا والا فان الامر سوف ينتهي الى تسيب كامسل وذلك مع توفر الضمانات اللازمة للتأكد من صحة الجرم وعدم الاخذ بالشبهات) (١)

وتقول الدكتور/ه ليلي تكل (الهدف من العقوبة ثلاثة اصلاح المنحرف وحماية المجتمع من شره ثم ردعه عن ارتكاب الجريمة) (٢)

كما انه في حدود الاطار الفكري لمذاهب السياسة تحددت أهداف العقاب على الوجه التالي :

(١) الردع العام :

وذلك لحمل الناس على عدم العودة الى ارتكاب الجريمة حيث نادت به كل من السياستين الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة .

(١) حمود ضاوى القشامى - الشريعة الاسلامية واثرها في الظاهرة الاجرامية - الرياض

الدار السعودية للنشر ، ١٤٠١هـ ص ٢٢٦ .

(٢) نفس المراجع ، ص ٢٢٤ .

(٢) تحقيق العدالة بتكفير المجرم عن خطئه وارضاء ا لشعور الناس بها . وقد اعتنقته السياسة الكلاسيكية الجديدة .

(٣) اصلاح المجرم لازالة اسباب الاجرام لديه .

وقد اعتنقته السياسة الوضعية وسياسة الدفاع الاجتماعى بجميع اتجاهاتها وبرنامج الحد الادنى لمعاملة المسجونين . ولقد ارتبط ظهور هذه الاسس بنشوء علم الاجرام الذى قامت عليه مبادئ السياسة الوضعية (١)

(١) احمد فتحى سرور - اصول السياسة الجنائية - مرجع سابق ، ص ٩٥ .

المطلب الرابع :

- وسائل علم العقاب فى مواجهة الظاهرة الاجرامية -

ينحصر مجال علم العقاب لمواجهة الظاهرة الاجرامية فى الوسائل التالية :

- الاولى : توقيع الجزاء

- الثانية : اتباع اسلوب يحقق الهدف من الجزاء الجنائى فى معاملة المجرم

(اى تنفيذ العقوبة او التدابير الاحترازية) .

والعقوبة بالتالى هى :

جزاء جنائى يقرره قانون العقوبات وتوقع على مرتكب الجريمة بمقتضى حكم

صادر من القضاء .

ويتمثل جوهر العقوبة فى الاسلام وهو:-

ايلام يصيب المجرم بقدر جرمه فيكون رادعا له عن تكرار الجريمة . (الردع الخاص)

وتردع غيره عن تقليده (فتكون ردعا عاما) .

والايلام يتمثل فى اوجه ثلاثة :-

١- الايلام البدنى (العقوبات البدنية) .

٢- الايلام المعنوى (العقوبات السالبة للحرية) .

٣- الايلام المالى (العقوبات المالىة) .

واما التدابير الاحترازية فهى :-

جزاء جنائى يستهدف وقاية المجتمع من الاضرار او الاخطار التى تهدده وهى توقع

طبقا (للخطورة الاجرامية) المتمثلة فى المجرم . (١)

(١) جلال ثروت . الظاهرة الاجرامية - مرجع سابق ص ٤٤ .

- ماهية العود -

يعرف العود لغة بمعنى الرجوع . والعود هو: - الرجوع الى الشيء بعد البدء فيه ويكفى الرجوع الى الشيء مرة واحدة ليسمى الفعل عودا ويسمى فاعله عائدا (١)

- يعرف الاصطلاح القانونى العود بانه :-

(حالة الشخص الذى يرتكب جريمة بعد أخرى حكم فيها حكما نهائيا . أى العود ينشأ عن تكرار وقوع الجرائم من شخص واحد بعد الحكم نهائيا عليه فى احداها أو بعضها) .

وعودة المجرم للجرائم بعد الحكم عليه دليل مباشر على ضعف عنصر الردع فى العقوبة السابقة مما يحتم مشروعيه العقاب فى مرحلة العود .

- الفرع الاول : العود فى القوانين الوضعية :

ولقد اختلف شراح القوانين فى تقرير المبادئ التى يقوم عليها العود :-

١- يرى البعض ان يكون العود خاصا بمعنى ان لايعتبر المجرم عائدا الا اذا كانت الجريمة الثانية من نوع الجريمة الاولى أو مماثله لها . فان لم تكن كذلك فلا يعتبر المجرم عائدا -

٢- ومنهم من يرى أن يكون العود عاما بحيث يعتبر المجرم عائدا اذا ارتكب جريمة الثانية سواء كانت من نوع الاولى او من نوع آخر مماثل لها او غير مماثل .

- كما انهم اختلفوا فى مدة العود :

١- فرأى البعض أن يكون العود مؤبدا بحيث يعتبر المجرم عائدا مهما مضى على جريمته من الزمن .

(١) د . حبيب السماك - ظاهرة العود الى الجريمة - الكويت - جامعة الكويت - ١٩٨٥م ،

٢- ويرى البعض ان يكون العود مؤقتا .

بمعنى انه اذا مضى وقت معين على الجريمة الاولى فلا يعتبر المجرم عائدا بل اذا ارتكب جريمته الثانية .

على انه اذا تكرر ارتكاب الجرائم فيعتبره شراح القوانين الوضعية مجرما معتادا على الاجرام وعودا خطرا على الجماعة يجب استئصاله منها او ابعاده عنها .

على أن كافة القوانين الوضعية المتعلقة بقواعد العود لم توضع الا فى الآونة الاخيرة وأن المبادئ التى وضعتها للعود والاعتیاد على الاجرام تعتبر من أحدث المبادئ فى هذه القوانين .

الفرع الثانى :

الشريعة الاسلامية والعود :

قال تعالى :

" والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبه من قبـــــــــــــــــل ان يتماسا " (١)

وقال تعالى :

"وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده " (٢)

لقد أقرت الشريعة الاسلامية العقوبات المقررة للجرائم فان عاد لها المجرم أمكن تشديد العقوبة فان اعتاد الاجرام استؤصل من الجماعة بقتله أو بحبســـــــــــــــــه مخلدا على ان اختيار احدى العقوبتين متروك لولى الامر .

ولقد أقرت الشريعة الاسلامية مبدأ العود ولم يفرق الفقهاء بين العــــــــــــــــود العام والعود الخاص .

(١) سورة المجادلة - آیه رقم ٣٠

(٢) سورة الروم- آیه " ٢٧

وكذلك لم يفرقوا بين قوانين العود الابدى أو العود المؤقت .

على أن الأمر فى ذلك متروك لولى الأمر ليفض من القواعد ما يراه محققا للمصلحة العامة .

مع العلم بأن الشريعة تعاقب معتادى الاجرام ومحترفيهـ
بالقتل او التخليد فى السجن .

وهاتان العقوبتان تصبو اليهما نفوس شراح القوانين الوضعية الا ان القوانين
الوضعية لم تأخذ بهذه الاراء على اطلاقها وانما اكتفت بالاخذ بنظرية الحبس
غير المحدد المدة ووضعت على هذه النظرية من القيود ما يجعل الحبس فى النهاية
حبسا محدد (١) .

(١) عبدالقادر عوده - المرجع السابق ، ص ٧٦٦ .

المبحث الثالث :

الاستراتيجية والمنع :

تمهيد:

تتأسس سياسة المنع على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تحتاج الى التفكيـر وليسـت خطيئة تحتاج الى التكفير.

وان الاسلوب العلمى هو الطريق الى التعامل مع الجريمة والمجرم ولقد كان للتغير الاجتماعى والاقتصادى آثاره السلبية بحيث حول الاهتمام من الجرائم التقليدية الى الصور الجديدة للظاهرة الاجرامية والذى دفع بالباحثين الى محاولة التعمق فى هذه الظواهر الاجتماعية ذات الصلة بهذه الانماط الاجرامية (١)

المطلب الاول :

- ماهية المنع :

سياسة المنع هى التى تحدد التدابير الواجب توافرها لمواجهة الخطورة الاجتماعية للفرد من أجل منعه من ارتكاب الجريمة . وهذه السياسة هى إحدى نتائج علم الاجرام الذى يتمكن من الوصول الى معرفة اسباب الجريمة . فمصلحة الجماعة تستدعى درء الأخطار عن المحيط الاجتماعى باكماله فى مواجهة الجريمة فمن الأفضل عدم التريث حتى تقع الجريمة بل يجب البحث عن اسباب الجريمة ومحاولة تفاديها عن طريق بعض التدابير التى تهدف الى منع الجريمة .

على أن هناك تيارا فقهيا يعارض سياسة منع الجريمة اكتفاء بالسياسة العقابية وضرورة العودة الى العقوبة وحدها والتخلى عن التدابير المانعة (١) .

ويعتمد اساسا على شرعية العقوبة الذى يقتضى تحديده سلفا قبل ارتكاب الجريمة .

(١) احمد فتحى سرور - اصول السياسة الجنائية - القاهرة - دار النهضة - ١٩٧٢م ،

ولكننا نجد أن هنالك تساؤلا ملحا يفرض نفسه لتحديد مصير التدابير المانعة ومضمونه هل تكفى العقوبة لمحاربة الاجرام ؟

فان كانت الاجابة نعم فقد انتهت المشكلة والا أصبح لزاما الالتجاء الى تدابير أخرى لمنع الجريمة قبل وقوعها .

ومن هنا تثار المشكلة ويتعين رسم سياسة جنائية لحل ما يبرز من معوقات لان الهدف من توقيع العقوبة هو منع وقوع جرائم فى المستقبل - فالغرض من العقوبة اذن هو الدفاع عن المجتمع او تحقيق مصلحة اجتماعية او هو النفع الاجتماعى (١) .

مما لا شك فيه بروز الأهمية القصوى لسياسة منع الجريمة قبل حدوثها لعدم كفاية العقوبة وحدها على دراء الجريمة ومنع قيامها وذلك لكون العقوبة تفتقر الى انتظار وقوع الجريمة وهو حدث يجب تجنبه .

وسياسة المنع تسعى الى البحث عن الاسباب الجذرية للاجرام ومنع قيامها .

وهذا الاتجاه يبرز نوعا ما من التداخل بين السياسة الاجتماعية والسياسة العقابية .

ويتمثل هذا التداخل فى تحديد معنى الخطورة فالعقوبات والتدابير الاحترازية أو المانعة سواء أ استهدف علاج خطورة الشخص ووجه الخلاف بينهما هو أن الخطورة التى تستهدفها العقوبة هى خطورة مقترنة بالجريمة ولذا تسمى بالخطورة الاجرامية . أما الخطورة التى تستهدفها التدابير المانعة فهى سابقة على الجريمة ولذا تسمى بالخطورة الاجتماعية .

اما التداخل بين سياسة المنع والسياسة الاجتماعية فيبدو فى معالجة الاسباب الاجتماعية للاجرام لان كلا منها يسعى الى معالجة هذه الاسباب ولكن وجه الخلاف بين الاثنين يبدو فى أن التدابير المانعة لاتستهدف غير معالجة الخطورة

(١) على عبدالقادر القهوجى - مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

الاجتماعية والمتمثلة فى استعداد الشخص لارتكاب الجريمة مستقبلا مهما كان سبب هذه الخطورة اجتماعيا أو نفسيا أو تكوينيا .

هذا بخلاف السياسة الاجتماعية :

فهى تقتصر على معالجة كافة المشكلات الاجتماعية بغض النظر عن ارتباطها بالخطورة الاجتماعية كما انها تقتصر على الاسباب الاجتماعية للجرام دون غيره من الاسباب وبالتالى فهى أضيق نطاقا من سياسة المنع ولكنها من حيث اتجاهها تحل كافة المشكلات الاجتماعية سواء ارتبطت بفكرة الخطورة الاجتماعية ام لا فانها تبدو أوسع نطاقا من سياسة المنع .

وفى هذه الحدود يحدث التقاء تام بين المنع والسياسة الاجتماعية بالنسبة لحل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الاجرام .

مثل مشاكل الاسرة وازدياد السكان وتعاطى المخدرات .

ويتمثل الاختلاف بين سياسة المنع والسياسة الاجتماعية فيما يلى :-

- ١- تواجه سياسته المنع اسباب الاجرام كافة .
بينما تقتصر السياسة الاجتماعية على الاسباب الاجتماعية فقط .
- ٢- لاتواجه سياسة المنع اسباب الاجرام الا حين تتوافر بها الخطورة الاجتماعية .
بينما تواجه السياسة الاجتماعية هذه الاسباب قبل توافر الخطورة .
- ٣- ينظم القانون سياسة المنع على المستوى الفردى فيبين التدابير الواجب اتخاذها قبل كل من توافرت فيه خطورة اجتماعيه (١) .
بخلاف السياسة الاجتماعية فان اجراءاتها تتم على المستوى الجماعى فلا تقتصر على شخص معين بالذات (٢) .

(١) احمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القاهرة - دار النهضة ١٩٨١م ،

ص ١٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٧ .

المطلب الثانى :

- النظام الجنائى وفكرة التدابير الاحترازية :

التدابير الاحترازية هى :-

(مجموعة من الاجراءات تتخذ ضد كل شخص تنبىء حالته عن احتمال ارتكابه جريمة مستقبلا . وذلك بقصد الدفاع عن المجتمع بطريق منع وقوع الجرائم) .

ويرى بعضهم بأنها (اجراء يواجه الخطورة الاجرامية الكامنة فى شخصية مرتكب الجريمة بغية تخليصه منها ودرئها عن المجتمع) (١) .

(والتدبير الاحترازى اجراء اوجدته نظرية السياسة الجنائية ، كبديل للعقوبة او لتطبيقه الى جانب العقوبة ، وذلك لتحقيق اغراض ثلاثة :- القضاء على ظاهرة العود ، وحماية المجتمع ، وعلاج المجرم) (٢) .

وترجع فكرة دخول التدابير الاحترازية الى النظام الجنائى الى رواد المدرسة الوضعية الايطالية حيث خلصوا من أبحاثهم على المجرم على انه مسير للجريمة تحت تأثير عوامل متعددة قد تكون (خلقية أو معنوية أو اجتماعية) وبالتالي فان هدف الجزاء الجنائى ليس معاقبة الجانى بل الدفاع عن المجتمع ضد الخطورة الكامنة فى شخصه .

وبناء على هذا التحليل لاساس المسؤولية والهدف من العقاب اقترحت المدرسة الوضعية فكرة التدابير الاحترازية لتدرا عن المجتمع خطر احتمال ارتكاب الجرائم مستقبلا .

وذلك لان وظيفة هذه التدابير تتجه الى الخطورة الاجرامية المتوقعة مستقبلا فقط مع غف النظر عن الماضى حيث وقعت الجريمة وتمت بالفعل ولاسبيل امامنا لازالتها وانما نتجه الى المستقبل لكى نفع المجرم فى وضع لايسطيع فيه الاضرار بالمجتمع .

(١) د. عبود السراج - مرجع سابق ص ٥١١ .

(٢) د. عبود السراج مرجع سابق ، ص ٥٠٩ .

المطلب الثالث :

أنواع التدابير الاحترازية

تقترح المدرسة الوضعية ثلاثة أنواع من التدابير الاحترازية لمواجهة الخطورة الاجرامية وتتمثل فيما يلي :-

١- التدابير الاستثنائية (بالنفى او الاعدام او الاعتقال)

فنرى ان الفكر الوضعى يسعى حيال المجرم بالميلاد الى استئصال شأفته نهائيا من المجتمع وذلك باعدامه او نفيه او اعتقاله مدى الحياة . وكذلك المجرم المعتاد حيث يجب اعتقاله لمدة غير محدوده .

٢- التدابير العلاجية :

ويتم تطبيقها حيال المجرم المجنون وعلى مدمنى المسكرات والمخدرات .

٣- التدابير الوقائية :

وتعتبر هذه التدابير مانعة للجريمة حيث اقترحت المدرسة الوضعية مكافحة المشروبات المسكرة والدعارة . وادخال نظام الطلاق بهدف الحد من الجرائم الجنسية وتحسين الاوضاع فى المناطق المزدهمة بالسكان وتقديم المساعدة للمشردين والايتام . ومنع الزواج من الاشخاص المصابين بخلل ،عصبى او نفسى وتعقيمهم (١) .

المطلب الرابع :

مناط التدابير الاحترازية

نظرا الى ان التدابير الاحترازية تتمثل فى مجموعه من الاجراءات تفرض على من شبتت خطورته على المجتمع لذا فانها تشتمل على العنصرين التاليين :-

١- ارتكاب جريمه سابقه .

٢- او توافر حالة خطره لدى الشخص (وهى ما تعرف بالخطورة الاجرامية)

(١) د . محمد ابو العلا عقيدة / المنهج العلمى للسياسة الجنائية - محاضرات القيت

على طلبه مكافحة الجريمة - القسم العالم - المعهد العالى للعلوم الامنية

المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب - الرياض ، ١٤٠٧هـ .

المطلب الخامس :

الخطورة الاجرامية :

هى :

حالة فى الشخص تنذر باحتمال ارتكابه جريمة أخرى فى المستقبل .

فهى اولا: حالة فى الشخص لا وصف فى الجريمة .

- ثانيا : هى حكم احتمال لاحكم لزوم او امكان .

والاحتمال كمناط للخطورة الاجرامية يقوم على دراسة العوامل المحيطة بشخص معين

لمعرفة ما اذا كان من شأنها ان تفضى الى جريمة يرتكبها فى المستقبل .

وعلى هذا فان الاحتمال علاقة سببيه تربط بين العوامل الاجرامية والجريمة

وهذه العوامل (حاله) ولكن الجريمة واقعة مستقبلا .

- وثالثا: هى تنذر بوقوع جريمة فى المستقبل . وهو موضوع الاحتمال السسذى

تنطوى عليه الخطورة الاجرامية .

- اهرافى التدابير الاحترازية :

غرض التدبير الاحترازى الرئيس هو وقاية المجتمع من خطورة المجرم . واحتمال

ارتكابه للجريمة فى المستقبل .

اى تحقيق امن مما يجوز معه وصفها (بتدابير امن)

المطلب السادس :

وسائل التدابير الاحترازية :

هى : مجموعة من الاساليب العلاجية والتهديبية تستهدف تأهيل المجرم او ابعاده

او تعجيزه عن ممارسة سلوكه الضار .

وهناك هدف مشترك للتدابير يتمثل فى درء الخطر الكامن فى شخص المجرم

عن المجتمع .

ووسائل تحقيق هذا الهدف ثلاثة هى :-

١- التاهيل .

٢- الابعاد .

وهو ما يجمعها تعبير واحد هو (الردع الخاص)

أ- التاهيل :-

هو عقد مصالحة بين الفرد والمجتمع يتضمن علاج الفرد ان كان مريضاً وتقويمه وتهذيبه ان كان منحرفاً . وتعليمه حرفه ان كان عاطلاً .

ب- الأبعاد هو :

اجراء مكانى القصد منه فصل بين المجرم وبين مكان معين يهوى له سبيل الاجرام .

مثل اعتقال المعتاد على الاجرام وابعاد الاجنبى عن البلاد وحظر الاقامة فى المكان الذى يمارس فيه الشخص اجرامه .

ج- التعجيز هو :

تجريد المجرم من الوسائل المادية التى يستعملها فى ارتكاب الجريمة والاضرار بالمجتمع .

مثل المصادرة واغلاق المؤسسة واخضاعها للحراسة . (١)

المطلب السابع :

دور الاسلام فى المساهمة الاجتماعية لمنع الجريمة :

ويتمثل دور الاسلام فى المساهمة الاجتماعية لمنع الجريمة اصدق تمثيل فى سياسة المنع فى التشريع الاسلامى والمتمثل فى الحسيه أو قاعدة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

يقول الله تعالى :

(ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) (٢)

(١) د . جلال ثروت - مرجع سابق .

(٢) سورة آل عمران - الآية ١٠٤ .

ونظام الحسبه الذى طبقه الاسلام منذ ظهوره ،هو امر بالمعروف اذا ظهر تركه
ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله (١)

ولقد كان الرسول (ص) اول من طبق نظام الحسبة اذ روى الترمذى عن ابيه
 هريرة (ان رسول الله) (ص) مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت اصابعه
 بللا فقال : يا صاحب الطعام ماهذا؟ فقال اصابته السماء يا رسول الله فقال : افلا
 جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ثم قال من غشنا فليس منا) (٢)

() وتختلف وسائل وإلى الحسبة في ممارسة مهمته بحسب مرتبة المنكر فمن وسائلها الزجر والتأنيب وإزالة المخالفة والتعزير والتنفيذ المباشر والأمر والنهي (٣) ولقد أعطت الشريعة الإسلامية قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهمية بالغة في التصدي للجريمة عن طريق الرقابة والتدخل بالمنع من رجال الحسبة ومن كل مسلم حسب قدرته .

شروط الحاسبة :

على ان الاسلام قد اشترط ليباشر المحتسب وظيفته متى ماتوفرت :-

- ١- ان يكون الامر منكر . سواء ا بترك معروف او اتيان منكر .
 - ٢- ان يكون هذا المنكر قائما لم ينته .
 - ٣- ان يكون الامر منكرا بغير خلاف يعتد به . وهو ما ظهرت مخالفته للكتاب
- أو السنه الصحيحة فلا يدخل فى ذلك مسائل الاجتهاد . (٤)
- على أن وظيفة المحتسب تنتهى باكتمال الجريمة او الفعل المنكر ليبــــــــــــــــــــــدأ
- دور القضاة .

(١) الامام ابو الحسن الماوردي - الاحكام السلطانية ص ٢٤٠.

(٢) د. فوزى محمد طاييل - اهداف ومجالات السلطة فى الدولة الاسلامية - القاهرة -

دار النهضة العربية، ١٩٨٦م، ص ٨٣.

(٣) نفس المرجع ، ص ٨٥ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨٤ .

المطلب الثامن :

المؤسسات الاجتماعية والمنع :

وتبرز مساهمة المؤسسات الاجتماعية فى الجهود المبذولة لمنع الجريمة بما

يلى :-

أولاً: تستطيع هذه المؤسسات نشر المعلومات والثقافة الخاصة بالنظم التشريعية الجنائية والمحاكمة الجنائية حتى يمكن زيادة الوعى ونفى الجهالة بالقانون أو النظام الشرعى المعمول به فى الدولة .

ثانياً: تساهم المؤسسات الاجتماعية فى عملية قبول المواطنين للنظم القانونية العقابية حتى توفر لها الشرعية والفعالية وخاصة فى المجتمعات التى ترفض النظم القانونية او النظم الشرعية .

ثالثاً: تستطيع المؤسسات الاجتماعية ممارسة الضغط على الجماهير بقبول مستويات السلوك المطلوبة فى المجتمع ونبذ كثير من المفترضات التى تسود فى بعض المجتمعات مثل حرية العمل على نشر الثقافة والدعاية للقيم على المستوى المحلى والتى تناهض انماط السلوك الضار بالمجتمع . كما هى الحال بالنسبة لمحاربة المخدرات واستخدام العنف .

وهناك :

مجموعة من المتطلبات لابد من توفرها حتى يمكن توفير الفعالية لسياسات أو استراتيجيات منع الجريمة والمتمثلة فيما يلى :-

(١) المساهمة الشعبية الايجابية :

والتي لايتصور نجاح عمليات منع الجريمة بدونها . وفى الواقع تتكامل كافة الجهود للدولة والمنظمات الحكومية باشتراك المؤسسات الاجتماعية التى توفر الارض الخصبة لاتمام الجهود الرسمية . وتختلف نشاطات المؤسسة الاجتماعية بحسب الاعتبارات السياسية والثقافية فى كل بلد .
ومن هنا نجد ان هناك حركة فى الدول النامية لاهياء المؤسسات التقليدية مثل المجالس العرفية .

وظهرت فى الدول الصناعية نموذجا خاصا للمساعدة غير الرسمية لحل المسألة الاجرامية بصورة عرفيه .

(٢) دور وسائل الاعلام :

وذلك فى المناطق التى تعمل فيها أجهزة العدالة الجنائية وخاصة فى تحضير المناخ نفسيا واجتماعيا .

حيث تستطيع توجيه الاتجاهات المعادية للنظام الجنائى والمحكمات الجنائية .
فالى جوار انها توفر المعلومات الصادقة والضرورية نجد انها تعد مكانا مناسباً للنقاش والجدل حول مشاكل العدالة الجنائية واستكشاف اتجاهات المواطنين وبلورة رأى العام .

(٣) المعرفة العلمية :

تعتبر المعرفة العلمية من المتطلبات الضرورية لنجاح أى وسياسة استراتيجية لمنع الجريمة .

ونظرا لان المعلومات التى تصل الى المستويات المحلية عادة تكون ضئيلة فان،
الخبرة العلمية تعمل دائما على تكملة هذه المعلومات لتنفيذ برامج المنع .
ومن هنا ظهرت الحاجة الى الاستفادة من الدراسات العلمية والميدانية بصفة خاصة حتى تلك التى اجريت فى الدول الاجنبية ومعرفة مدى مطابقتها لاحتياجات الواقع الاجتماعى .

وفى ذلك توفير للوقت والنفقات والاستفادة من الخبرة العالمية .

(٤) : التدريب :

يلعب دورا فعالا فى تكوين العناصر اللازمة للعمل الامنى فى مجال منع الجريمة وهناك ايضا الموارد المالية واهميتها فى تحقيق البرامج . ومن الضرورى استمرار عملية التقييم للأجهزة والعناصر المتخصصة لمعرفة مدى فعاليتها الادوات التى تعمل فى مجال المنع . (١)

الفصل الثالث

(الاجهزة الامنية ودورها فى تحقيق اهداف الاستراتيجية الامنية)

ان خصائص العمل الأمنى تتميز باحتوائها مرافق الحياة قاطبه بدون استثناء
آخذة بعين الاعتبار تحقيق الأمن لهذا الكائن البشرى (الانسان) فى عموم الاوقات
وفى مختلف الاحوال والظروف ولوصول الاجهزة الامنية الى الهدف الاساسى الذى تسعى
السياسة الجنائية يجب توفر الكفاءة التامة للأفراد القائمين على تنفيذ المهام
الامنية سواء ١٤ من ناحية كفاية الاعداد وتنوع التخصصات وشمولها لكافة النواحي
الامنية ليتم التوصل الى انشاء حالة يسود المجتمع فيها الشعور بالطمأنينة والسكينة
والامن على دينه ونفسه وعقله ونسله وماله .

ومن هنا برزت الاهمية البالغة لثالث مقومات الاستراتيجية
الامنية .

المقوم الثالث : كفاءة الاجهزة الامنية

تمهيد:-

ويراد بكفاءة الاجهزة الامنية (أجهزة العدالة الجنائية المختصة) فاذا لم
تكن سليمة فمن المتعذر التوصل الى الهدف الذى ترنو اليه السياسة الجنائية .
فيجب أن تكون الاجهزة الامنية على كفاءة عالية قادرة على تحقيق الغاية
المقصودة .

والعنصر الذى يمثلها فى ذلك (العدالة الجنائية) يعنى الافراد العاملين
وكفاءتهم العملية والتدريبية والادارية ليكونوا قادرين على تحقيق أو تطبيق
قواعد العمل المرسومة لكى تنجح الاستراتيجية بالشكل المطلوب وتحقق أهدافها .

ويتم التركيز على كفاءة الاجهزة الامنية بسبب جوهرى يتعلق بخصائص العمل
الأمنى . فالخصائص المتواجدة فيه لاتتوافر فى أى عمل آخر قط حيث نطاق التصرف
فيه يشمل مرافق الحياة جميعا وكل الناس فى كل الاوقات وفى شتى الاحوال وليس هناك
موظف فى الدولة يقوم بهذا العمل الذى لايمكن ان تتحدد ابعاده مثل وظيفة رجل
الامن عدا الحاكم العام على أساس هذه الخاصية القائمه فى رجال الامن .

ولابد أن تكون الاجهزة قادرة على تطبيق الاستراتيجية بكفاءة لترقى الى مستوى تحقيق أهدافها .

فالعمل الامنى بخصوصياته المعروفة وبصلاته المتشعبة يحتاج الى اجهزة قادرة على القيام بواجبات تطبيق الاستراتيجية وتحقيق أهدافها:-

(١) من الناحية العلمية .

(٢) من الناحية الامنية الفنية .

(٣) من ناحية الكفاية فى الاجهزة والاعداد .

ويتمثل القصد الأساس من كفاءة الاجهزة الامنية فى الكوادر البشرية العاملة

فى القطاعات الامنية . ومن ناحية كفاية الاعداد وتنوع التخصصات وشمولها لكافة

النواحى الامنية لتتمكن هذه الاجهزة من تحقيق أهداف الاستراتيجية .

المبحث الاول : (عناصر الجهاز الامنى)

يرتكز الجهاز الامنى على ثلاثة عناصر رئيسية هي :-

- (١) القيادة .
- (٢) المهام .
- (٣) الافراد .

المطلب الاول : القيادة :-

تلعب القيادة دورا هاما فى العملية الادارية من خلال مسؤوليتها فى تحقيق التكامل بين الجوانب التنظيمية والانسانية والاجتماعية للعملية الادارية وتوفير الفاعلية اللازمة للادارة لتحقيق اهدافها .

ولقد جاء تطور القيادة الادارية عبر مراحل متعددة فى الفكر الادارى كما ان جذورها تمتد الى الوقت الذى بدأ فيه التفاعل الاجتماعى وتوزيع العمل بين الافراد والجماعات فى التنظيمات الاجتماعية .

- ويرى (آرندت) ان كلمة قيادة كانت تنطوى على علاقة اعتماديه متبادلة بين من يبدأ بالفعل ومن ينجزه وأن هذه العلاقة يترتب عليها دورين هامين :-

(١) من يتولى القيام بالعمل .

(٢) من يقوم بانجاز العمل وهم الاتباع ووظيفتهم تنفيذ الاوامر (١) .

وان قوة ومقدرة من يبدأ بالفعل وهو القائد تتجسد فى روح المبادرة بالفعل والمخاطر التى يتحملها فى سبيله أكثر من تجسدها فى انجازه لهذه المهمة وتعنى كلمة قائد (الذى يوجه او يرشد ويهدى الآخرين) .

والعملية القيادية بهذا المفهوم عملية رشيدة طرفاها شخص يوجه ويرشد والطرف الآخر يتلقون هذا التوجيه بغيه تحقيق أغراض معينه .

الفرع الاول : تعريف القيادة :-

لقد تعددت وجهات النظر حيال تعريف القيادة

فالقيادة بمعناها العام كما عرفها (اوردوى تيد) هي :-

(النشاط الذى يمارسه شخص للتأثير فى الناس • ويجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون فى تحقيقه) •

- ويعرفها (باس) بقوله هى (عملية يتم عن طريقها اشارة اهتمام الآخرين واطلاق طاقاتهم وتوجيهها الاتجاه المطلوب) •

- ويعرفها جوليمباروسكى بقوله :-

(انها القدرة على التوجيه للتأثير فى الناس فى النواحي المرغوبة) (١)

- ويعرفها ليتزر بقوله :-

(انها ممارسة التأثير من قبل فرد على فرد آخر لتحقيق أهداف معينة) •

ويتضح من التعاريف السابقة ضرورة توافر ثلاثة أركان لوجود القيادة :-

(١) توافر جماعة من الناس •

(٢) وجود شخص قادر على التأثير فى الجماعة •

(٣) وجود هدف يسعى الى تحقيقه •

كما ان علماء الادارة ادلوا بأرائهم حيال تعريف القيادة سعياً وراء تحقيق مفهوم واضح للقيادة لذا نورد منها مايلى :- (٢)

(١) يرى (كونتز واددنيل) ان القيادة الادارية هى :-

(عمليات التأثير التى يقوم بها المدير فى مؤسسته لاقتناعهم وحثهم على المساهمة الفعالة بجهودهم فى أداء النشاط التعاونى) •

(٢) ويعرفها (ففنز وبرسنوس) بانها :-

(نوع من الروح المعنوية والمسؤولية التى تتجسد فى المدير والتى تعمل على توحيد جهود مؤسسته لتحقيق الاهداف المطلوبة والتى تتجاوز مصالحهم الذاتية) •

(٣) وتعرفها الاستاذة (سيكلر هيدسون) بقولها :-

(القيادة فى التنظيمات الادارية الكبيرة والواسعة تعنى التأثير فى الأفراد وتنشيطهم للعمل معاً فى جهود مشترك لتحقيق اهداف التنظيم الادارى)

(٤) ويعرفها (آلن) بقوله :-

(انها النشاط الذى يمارسه المدير ليجعل مؤسسته يقومون بعمل فعال)

(١) نفس المرجع ، ص ٨٩ •

(٢) نفس المرجع ، ص ٨٩ •

(٥) ويعرفها (د. عبدالكريم درويش . ود. ليلي ت كلا) بقولهم :-

القدرة التى يستأثر بها المدير على مرؤوسيه وتوجيههم بطريقة يتسنى بها كسب طاعتهم واحترامهم وولائهم وشحذ هممهم وخلق التعاون بينهم فى سبيل تحقيق هدف بذاته) .

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة يتضح أن القيادة الادارية ترتكز على ثلاثة أركان هـى :-

(١) صدور فعل من المدير ينم عن تأثيره المطلق على موظفيه .

(٢) ردود الفعل حيال الاستجابة لعملية التأثير والتمثل فى توجيه المرؤوسين وتوحيد جهودهم وتنشيطهم .

(٣) الاهداف الادارية المراد تحقيقها .

الفرع الثانى : مقومات القيادة :

تبني مقومات القيادة على مجموعة من المهارات المكتسبة :

١- المهارات المكتسبة :-

والتي ينعكس اثرها على عمل القائد او اداءه ويمكن تنميتها عن طريق التعليم والتدريب المستمر وهى :-

(١) المهارة الفنية : تتطلب المعرفة المتخصصة فى فرع من فروع العلم والقـدرة على الاداء الجيد فى ضوء تخصصه والقدرة على استخدام ادوات هذا التخصص بسهولة وسلامه .

(٢) المهارة الانسانية :-

وتتطلب القدرة على التعامل مع الافراد والجماعات وتستلزم المهارة الانسانية الفهم المتبادل بين القائد والافراد والجماعات .

(٣) المهارة الفكرية : وتمثل القدرة على وضوح الرؤية لدى القادة والاجهزة المختلفة وهى تبصير الصالح العام والاهداف العامة ومايتطلبه من ربط بين أهداف الاجهزة وسياستها وبين اهداف وسياسة المجتمع .

الفرع الثالث : عوامل صلاحية القائد :

من الضرورة ان يتميز القائد بالعديد من السمات تجعله مؤهلا للقيام بمهامه

القيادية على الوجه الاكمل وتتمثل السمات فيما يلى :- (١)

(١) وضع الرؤية :-

ان صلاحية القائد مرتبطة تماما برؤية صحيحة واضحة الاهداف العامة للجهاز ومدى قدرته على الارتباط بها والعمل الدائب لخدمتها وهذا يعنى ارتباط عمـل القائد بالاهداف العامة للمجتمع .

(٢) الايمان بالهدف :-

الهدف قائد غير منظور يسير خلفه كل من القائد وأفراد المجتمع ويجتمع أن لايفصل القائد الهدف عن المجتمع ووضعه واضحا جليا امام افراد المجتمع . والايمان بالهدف باعث على الحماسة والحماسه تتسع باتساع الثقة بالقائد المؤمن بالهدف . وبقدر ايمان القائد والافراد المنفذون بالهدف يكون سعيهم جميعا لتحقيقه لضمان استمرار الجهاز فى خدمة الاغراض التى انشئ من أجلها الجهاز .

(٣) التحرك باتجاه الهدف :-

ويمثل الدعوة الصادقة من القائد للقضاء على السكون . والتوجيه نحو العمـل الدائب للتطوير والابتكار والابداع ويقوم القائد بدفع مجتمعه للحركة الدائبة مع تعظيم أهمية الوقت والامكانيات المتاحة لتحقيق الهدف .

(٤) القدرة على التنبؤ :-

ان التقدير السليم للموقف والخروج منه باستنتاجات واضحة وواقعية هو رؤية مستقبلية لجهد الجهاز فى اتجاه تحقيق الهدف مع الاخذ فى الاعتبار جميع الظروف المحتمل أن يواجهها الجهاز والتطورات المتوقعة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وهذا يعنى ضرورة الربط بين الجهاز وواقع الحياة المحيطة به .

(٥) تحمل المسؤولية :-

ان القيادة تتميز بالاقدام على العمل الذى يرتبط باعظم المسؤوليات ومن هنا يتميز عن غيره من أفراد الجهاز نظرا لكون القائد يجب ان يكون لديه الاستعداد الكامل للبت فى المشاكل واتخاذ القرارات وتحمل مسؤوليتها وعدم القاء تبعثها على الاخرين .

ان مستوى تقدير المسؤولية يحمل القائد على تحقيق الاهداف بالصورة المثلى .

(٦) مستوى القيادة :

تبرز أهمية هذا العامل في ضرورة ارتباط القائد بمسؤوليات على مستواه وعدم اذاعة الوقت والجهد في أعمال خارجه عن نطاقه . فالقائد الذي يشغل نفسه بالتدخل في مشكلات ليست على مستواه يحد من قدرات رؤوسيه ويعمل على تجميدهم . ان تركيز السلطة وتعقيد العمل وتأخر الانجاز وتجميد قدرات المستويات الاعلى وعدم التفرغ للسياسة العامة ومراقبة ومتابعة التنفيذ وبالتالي عدم توجيه المنفذين هو فشل تام للقيادة حيث أن القائد يترك ما هو دون مستواه للبت فيه بمعرفة المستويات الادنى وهذا يتطلب من القائد استعدادا واقتناعا بتفويض السلطة ومراقبة كيفية التصرف فيها مع عدم الدخول في التفاصيل والجزئيات .

(٧) حسن التصرف :-

تبرز الحاجة الى القيادة الرشيدة في المواقف الصعبة وعندما تسوء الامور او في الازمات والقيادة الحقة هي القدرة على مجابهة هذه الامور وكافة الاحتمالات المتوقعة ففي هذه الحالات تتوجه انظار العاملين في الجهاز الى شخصية القائد بالنسبة لهذه المواقف كيف يتصرف ومدى قدرته على الخروج بالجهاز الى بر الامان بأقل خسائر في الامكانات المادية والبشرية .

(٨) مراعاة الاعتبارات الانسانية :-

يشترط في القائد ان يكون مطلعاً ومقدراً لمطالب واحتياجات الافراد يعيهم آمالهم ويحس بالامهم وهذا يؤدي الى خلق روح معنوية عالية تساعد على حيوية وازدهار المنظمة ويؤدي الى تولد قوى ذاتيه بين الافراد وتتخطى الرغبات والبواعث ويصبح كل فرد قادراً على التضحية وسعيداً بها .

الفرع الرابع :

مقومات القيادة في الاسلام :-

ويقصد بها الصفات الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل منصب الخلافة حيث اجملها

ابن خلدون في مقدمته باربعة أمور :-

(العلم ، والعدالة ، والكفاية ، وسلامة الحواس والاعضاء) (١)

وتتمثل مقومات القيادة فى التوجيه الحكيم للشريعة الاسلامية حيث اعطت أهمية قصوى فى تدبير شئون الدولة الاسلامية وجمع كلمة المسلمين . وفى ذلك يقول الله تعالى : " وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنسى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال ان الله اصطفه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم والله يؤتى ملكه من يشاء والله واسع عليم " (١)

وبهذا يتبين اهم السمات القيادية فى الاسلام كما يلى :-

- (١) المهارات البدنية - وتتمثل فى الكفاية الجسدية .
- (٢) المهارات الفكرية والذهنية - ويقصد بها القدرة على الاجتهاد واستنباط الاحكام من أدلتها الشرعية .
- (٣) المهارة الانسانية - ويقصد بها التعامل مع الافراد وسياسة الرعاية وتدبير مصالحهم الدينية والدنيوية .
- (٤) الصفات الاساسية :-
 - أ- الاسلام .
 - ب الحرية .
 - ج الذكورة .
 - د العقل . (٢)

(١) سورة البقرة الايه ٢٤٧ .

(٢) محسن العبودى - مرجع سابق - ص ١٠٩ .

المطلب الثانى : المهام :

مدخل :

يرى البعض ان الادارة العامه هى صناعة السياسات فى الميدان العملى ولكنها لا تتم بعزل البيئة الداخلية او الخارجية للمنظمة لذلك تتعدد مهام القيادة الادارية فى التخطيط والرقابة والتوجيه وحفز العاملين والتقييم واتخاذ القرارات .

ويرى جلادن ان المهام القيادية تنحصر فى التخطيط والتنظيم والافراد والتوجيه والتنسيق والموازنة أى انه يتناول هذه المهام ، من منظور العملية الادارية لمكوناتها المختلفة ومع ما تتفق فيه الآراء التى تناولت هذا الموضوع على أهمية عملية اتخاذ القرارات فى عداد المهام القيادية فان الخلاف يثير حـول تصنيفها وأهميتها النسبية وأولويتها تبعاً للوجهة التى يتناولها هذا الرأى .

وعلى ذلك فان دراسة المهام القيادية يتناول تأصيلها من حيث :-

- مدى وقوف الارتباط بين المهمة القيادية وبين الأهداف الكلية للمنظمة ويتضح ذلك من مهمتى التخطيط واتخاذ القرارات .
- مدى ارتباط المهام بالجمهور الداخلى للمنظمة وهو ما يتضمن مهام القيادة فى الاتصالات والتنسيق والتوجيه والتقييم .
- تفاعل المهام القيادية فى الشرطة مع الخصائص العامة للمنظمة الشرطية وما تفرضه من توافر خصائص فى القيادة الشرطية على نحو حداً ببعض السـي اعتبار الوظيفة القيادية فى الشرطة بمثابة اسلوب للحياة يستوعب اهتمامات القيادة منذ اليوم الاول لتوليها . (١)

(١) د . جميل فرج الله خليل - التنمية القيادية فى الشرطة - القاهرة - رسالة دكتوراه

الفرع الاول : مهام القيادة :

نظرا لما تمثله القيادة من أهمية بالغة فى توجيه كافة الجهود نحو تحقيق هدف السياسة فاننا نجد ان المهام القيادية تتفرع الى مايلى :

أ- التخطيط :

يتفق (جوليمباوسكى) مع (هارولد سميث) فى أن القائد الادارى هو المخطط الحقيقى وان قيمة اخصائى التخطيط تنحصر فى كونهم أدوات للتبصر وابداء المشورة وصياغة الافكار واستخدام الادوات التخطيطية .

كل مستوى ادارى له دوره ومجاله فى التخطيط ورسم السياسات ابتداء من مستوى القيادة السياسية التى تنبع منها السياسات العامة وانتهاء بمستوى التنفيذ الذى يترجم الخطط الى واقع عملى ويرفع احتياجاته لتكون ركنا أساسا من اركانها وعلى ذلك فان التخطيط على مستوى القيادة يرتبط بتحديد الاهداف وبعمليات التمويل وتدبير ما هو متاح من موازنات الوفاء بالاحتياجات اللازمة لتحقيقها .

ورسم وتحديد الخطوط العريضة التى تكفل فاعلية احرازها .
فالتخطيط كمهمة قيادية يعد اهم عوامل تحقيق الفاعلية المستهدفة فى مواجهة احداث متتابة تتسم بالسرعة والمفاجأة وتشابك المؤثرات (١) .
ب- اتخاذ القرارات :

يعتبر اتخاذ القرار وصناعته من أبرز وأهم المهام القيادية بل ويرى البعض انه اهمها على الاطلاق . فالقرار يرمى الى اختيار وتنفيذ افضل الوسائل لتحقيق الهدف لكون فاعليته ترتبها بكيفية صناعته واتخاذ وطرحه للتنفيذ .
ويرى (كاتبوم) ان عملية اتخاذ القرار تعد اهم فنون القيادة الادارية لعملية اتخاذ القرار عند مستوى القيادة العليا بالمنظمة تمثل وضع صور التفاعل بين المقومات القيادية بوجه عام .

(١) د . جميل فرج الله خليل - المرجع السابق - ص ٩٣ .

ويرى (سيمون) ان مهمة القيادة الادارية لا تتوقف عند حد اصدار القرار بقدر ما تمتد الى توعية المستويات الادارية الادنى بالمنظمة على اتخاذ القرار وذلك بحكم دورها فى التنفيذ والاشراف الذى يعتبر استكمالا لمهمة القيادة ، الاصلية فى اصداره .

مراحل عملية صنع القرار :-

- ١- تحديد المشكلة .
- ٢- الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة ودراستها .
- ٣- اتخاذ القرار .
- ٤- متابعة القرار وتقويمه . (١)

ج - الاتصالات :

تعرف الاتصالات فى المجال الادارى بانها :

عملية تدفق المعلومات والبيانات بقصد اتخاذ قرار او تنفيذه بالاسلوب المناسب وفى الوقت المناسب .

وعملية الاتصالات تعكس درجة التفاعل بين القيادة والمروسين ومدى سلامة أو ضعف العلاقات القائمة بينهم .

لذا يرى البعض ان الاساس فى نطاق تمكن القيادة هو مدى قدرتها على الاتصال بالعمالة من خلال التنظيم ويرى البعض ان :-

ان اتصالات القيادة تنبع قيمتها وأهميتها فى مجال الادارة العامة من كونها هدفا وسيطا يتداخل فى كافة المهام القيادية لاحداث فاعليتها ولكن يلزم اقناع القيادة بموضوعها حتى تتوافر لديها سمه الاقناع (٢)

(١) نفس المرجع ، ص ٩٨ .

(٢) " " ص ١٠٧ .

د التنسيق والتوجيه :

يعتبر التنسيق عن دور القيادة الادارية فى احراز نموذج موحد لجهود المجموع وانتاج وحدة فى الاداء من خلال الموازنة بين الوقت المتاح والمصادر والامكانيات البشرية وطبقا لهذا المدلول فان التنسيق يتضمن عملية الترتيب أو إعادة الترتيب فى حدود التنظيم القائم وطبقا لدواعى العمل .

ويعزو البعض أهمية التنسيق فى مهام القيادة الى اتساع نطاق التخصص وانطلاق التقدم العلمى الذى استتبع نمو الوحدات المتخصصة بالمنظمات الادارية .

أما التوجيه فهو يمثل الجانب التخصصى فى مهام القيادة والنابع من مهامها فى التخطيط واتخاذ القرار ومن هنا فان التوجيه يأتى لمرحلة تاليه لعملية التنسيق . (١)

هـ - التقييم :

وتمثل مهمة التقييم فى واجبات القيادة الادارية ومهامها فى شقين :-

الاول : يهتم بتقييم الامور والاحداث ويتعلق بالمهارة الفردية وحاسة القيادة فى التوقع .

الثانى : يتضمن مهمة القيادة فى تقييم العاملين ومستويات الاداء وتقدير درجات الصلاحية .

ولهذا فان عملية تقييم الافراد والعاملين تستلزم وضع تحديد وسائل وأساليب تقييم الاداء باعتبارها من أهم عوامل ضمان فاعلية المنظمة . (٢)

(١) نفس المرجع ، ص ١٠٩ .

(٢) " " " ١١٣ .

الفرع الثانى : مهام ووظائف الاجهزة الامنية :

ان التوصل الى تعريف واحد للوظيفة الشرطية الدولية أمر تشوبه الصعوبات وعاجز عن استيعاب مختلف الممارسات الواقعية لهذه الوظيفة باعتبار ان الجهات الموكول اليها هذه الوظيفة لاتهتم الا بالواقع الذى تمارس فيه المهام الموكولة اليها . بمعنى ان الدولة ككل هى صاحبة الحق فى الاختيار وهى التى تنظم علاقة الفرد والمجتمع بالدولة بحسب الأفكار والمبادئ التى تستند اليها فى ممارسة سلطاتها .

فان الوظيفة الشرطية تتحدد وفقا لذلك بالمحافظات على النظام العام . والفرد بحكم انتمائه للمجتمع وتمتعته بالفوائد الناجمة عن العيش المشترك فانه مدعو لقاء ذلك الى تكييف تصرفاته مع الأحكام والقواعد التى تستند الدولة اليها فى تنظيم المجتمع الذى تقوده (١) .

وفى ضوء هذا المفهوم فان الوظيفة الشرطية تتكفل بتنفيذ الأحكام والقوانين التى تعتمدها الدولة فى تحديد العلاقة بين الأفراد والجماعات من جهة ومراقبة الممارسات الفردية من جهة أخرى .

ومن هذا المنطلق أصبحت الأجهزة الأمنية تقوم بممارسات العديد من الاختصاصات تتمثل فى سلطاتها الادارية وسلطاتها القضائية وسلطاتها الاجتماعية وأطلق عليها الضبط الادارى والضبط القضائى والضبط الاجتماعى .

(١) لواء - طويق عز الدين ، وظيفه رجل الشرطة - الرياض - مختصر الدراسات الأمنية

- المركز العربى للدراسات الأمنية ج ٣ ، ١٤٠٦هـ .

أ- الضبط الإداري :

يقصد بالضبط الإداري أو الوظيفة الإدارية للشرطة :

(مجموعه الأنشطة التي تمارسها الشرطة كسلطة إدارية لصيانة الأمن والنظام وما يقتضيه ذلك من مراقبة نشاط الأفراد وتوجيهه إلى الطريق الذي يكفل تحقيق هذه الأغراض) .

ويقصد بالأمن العام :-

(انشاء حالة يسود المجتمع فيها شعور بالطمأنينة بالقدر الكافي لازالة مخاوفه من أى أخطار تهدده سواء فى ذلك الأخطار التي تهدد نظمـة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأخطار التي تهدد الفرد فى حياته أو ماله سواء ، كان الخطر من صنع انسان فى صورة جريمة من الجرائم او من صنع الطبيعة فى شكل كارثة من الكوارث) . (١)

وهذا الاحساس بالطمأنينة لايمكن أن يتولد لدى الافراد الا اذا ترسست الاعتقادات لديهم بقدرة أجهزة الأمن على منع الجريمة والسيطرة على الكسوارث العامة فمنع الجريمة يتمثل فى القضاء على بادرة تنذر بوقوع الجريمة سواء فى ذلك :

١- الجرائم المخلة بأمن الدولة مثل (التجسس والتخريب وإشارة الفتن والاضطرابات وتزييف العملة) .

٢- أو الجرائم المخلة بأمن الافراد أو المنافيه للاداب العامه (مثل جرائم القتل والسرقة والخطف وافساد الاخلاق) .

٣- أو السيطرة على الكوارث العامه حاله قيامها مثل الحريق والسيول وانهيــــــــــــــــار المباني .

ووسائل الشرطة لمنع الجريمة متعددة منها الدوريات بصورها المختلفة والحراسة الأكمـنه والمراقبه لذوى النشاط الخطر مثل أصحاب العقائد المناهضة لنظام الدولة وى الميول الاجرامية مثل مهربي المخدرات ومروجيها ومراقبة التجمعات .

ويتم انشاء أجهزة متخصصة للسيطرة على الكوارث العامة تكون مجهزة بوسائل
المكافحة والانقاذ .

ويقصد بالمحافظة على النظام العام :

هو) تنظيم مظاهر الحياة الخارجية للأفراد وبصورة تمكنهم من مباشرة نشاطهم فى
يسر وسهولة دون مضىعة أو تعطيل) .

مثلا تنظيم حركة المرور فى الطريق العامة وضبط النظام فى أماكن التجمعات
مثل الاحتفالات الرسمية والمباريات الرياضية .

وكذلك يتصل بحفظ النظام تأمين السكينة للمجتمع بتوفير حالة الهدوء والسكينة
ومنع حدوث كل ما من شأنه اطلاق راحة الجماهير .

مثل منع استعمال مكبرات الصوت بدون ترخيص سابق ومنع اطلاق الاعيــــــــــــة
النارية والمتفجرات داخل المناطق المأهولة بالسكان وخلافه نظرا الى سعة مــــــــــــدى
ومجالات امتداد مهام الضبط الادارى فانه يشكل أخطر الممارسات التى تباشرها
الدولة عبر جهازها الشرطة المتخصص وأكثر الوظائف تأثيرا على مسيرة المجتمع
وأوضاع أفرادہ (١) .

وهذا الجهاز باعتباره قوة رادعة متملة عضويا بتكوين الدولة وحمايــــــــــــة
نظامها العام . فانه يتميز بخاصية التحرك والاستلام والامر والزجر وينشــــــــــــئ
بارادته الآمرة اوضاعا مقيدة للحريات والحقوق ويخضع بعض الأنشطة والاعــــــــــــمال
الفردية والجماعية لمجموعة من الاشكال والقيود التى يراها ضرورية للسلامة العامه
ونظرا لكونه يشكل القوة المسيطرة على العلاقة الاجتماعية فهو وجــــــــــــه
أساس من أوجه السلطة السياسية للدولة لاتستطيع التخلّى عنه او التفويــــــــــــض
به لغيرها من المؤسسات .

وسبيلها الى القيام بهذه الوظيفة الادارية اصدار القرارات او اللوائح أو الأوامر الفردية ومنح الاجازات والرخص والمراقبة واستخدام القوة أحيانا وحقق التنفيذ المباشر .

ب- الضبط القضائى :-

رغم كافة تدابير منع الجريمة فان الأجهزة الأمنية المختصة لا تقف مكتوفة الأيدى فى حالة وقوع الجريمة اكتفاءً بالتدابير المنعوية ولكن عليها ان تتدخل للبحث عن مرتكبى الجريمة وجمع الأدلة قبلهم تمهيدا لمحاكمتهم وانزال القصاص بهم وهذا التدخل من طبيعته المساس بحريات الافراد لما تستلزمه مرحلة جمع الاستدلالات من اجراءات ضبط وتفتيش، لهذا كان لزاما ممارستها تحت اشراف السلطة القضائية . ولهذا سمي هذا الجانب من اختصاصات الشرطة بالوظيفة القضائية (١) . نظرا لممارستها نيابة عن السلطة القضائية ولمصلحتها .

وتختلف الوظيفة القضائية للشرطة عن الوظيفة الادارية فى عدة وجوه :-

- ١- ان دور الشرطة القضائى لا يبدأ الا بعد وقوع الجريمة بينما دور الشرطة الادارى دور مستمر .
- ٢- ان الوظيفة القضائية تستوجب المساس بحريات الافراد لذا لزم ان يكون هذا التخصص تحت اشراف السلطة القضائية خشية من التعسف فى استعمال هذا الحق صونا لحريات الافراد والجماعات بينما الوظيفة الادارية لاتمس الحريات العامة للافراد فلم تحدد بقيود معينة بل ترك الامر للسلطة الادارية لتضع من التدابير ما تراه كفيلا بمنع قيام الجريمة مثل الدوريات وترتيبات الحراسات .
- ٣- ان اختصاص الضبط القضائى مقيّد بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو عمل اقامة المتهم بينما اختصاص الضبط الادارى لا يتقيد بنطاق مكانى معين (٢) .

(١) صلاح مجاهد - المدخل لادارة الشرطة - القاهرة - اكااديمية الشرطة - ١٩٨٦م ص ١٣٣ .

(٢) نفس المرجع - ص ١٤٣ .

مبادئ المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات عام ١٩٥٢م (١)

- ١- ان عمل الشرطة فى مجال الكشف عن الجرائم والتحرى ضرورة لا محيد عنها
وعليها ان تبأشر الادلة فور تلقيها العلم بوقوعها تحت اشراف القضاء
المختص الذى يستكمل الاجراءات القضائية فى وقت قريب لاحق .
- ٢- انه فى هذه الحالة يجب ان تؤدى الشرطة عملها وفق التعليمات الصادرة من
المرجع القضائى المنوط به الاختصاص الاصلى وفق الامر الصادر عن هذا المرجع
النأدب لها وعلى الدولة ان توفر العدد الكافى من المحققين تأكيداً لهذا
الاشراف .
- ٣- تختص السلطة القضائية وحدها باستجواب المتهم ولايحق للشرطة القضائية
ان تقوم بهذا الاستجواب وعليها ان تقصر اعمالها على الاجراءات الأولية
فى أعقاب الجريمة مباشرة .
- ٤- يجب توفير العدد المؤهل من الشرطة القضائية للقيام بهذه الواجبات وعلى
الدولة ان تتولى تنظيم وتهيئة العدد الكافى بعناية فائقة سواء أكان
ذلك حسب الاختيار او الاعداد ، لضمان احترام حقوق الافراد .

أهمية الدور القضائى :- (٢)

- للدور القضائى للشرطة أهمية بالغة فظاهر ان بداية التدخل من جانب
السلطات العامة فى شأن الجريمة بعد وقوعها يأتى من جانب الشرطة
وحدها فهى اول من يتلقى الحأاث ويعالجه لهذا كان لدورها فى هذه
المرحلة من مراحل الدعوى أهمية بالغه سواء بالنسبة للتحقيق
أو بالنسبة للاتهام .
- فإنجاح التحقيق مرهون الى حد كبير بمدى النجاح الذى تحرزه الشرطة فى مجال
جمع الاستدلالات وبقدر ماتبذله الشرطة من جهود فى هذه المرحلة وبقدر ما أوتى رجالها
من خبرات بأساليب البحث والمقدرة على مواجهة معضلاته بقدر ماتستقيم امام المحقق
مسالك التحقيق وتنفرج .

(١) لواء طويف عزالدين ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٢) صلاح مجاهد ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

ج - الضبط الاجتماعي :-

لم تعد وسائل مكافحة الجريمة مقصورة فقط على الاساليب العقابية التقليدية بل أصبحت تتسع للتدابير الاجتماعية والتربوية والوقائية .

واذا كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة لها عواملها المؤثرة فيها والتي تمتد الى أعماق السلوك الانساني ، كما تسهم في تكوينها مؤثرات بيئية حضارية واجتماعية واقتصادية فانه ليس من السهل السيطرة عليها .

الا انه رغم هذا مازالت الشرطة هي المسؤول الاول عن منع الجريمة فالرأى العام كلما وقعت جريمة من الجرائم أو كلما ارتفعت معدلاتها في جهة من الجهات لايجد من يسلط عليه جام غضبه سوى الشرطة .

ويرى في ذلك دليلا على فشلها ويتهمها بالقصور ولاشك أن الشرطة تلعب دورا بارزا في هذا المجال تتمثل فيه الصبغة الاجتماعية لا اثر فيه لاساليب العنف أو القمع وانما هو دور اصلاحي أو تربوي او توفيق بينهما لهذا سمي بالدور الاجتماعي لرجال الشرطة .

فلقد بدأ اهتمام الدول يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية بهذا الدور فنجد ان الدنيمارك خصت شرطة اجتماعية متخصصة لهذا العمل الوقائي وذلك في مدينة كوبنهاجن .

حيث تختص شرطتها الاجتماعية المتخصصة بالمهام التالية :-

- ١- جمع المخمورين من الطرقات والحانات وارجاعهم الى أماكن سكنهم او ذويهم وفي حالة عدم وجود أماكن تؤويهم يملكونها يتم نقلهم الى أماكن خصصت لذلك يتلقون فيها نصحا وارشادا وطعاما . ويشرف عليها متخصصون من الاجتماع وأطباء واطباء نفسيون .
- ٢- جمع الغرباء عن المدينة وايوائهم الى أن تتيسر لهم ظروف العودة الى أماكنهم .
- ٣- معاونة المتشردين في الحصول على عمل بتوجيههم نحو أبواب الرزق المشروع

٤- اقامت الشرطة بيوتا خاصة للتدريب على العمل ومؤسسات عمل وتقوم بادارتها ويعاونها متخصصون فى الفنون والحرف على اعتبار انها مراكز تدريب (١)

ضوابط الوظيفة الاجتماعية للشرطة :-

- ١- ان تكون الخدمات الاجتماعية التى تمارسها الشرطة ضرورية ولازمة لعمل الشرطة الاساسى والتقليدى فى مجال حماية الامن والنظام .
- ٢- ان تمارس هذه الخدمات الاجتماعية على أسس علمية وفنية بواسطة اشخاص متخصصين فيها .
- ٣- لا يكون أداء الشرطة لهذه الخدمات معضلا أو منافسا لهيئات متخصصة فيها بل يكون متمما لنشاط مماثل أو لسد ثغرات موجودة فى مجال تخصص هذه الهيئات .
- ٤- ان لا يؤدى ممارسة هذا النشاط الى الاقلال من هيئة الشرطة . (٢)

كما ان العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات قد وصلت الى درجة من التعقيد لاتستطيع معها الوسائل القسرية تحقيق الأمن الذى تسعى اليه الجماعة وان أجهزة الشرطة التى تستمد مبرر وجودها من التصاقها بمتطلبات بيئتها الاجتماعية لايمكن ان تبقى بمعزل عن التيارات الحديثة والسمات الحضارية المتقدمة التى أصبحت توجه الأفكار والافعال وتؤثر فى هياكل وبنيات المؤسسات الاجتماعية (٣) .

ولقد وفر التقدم الاقتصادى والتطور الاجتماعى الذرائع الكافية التى تدعم هذا الاتجاه ببعض الاجهزة الشرطية فى أنحاء مختلفة من العالم الى اعادة النظر فى وسائلها وأهدافها وممارستها وتوفيقها مع المتطلبات المعاصرة .

(١) لواء طويق عز الدين مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) " " " نفس المرجع ، ص ١٥٧ .

(٣) " " " نفس المرجع ، ص ١٥٧ .

ومما لا شك فيه ان التقدم الصناعى والتقنى قد اوجد طائفة من المشكلات زعزت مقومات المجتمعات التقليدية وهزت قيمها الراسخة مما ادى الى تحلل الفرد من التزاماته الاجتماعية والقيود الاخلاقية مما دعا سلطات الضبط الى اللجوء الى وسائل جديدة لاعادة التوازن المفقود.

وتلائم ممارستها باتجاه رعاية السلوك الاجتماعى ومعالجة أسباب الانحراف على انه من أجل ان لايقسم العمل الشرطى بمظاهر ردود الفعل الناشئة عن الاتجاهات المختلفة والآراء المتعارضة .

ويمكن القول ان التوقعات المتغيرة للحد الأدنى من الاداء الشرطى بالنسبة لاجهزة الشرطة العربية تدور حول الآتى :-

- ١- زيادة الأنشطة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية فى مجال رعاية الاحداث وتطبيق قانون الحماية فيما يتعلق بالاداب العامة وتحسين احوال السجناء ورعايتهم الراهنة واللاحقة وتنظيم المرور والعمل على مواثمة القوانين والممارسات للمتطلبات المعاصرة المساهمة فى تأمين العدالة الاجتماعية والعلاقات الانسانية .
- ٢- التركيز فى مجال الوظائف التقليدية على رفع مستوى الكفاءة وتحسين الاداء الشرطى والارتقاء بالفعاليات التدريبية والاعداد اديسة والحرص على اتصاف مؤسسات الضبط بالعدل والنزاهة .
- ٣- رفع المستوى الانسانى وتطور العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الشرطية وتطوير اجهزتها ووسائلها والولوج الى الميادين العلمية والتقنية وتوفير الاحترام اللائق لها فى نطاق المجتمع ومؤسساته (١) .

المطلب الثالث : الافراد :

- مدخل - أهمية العنصر البشرى :

يعتمد التخطيط على الافراد كركيزة أساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيقا لاهدافها وخصوصا فى المجال الامنى فاذا لم تتوفر للجهاز الكوادر البشرية المؤهلة والمتمثلة فى مجموع الافراد المناط بهم المهام التنفيذية فالاجهزة الامنية ما هى الا اداة غير قادرة على العمل اذا لم تتوفر لها الافراد المتميزون بالكفاية والتدريب والضبط ١٠ (١)

ويقصد بالكوادر البشرية (مجموع الأفراد) الموكل اليهم تقديم الخدمات بشكل مباشر سواء كانت خدمات أمنية كالدوريات وأقسام الشرطة أو خدمات إدارية كالخدمات التأهيلية والاجتماعية أو كانت من قبيل المعلومات الاستخبارية المستقاه من الواقع .

ويمثل العنصر البشرى المؤهل محور النجاح للأجهزة الأمنية فى تحقيق أهدافها فاستيعاب المهام الموكلة اليه والوقوف على اسس ومبادئ وأساليب التدخل الشرطى فى حياة المواطن كل ذلك يتطلب التميز بصفات جسمانية وفكرية وأخلاقية لاقامة نوعا من التوازن بين قيامه بمهامه وواجباته الأساسية والتي لها مساس مباشر بحياة الناس وبين تفاعل الناس وتجاوبهم واحترامهم له .

ولقد تطرقت بعض الدراسات الى ان الوظيفة الشرطية هى بالاحرى مهنة مضمون فيها التعامل مع الناس وحل مشاكل انسانية بالسرعة المطلوبة واتخاذ قرارات ميدانية ربما أدت الى تعريض حياة المواطنين للخطر .

فالتأهيل المهنى والوظيفى عنصر اساس كوسيلة فاعلة فى تحقيق الاهداف التى تحددها استراتيجية العمل الشرطى ، لان قيمة كل مؤسسة مرهون بقيمة ونوعية القائمين عليها ومنفذى خططها وبرامجها . لذلك يترتب عند وضع الاستراتيجية التوجه نحو اختيار العنصر البشرى المناسب للقيام بالمهام التى تكلفها اليه لتحقيق الاهداف المرسومة ١٠ (٢)

(١) ويلسون- ادارة الشرطة- ترجمه شفيق عصمت ، القاهرة ١٩٦٩ م ، ص ١٥٨ .

(٢) مصطفى العوجى ، دروس فى العلم الجنائى- مرجع سابق ، ص ٥١١ .

الفرع الاول :- المؤهلات اللازمة للعنصر البشرى

نظرا للاهمية البالغة للعنصر البشرى فان هناك العديد من المعايير الضابطة لهذا العنصر والتي يستوجب الامر اخذها بعين الاعتبار فى حالة تشكيـل وتعيين الأفراد لشغل المراكز التنفيذية .

وذلك على النحو التالى :-

- ١- الصفات الفطرية .. مثل الصفات الجسمية والعقلية .
- ٢- الصفات المكتسبة .. مثل المهارات المصرفية والتدريبية واللياقة البدنية
- ٣- الصفات المختلطة بين الفطرية والمكتسبة - والتي لها طابع فطرى مع قابليتها للتحسن بالاكساب .

الفرع الثانى : المؤهلات المطلوبة من منظور الشريعة الاسلامية :

لقد انفرد الاسلام بتقرير الاطر العامة للمواصفات المطلوب توافرها فى العنصر البشرى العامل فى الاجهزة الامنية لما تتميز به مهامهم وواجباتهم من خاصية التدخل فى حياة الناس باعتبارهم الجهة التنفيذية لتطبيق السياسة الشرعية حسب قواعد التشريع الاسلامى .

وتتميز هذه المواصفات والشروط بما يلى :-

أ- الولاء والالتزام :

ومقتضاها الالتزام بكافة الاوامر الالهية وما تضمنته من واجبات وفرائض .

وكذلك مراقبة الله فى السر والعلانية .

وهذه الصفة من الصفات التى انفردت الشريعة الاسلامية باشتراطها للتوظيف

العامة بمعاييرها الدقيقة .

بينما اعتبرت النظم الوضعية ذلك أمر غير ذى بال ،وعندما قررته كشرط اعتبرت وجود هذا الشرط قائما بمجرد عدم الحكم على الفرد من ارتكاب

الجريمة والهرب من عقوبتها بعدة طرق :

مثل التحايل على القانون وعدم ترك أدلة باتقان الجريمة وقد لا يرتكب شخص ما جريمة مخلة بالشرف ولكنه لا يستوفى مكارم الاخلاق التى تتطلبها الوظيفة العامة وطبيعتها المتميزة بالسلطة الممنوحة لصاحبها وهذه الصفة نص عليها العلماء حيث عبروا عنها بالعدالة .

ب- المؤهلات الاخلاقية : (١)

ومن مقتضى هذه المؤهلات سائر القيم الاخلاقية المتمثلة فى الصدق والامانة والرحمة والوفاء والشجاعة والمروءة والعفة يقول الماوردى فى شروط الوزارة (احدها الامانة حتى لا يخون فيما قد أوتمن عليه ولا يخشى فيما قد استنصح فيه والثانى صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤدىه ويعمل على قوله فيما نهجه والثالث قلة الطمع حتى لا يرتشى فيما بلى ولا يئخد فيتساهل ، والرابع الحليم وان لا يكون من أهل الأهواء) .

ويقول الرسول (ص) :

(انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق) . الحديث .

ج- المؤهلات العقلية : (٢)

ان المؤهلات العقلية هى الفيصل الوحيد فى اتخاذ القرار المناسب فى الزمان والمكان المناسبين ، فانما القرار مهما كان مستواه وفق ظروف العمل والمسؤوليات المحددة يتطلب توافر القدرات العقلية التالية :-

١- القدرة على التحليل للمواقف والخروج بنتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرار بشأنها .

٢- القدرة على التذكر - قوة الذاكرة -

وتزداد الحاجة لهذه الميزة خصوصا لشرطى الدورية نظرا لطبيعة عمله فى رؤية الاشخاص والأماكن والمواقف . وكذلك تكون اهميتها فى مجال عمل

(١) الماوردى - الاحكام السلطانية - مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) د . حسن أبشر الطيب ، التنمية الادارية - بيروت - دار الجيل لبنان - ١٩٨٢ م

المخططين والمنسقين للتخطيط والبرامج لتحليل المعلومات مسجلة بطرق التسجيل المقررة والمسموعة والمرئية .

٣- سرعة البديهة :

وهى قدرة الفرد على اتخاذ القرار والخروج بالتعرف المناسب للموقف خلال فترة زمنية قصيرة جدا .

٤- المهارة فى التصور الكلى :

وهى القدرة على استيعاب مجمل نشاط العمل كمنظومة موحدة متكونه من جزئيات داخلية متصلة ببعضها البعض اتصالا عضويا بالقدر الذى يجعل ما يتم فى كل جزء يؤثر تأثيرا فعالا فى مجمل التنظيم .

وهذا التنظيم يؤثر ويتأثر سلبا وايجابا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

٥- القدرة على التكيف :

وهى المقدرة على تكييف العقل وفق اختلاف وتغاير المدخلات وهذه المهارة ضرورية لتحاشي جمود التفكير المقترن بنوع معين معتاد من المدخلات والظروف التى يتم التعامل معها . بحيث اذا استحدثت ظروف وجب تكييف العقل لمواجهة المستجدات من الامور .

د- المؤهلات النفسية :

ويدخل فى هذه السمات الاتزان العاطفى ونضج المشاعر العاطفية والحماس وقوة الاعصاب والثقة بالنفس وروح المبادرة والابتكار وقوة الارادة والتصميم والجديسة . والقدرة على التحمل فى مواجهة المواقف الخاصة .

هـ - المهارة الاجتماعية :-

وهدفها تكوين المناخ الملائم للعمل الذى يحقق المشاركة الايجابية بين الافراد والمجموعات والمقدرة على تحقيق التوازن بين أهداف التنظيم والجماعات والافراد والقدرة على الانعناع والسيطرة على العمل والقدرة على التعبير والاتصال والطاعة واتقان العلاقات الانسانية .

و - السمات الجسميية (١)٠

١- سلامة الاعضاء:

فيجب ان تكون الاعضاء سليمة من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض .

٢- سلامة الحواس :-

يشترط سلامة الحواس لتأثيرها المباشر فى العمل مثل حاسة السمع والبصر والنطق والشم .

٣- الجنس : يشترط الذكورة فى الوظائف الامنية لطبيعة العمل الذى تعجز عنه المرأة .

٤- اللياقة البدنية :-

وتتمثل المقدرة على اداء الحركات العادية والصعبة من ركض وقفز فالقدرة على التحمل لازمة لطبيعة العمل الامنى

٥- السن :-

مراعاة اختيار السن المناسب والمتمثل فى الشباب فأن الكهولة والطفولة تعجز عن تنفيذ مهام العمل الامنى .

ز - المؤهلات التعليميية :-

ومقتضى ذلك المعرفة والثقافة التى تسمح لصاحبها بانجاز الاعمال بمهارة وقد تحصل المعرفة عن طريق الخبرة العلمية الا ان تلقيها اثناء فترة التدريب فى المعاهد والكليات الواقع على كاهلها اعداد رجال الأمن يؤدى الى اختصار الوقت وتوفير الجهود (٢)٠

(١) الماوردى - مرجع سابق ، ص ٢٦٠

(٢) يوسف شمس الدين / المنهج العلمى لرسم الاستراتيجية للجهاز الامنى - الرياض - رسالة ماجستير المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب ، ١٤٠٦هـ .

الفرع الثالث : التنمية الادارية :

ان اهمية المؤسسات فى الدولة الحديثة والضرورة اللازمة لتحقيق فعاليتها فى اطار ظروف التغيير المستمر تقودنا منطقيا الى القول بان اهم القدرات والكفاءات التى نحتاج اليها فى مجتمعنا الحديث هى قدرات القيادات التنفيذية ذات الكفاءة العالية التى تستطيع ان تحقق لهذه المؤسسات فعاليتها وتمكن من تأمين الاهداف المحددة لكل منها .

والاشخاص التنفيذيين لابد ان تتوافر فيهم مؤهلات يكتسبونها بالعلم والدراسة ومهارات يصلونها بالتدريب والمتابعة المتأنية للتجارب المتجددة واتجاهات تنميتها بالانفتاح على كل النظم والاساليب التى اثبتت جدواها فى تجارب مماثلة ان التنمية الادارية فى مفهومها المتكامل لا تقتصر على مجرد التدريب النظامى فهى عملية مستمرة ومتصلة فتكون من جوانب ثلاثة :-

- ١- إنتقاء الافراد الذين تتوفر فيهم بعضا من الصفات والقدرات اللازمة .
- ٢- التدريب العلمى الذى يثرى المعرفة ، ويكسب مهارات وخبرات جديدة ويهدف لتطوير السلوك وتنمية الاتجاهات .
- ٣- الثقيف الذاتى الذى يحقق التغذية المستمرة بالنظم والتجارب والنظريات والاساليب المحدثة فى العلوم الادارية وما يتصل بها من معارف (١) .

تنمية وتطوير القوى العاملة (العنصر البشرى) :

وتتمثل عملية تطوير القوى العاملة فى الخطوات التالية :-

- ١- تخطيط القوى العاملة على المدى القصير والطويل .
- ٢- استثمار الكفاءات الموجودة .
- ٣- التدريب المستمر القائم على اسس مدروسة تتلخص فى تحديد الاحتياجات التدريبية الحالية والمتوقعة وتصميم البرامج التدريبية .

(١) حسن ابشر الطيب - التنمية الادارية - بيروت دار الجيل طبعه اولى

- ٤- تنمية روح العمل الجاد عند الموظفين الوطنيين .
- ٥- انشاء نظام متكامل للحوافز .
- ٦- التقويم الموضوعى للاداء .
- ٧- استخدام الاساليب الحديثة فى التعامل مع الافراد مثل تفويض السلطة والاشراء الوظيفى (١)

المبحث الثانى :

فعالية الجهاز الامنى وتطويرها :

المطلب الاول :

مفهوم الفعالية :

جرت العادة على النظر الى الفعالية من زاوية النتائج التى تصل اليها الادارة ، فتوصف الادارة بأنها فعالة اذا حققت الاهداف المنوطة بها . وبأنها أقل فعالية اذا لم تحققها بالشكل المطلوب ان حققت جزء منها فقط . وبأنها غير فعالة اذا لم تستطع كلية ان تحقق اهدافها .

فاما الكفاءة فيقصد بها استغلال المواد المتاحة فى تحقيق الاحداث المحددة - أى ان الفعالية تختص ببلوغ النتائج بينما تعنى الكفاءة بالوسيلة التى اتبعت فى الوصول الى هذه النتائج .

ولكن هناك اتجاهها ينظر الى الفعالية نظرة اشمل واوسع فيأخذ فى حساباته الأداء الكلى للجهاز فتشمل الفعالية من هذا المدخل كلا من تحقيق الاهداف والوصول الى النتائج المطلوبة واستغلال الموارد المتاحة فى سبيل تحصيل هذه النتائج .

المطلب الثانى :

معايير قياس الفعالية (١)

لقد تنوعت مقاييس الفعالية وتباينت فبعضها كمى والاخر نوعى وبعضها ينسحب على المدى القصير والاخر يمتد الى المدى المتوسط والطويل .

ونعرض فيما يلى لاهم مقاييس الفعالية والمتمثلة فى معايير تتعلق بـ دور التشغيل ومعايير بشيئه .

أولاً: المعايير التشغيلية:

- ١- الانتاجية وتقاس بنسبة المخرجات الى المدخلات ويستخدم فى ذلك المعيار الكمي ومعيار الجودة .
- ٢- ماله - التكاليف والربح وعائد رأس المال وعائد الأصول .
- ٣- فنيه وتتضمن انتاجية الآلات وكفاءتها والعامد والتالف والضياع ومدى جودة الخامات والمواد .
- ٤- انسانية - وتشمل معدلات الغياب والتأخير ودوران العمل والشكاوى والاتجاهات والروح المعنوية وتنمية وتطوير القوى العاملة .
- ٥- تسويقيه وتتعلق بالمبيعات ونصيب المنظمة من السوق والمركز التنافسي

ثانياً: معايير بيئية:

- ويمكن ان تقسم هذه المقاييس الى اقتصاديه واجتماعيه وقومية فتتضمن المقاييس الاقتصادية فرص العمالة والنصيب من الناتج القومي ومجالات الانتاج الجديدة التى تفتحها المنظمة والتوازن بين الاهداف القصيرة والطويلة الاجل والمساهمة فى رفع مستوى المعيشة - تشمل المقاييس الاجتماعية والقومية دور اشباع حاجات افراد المجتمع ومساهمتها فى التغيير والتطوير .
- وتختار الادارة من هذه المعايير لتقيس الفعالية الكلية للاداء وهناك العديد من العوامل تؤثر على اختيار هذه المعايير وهى :-
- ١- اهداف المنظمة واولوياتها .
 - ٢- طبيعة نشاط المنظمة ومجالات هذا النشاط وتنوعه .
 - ٣- الموارد المتاحة - مادييه وانسانية ومدى توفرها وجودتها وحداثتها .
 - ٤- متطلبات المجتمع وتوقعاته تجاه المنظمة والشروط التى يفرضها عليها .
 - ٥- التغييرات التى تحصل فى كل هذه العوامل او بعضها ومايصاحب هذه التغييرات من تعديل فى الاهداف والاولويات او الموارد - الامر الذى يستوجب تطوير المقاييس .

المطلب الثالث :

التغيير :

التغيير سنه الحياة وهو شىء لازم فى حياتنا اليومية المعتادة وهناك العديد من العوامل المساعدة على نشوء التغيير . وهى :-

- (١) نمو اعداد السكان .
- (٢) ازدياد اعداد الافراد المتاحين للعمل .
- (٣) ارتفاع نسبة المثقفين منهم والمتعلمين .
- (٤) ارتفاع معدل النماء وسرعة التطور الاقتصادى .
- (٥) تقدم العلوم والفنون والتكنولوجيا .
- (٦) تطور الاعمال وتنوع طرقها ورقى اساليبها وادواتها .

وتعتبر الادارة مسؤولة مسؤولية كبيرة حيال مراعاة السابقة والتكيف معها بالتغيير اللازم فهو يعتبر تحديا لنجاحها واثباتا لقدراتها واختبارا جيسسدا لادائها لدورها .

وتشمل مسؤولية الادارة حىال التغيير جانبين :

- ١- مواجهة التغيير وتكييفه والتكيف معه والافادة منه .
- ٢- انشاء التغيير لتحقيق اهداف محددة .

مناهج التغيير:

تستطيع الادارة اتباع عدة مناهج للتغيير وهى :-

- (١) التغيير التكنولوجى : والذى يشمل الادوات والمعدات والطرق والاساليب .
- (٢) التغيير التنظيمى : ويشمل العلاقات الوظيفية والبناء الهيكلى للمنظمة واداراتها واقسامها ومعداتنا .
- (٣) التغيير الانسانى : وهو الذى يتعلق بافكار الناس واتجاههم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ودوافعهم وطموحهم .

(٤) تغيير فى العمل :

وهو تغيير فى الواجبات الوظيفية اما من الناحية الكمية أو النوعية أو كليهما .

مقاومة التغيير :

أثبتت التجارب والملاحظات ان الافراد قد يقاومون التغيير الذى تزمع الادارة ادخاله . لاسباب عديدة منها :-

- ١- الخوف من الجديد المجهول .
- ٢- الاعتقاد بان الوضع الحالى احسن من الوضع المستحدث .
- ٣- عدم وضوح الرؤية بالنسبة للتغيير وذلك راجع الى نقص المعلومات الهامة عن التغيير .
- ٤- أو نقص فى الحوافز التى تقدمها الادارة لمن سيتأثرون بالتغيير .
- ٥- الخوف من ضياع المحملة المعرفية والخبرة للفرد فى مجال معين .
- ٦- توقع الجماعة ان التغيير مضر بمصلحتها او يفرق بين أعضائها .

ملاج مقاومة التغيير:

- ١- الاستعداد لمواجهة الموقف بدلا من التهرب منه وتفهمه بدلا من مصارعته .
- ٢- التعرف على حجم مقاومة التغيير واسباب مقاومتها .
- ٣- اشراك الافراد فى التخطيط للتنفيذ .
- ٤- امداد الافراد بالمعلومات الصحيحة عن التغيير المتوقع .
- ٥- وضع بدائل للتغيير .
- ٦- التدرج فى تطبيق التغيير .
- ٧- اختيار الوقت الملائم للتغيير .
- ٨- توفير الحوافز المادية والمعنوية .
- ٩- امداد الافراد بالتدريب المناسب .
- ١٠- تدريب المشرفين والرؤساء على طرق تنفيذ التغيير وكيفية التعامل مع الافراد فترة التغيير .
- ١١- التنبيه لنواحي الشكاوى والتزمر .
- ١٢- قياس الاتجاهات واستطلاع آراء الافراد فى فترة الاعداد واثناء مراحلها الاولى ثم بعد ظهور النتيجة .

الفرع الثانى : انواع التدريب الامنى :

ينقسم التدريب فى الميادين الامنية الى قسمين فنى وادارى .

أولاً: التدريب الفنى :

ينصب على الجانب الفنى للوظيفة ويعمل على تأهيل الفرد للقيام بابعائها وممارسة اختصاصاتها واتباع اجراءاتها واستخدام ادواتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية .

ويهدف هذا التدريب الى تنمية قدرات رجل الامن وصقل مهاراته ليتمكن من ممارسة المهام المختلفة لوظيفته . (١)

الفرع الثالث : اهداف التدريب الفنى :

- ١- ترسيخ القيم الدينية الاصلية .
- ٢- اللياقة البدنية والصحية .
- ٣- فهم الانظمة والقوانين والاجراءات ومعرفة مجالات تطبيقها .
- ٤- سرعة البديهة والحكم السليم .
- ٥- القدرة على التنسيق بين المتطلبات المختلفه لوظيفته مثل شل حركة المجرم باطلاق النار عليه والقبض عليه سالما لمحاكمته .
- ٦- تنمية العادات الوظيفية السليمة .
- ٧- القدرة على استخدام المعدات والادوات التكنولوجية الحديثة .
- ٨- القدرة على الاتصال والتعبير والتمكن من اللغة وبعض اللغات الاجنبية .
- ٩- القدرة على كتابة التقارير ووصف الحالات التى يشاهدها الفرد والتعامل مع الارقام والاحصائيات وتفسيرها .

(١) على محمد عبدالوهاب - التدريب فى الميادين الامنية - الرياض - بحث - اصدار المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب ١٤٠٨ هـ .

الفرع الرابع : برامج تحقيق اهداف التدريب الفنى :

يقوم بتحقيق اهداف التدريب الفنى نوعان من البرامج :

١- برامج الاعداد للخدمة .

٢- برامج التدريب ~~للمهنة~~ للخدمة .

١- برامج الاعداد للخدمة :

وهى التى ينتظم فيها رجل الامن بعد تخرجه فى المعهد أو المركز الاكاديمى المختص وذلك لاعداده للعمل وتأهيله عمليا بعد أن صقلت معارفه ومعلوماته النظرية .

وتهدف هذه البرامج الى ان تنمى فى رجل الأمن العادات الوظيفية الصحية والحكم الموضوعى الواقعى المبني على التقدير السليم للموقف وسرعة التصرف . وتتضمن الموضوعات التى تعطى لرجل الأمن فى هذه البرامج وذلك حسب الوظيفة التى يشغلها الفرد والمهام التى سيكلف بها . وتلى تدريبات مكثفه فى التحريات والتفتيش وفحص الأدلة والجوانب القانونية والاسلحة النارية والمرور والاسعافات الاولى واساليب الدفاع عن النفس والتمرينات البدنية وعلم النفس والعلاقات الانسانية فهذه البرامج تعتبر نقطة الانطلاق التى سيتبعها تدريب مستمر بعد ذلك وتمهيد برامج الاعداد لادخال رجال الامن الجدد فى بيئتهم الجديدة التنظيمية والاجتماعية فالاولى هى أجهزة الأمن التى تتميز بتركيب تنظيمى يختلف عن غيرها من الأجهزة ومن ثم يجب ان يعد الفرد ذهنيا ونفسيا للعمل فى هذه البيئة فيفهم نظمها ولوائحها وتسلسلها الوظيفى ومستويات الاداء المطلوبة والقواعد المهنية التى تسير عليها . (١)

أما البيئة الاجتماعية فهى المنطقة التى يعمل فيها رجل الامن فيجب عليه ان يفهم خصائصها الجغرافية وعدد السكان فيها ~~تركيبهم الاجتماعى~~ ووضعهم الشافى والمهنى وعاداتهم واسلوبهم الحياتى ومتطلباتهم الأمنية .

المطلب الخامس :

٢- برامج التدريب اثناء الخدمة :

تشابه الموضوعات التى تتضمنها برامج التدريب اثناء الخدمة مع تلك التى تغطيها البرامج التأهيلية الا أن الفرق بينها يتمثل فى أن رجل الأمن يدرس هذه الموضوعات فى ضوء أوضاعه فهو قد عمل فى الوظيفة فعلا وشاهد مواقفها المتنوعة وصادف مشكلاتها ودخل معاركها وحصل من خلال ذلك خبرة متنوعة .

لذلك فانه يجب ان تبذل عناية كبيرة فى تخطيط برامج التدريب اثناء الخدمة ثم تنفيذها ومتابعتها .

وتتعد هذه البرامج اما داخل اجهزة الامن او فى جهات اخرى متخصصة .

ثانيا : التدريب الادارى :

وهذا النوع من التدريب يقدم للمديرين الرؤساء والمشرفين بأجهزة الامن ويهدف الى تنمية المهارات القيادية لهم حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم الادارية والتنظيمية على الوجه المطلوب .

أهداف التدريب الادارى :

- ١- التعريف بالاسس والنظريات الادارية .
- ٢- تقديم وتعزيز المعلومات الاساسية عن ادارة اجهزة الامن .
- ٣- تنمية القدرة على اتخاذ القرار .
- ٤- تطوير المهارات الانسانية .
- ٥- القدرة على التكيف لمواجهة الظروف والمواقف المتغيرة .
- ٦- تعميق الوعي بالمعلومات وأهميتها فى اجهزة الامن .
- ٧- صقل القدرة على تطوير التنظيمى والتعرف على الطرق السليمة لتحقيقه .

الأسلوب العلمى للتدريب الأمنى

لكى يحقق التدريب بنوعية الفوائد المرجوه منه فى المجال الأمنى فممن الواجب اتخاذ الخطوات التالية :-

أولاً: تحديد الاحتياجات التدريبية :

يراد بهذه الخطوة التعرف على وجه الدقة بعموم النواحى التى يجب تدريب رجال الأمن فيها . سواء أكانت هذه النواحى معلومات أو مهارات وقدرات أو اتجاهات أو سلوكاً معيناً وذلك بقصد تطويرها أو تعميقها لمقابلة أغراض مختلفه مثل الترقية أو التغيرات الفنية .

ويتم تحديد الاحتياجات التدريبية حسب الطرق التالية :

١- تحليل النظم

ويقصد به تفهم الاطار التنظيمى الذى يوجد فيه الاشخاص المزمع تدريبهم .

وهذا الاطار هو الجهاز الأمنى فيتم التعرف على طبيعة نشاط الجهاز والاهداف القريبة والبعيدة التى يسعى الى تحقيقها ومدى فهم الأفراد لها ودرجة نجاح الجهاز فى تحقيقها كما يتم التعرف على التركيب التنظيمى للجهاز اداراته واقسامه وشعبه ومدى ملائمة هذا التركيب لتحقيق اهداف الجهاز وكذلك دراسة أنظمة الجهاز ولوائحه واجراءاته وقواعد سير العمل لديه . ثم تحليل القوى العاملة بالجهاز عدداً ومؤهلات وخبره . ومدى ملائمة الأفراد للوظائف التى يشغلونها .

بالإضافة الى تحليل مجموعة من المؤشرات الدالة على كفاءة الجهاز فى ادائه دوره مثل معدلات التكاليف وجودة الخدمة المؤداة واتجاهات المواطنين نحو هذه الخدمة . ويؤدى هذا التحليل الى التعرف على أهم المشكلات التنظيمية للجهاز والادارية وكذلك التعرف على أهم المجالات التى يمكن من خلالها تطوير الجهاز الى الأحسن .

٢- تحليل العمل :

ويقصد بها دراسة الوظائف التي يؤديها الجهاز الأمنى وتحليل اعبائهم وواجباتها وفهم محتوياتها ، معايير الأداء المطلوبة فيها والخصائص المشترطة في شأغليها .

وبذلك يمكن التعرف على تلك المعلومات والقدرات والمهارات التي يجب على رجال الأمن اكتسابها وتنميتها كما يمكن تحديد مستويات الأداء التي يجب ان يبلغها المتدرب بعد التدريب بحيث تكون مؤشرا لكفاءته وفعاليته .

٣- تحليل الفساد :

يرمى هذا العنصر الى الاهتمام برجل الأمن ودراسته وتحليله من عــــــدة جوانب شخصيه وسلوكية ووظيفيه .

- الشخصية : تشمل قدراته وطموحه والدوافع المتوفرة لديه للتعلم والتدريب وافكاره واتجاهاته نحو نفسه والآخرين .

- السلوكية : تتضمن سلوك رجل الأمن في وظيفته من ناحية مستويات الأداء .
والانجازات التي يحققها والأهداف التي يرمى لبلوغها لنفسه وللجهاز ودرجة تفاعله مع وظيفته وزملائه ورؤسائه ومؤسساته والجمهور الذي يتعامل معه .

- الوظيفية : وتشمل مؤهلاته وخبرته وتخصصه وتدريبه السابق والوظيفة التي يؤديها .

ولكى يجرى تحليل التنظيم والعمل والفساد بالدقة الواجبه تستخدم عدة وسائل أهمها المشاهدة والمقابلة وقوائم الاستقصاء والاداء الفعلى للوظيفة واستطلاع رأى المتعاملين فى الجهاز الذى تجرى دراسته بالإضافة الى تقارير الكفاية وسيـر العمل والدراسات والبحوث السابقة وآراء الخبراء والاستشاريين واذا تمت الخطوات السابقة امكن التوصل الى تحديد واقعى للاحتياجات التدريبية - الفنية والادارية - المراد مقابلتها عن طريق دورات او برامج تدريبيه معينه .

وربما تقوم اجهزة الأمن بكل هذه التحليلات والدراسات لاكتشاف احتياجاتها التدريبية نظرا لما تتكلفه من جهد ومال وماستغرقه من وقت وكذلك لصعوبة

تنفيذها او نقص الخبراء الذين يستطيعون أدائها بكفاءة ولكن هذه الخطـوات بالغة الـاهمية اذ تتوقف على جودتها سلامة التدريب كله .

ثانيا : تصميم البرامج التدريبية

١- تحديد الاهداف التدريبية :

يتوقف على درجة الدقة في تحديد الاحتياجات التدريبية تحديد هـيـع الخـطة مـنـج .
أو الدورة التدريبية . وتختلف الاهداف التدريبية باختلاف البرامج ولكن يجب ان تراعى فيها جميعا الدقة والواقعية . ويجب تحديد هدف كل وحدة تدريبية أو موضوع تدريبي على حده حيث أن الاهداف الجزئية أو الفرعية تتكامل جميعا لتحقيق الهدف العام من البرنامج .

اما الظروف التى يجب ان تصاحب الهدف التدريبي فهى تلك العوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئة التى تحيط بالمتدرب أثناء تطبيقه لما يتعلم فى البرنامج التدريبي .
ومن الأهمية بمكان ان يفهم المعنيون الاهداف التدريبية ويقصد بهؤلاء المعنيين رجال الامن الذين سيتم تدريبهم ومديروهم والمدربون .

٢- محتويات البرامج التدريبية :

بعد ان يتحدد الهدف التدريبي يتم وضع خطة للبرنامج المطلوب حيث يتم تحديد الموضوعات التدريبية المطلوبة .
وتوضع هذه المعلومات فى شكل اختبارات وتمارين وواجبات محددة مشـلـ كتابة تقارير عن حالات افتراضية وواقعية . لما يتم تحديد المواد التدريبية .
ولابد ان يراعى فى وضع محتويات البرنامج التدريبي التسلسل المنطقى درجة السهولة والصعوبة فى الموضوعات المطروحة والرابطة الزمنية بينها وعلاقة الموضوعات الجزئية بالكلية .

٣- أساليب التدريب ووسائله :

التدريب الفنى يعتمد على الاسلوب العلمى والتجربة الحية والافتراضية بالاضافة الى استخدام النماذج والتقارير والدراسات المختلفـة (١٠)

أما التدريب الإداري فيستخدم أساليباً أخرى من مناقشات ومحاضرات وتمارين وتمثيل الأدوار إلى تحليل المواقف ودراسة الحالات واللجان وفرق العمل والمباريات والمؤتمرات والندوات والوسائل التدريبية كثيرة ومتنوعة وبالإمكان استخدام العديد منها مثل الشرائح والأفلام والصور والاشراط والخرائط والأشكال والنماذج وغيرها .

ثالثاً : تقويم التدريب :

- التقويم قبل التنفيذ يعنى التحديد السليم للاحتياجات التدريبية والتحديد الدقيق لأهداف التدريب فى صورة نتائج سلوكية يمكن قياسها وذلك من خلال استطلاع آراء المديرين والرؤساء بشأن التدريب وللمرؤسين أنفسهم . وتقديم اختبارات تحديد المستوى للمقارنة بعد نهاية التدريب .

- أما التقويم اثناء التنفيذ :

فيراد به التأكد من سلامة سير البرنامج التدريبى حسب الأهداف المقرره لــــه وحسن سير الموضوعات والوحدات التدريبية حسب التتابع الذى وضعت به وملائمة المجهودات المقدمة من المدربين ومتابعة نتائج البرنامج اولا بأول . واستكشاف مايجد من معوقات لإمكانية حلها فى حينها .

وكذلك يتم تقويم المتدربين من ناحية :-

١- رد الفعل تجاه التدريب .

٢- المعلومات التى يحصلونها ونواحى المعرفة الجديدة المكتسبة .

٣- السلوك والاداء ونوع التغيير الذى يطرأ عليها .

وتستخدم فى تقويم هذه العناصر الاختبارات والتمرينات واستقصاء الرأى والملاحظة الفعلية لسير البرنامج وسلوك المتدربين وتعاونهم مع المدربين .

ويستفاد من البيانات التى يوفرها تقويم التدريب فى تطوير البرامج التدريبية وتعديلها حيث أن هذه البيانات تكشف عن نجاح التدريب فى أداء مهمته وتحقيق أهدافه ومن ثم تشير الى نواحى التحسين المحتمله . ونتائج تقويم التدريب عندما تفحص جيداً الى جانب التغييرات التكنولوجية والاجتماعية والتنظيمية

ومتطلبات الامن والقوانين والانظمة المستحدثة . تساعد فى تعديل مسار التدريب وتمحيح اتجاهاته وتطوير اهدافه وموضوعاته ووسائله حتى يحقق أعلى درجة من الكفاءة والفعالية . (١)

وتجدر الاشارة الى ان فعالية الاجهزة الامنية أمر تحكمه مقومات الاستراتيجية الامنية المتمثلة فى :-

١- سلامة التوجه الفكرى .

٢- كفاية التشريعات العقابية .

٣- كفاءة الاجهزة الامنية .

فاذا أمكن التوصل الى البعد الحقيقى لمضون هذه المقومات اصبح الجهاز الأمنى قادرا على تحقيق اهدافه المرسومة بأعلى صور الفعالية الجادة ومحققا لمبادئ السياسة الجنائية باستخدام الاسلوب الامثل فى تمويل قواعد العمل (الاستراتيجية) الى واقع ملموس بعد التخطيط والتنظيم وتصميم البرامج الداعية الى ابراز فعالية الاجهزة الامنية بأعلى جهد وأدق تنظيم وأكفا صوره .

(١) ارجع الى :
على محمد عبدالوهاب - التدريب فى الميادين الامنية - بحث - نحو استراتيجية

عربية للتدريب فى الميادين الامنية - المركز العربى - الرياض ١٤٠٨ هـ .

المبحث الثالث :

ثالثا: دور الاجهزة الامنية فى تحقيق اهداف الاستراتيجية:

مدخل :

الاجهزة الامنية فى طبيعتها ووظيفتها تتميز بتعاملها المباشر واحتكاكها مع الجريمة والمجرمين لذلك فان يقظة هذه الاجهزة وحسن تنظيمها وقوة امكاناتها وارتفاع مستوى الجاهزية لديها وجدارتها فى معالجة اعمالها الاعتيادية ومجابهة حالات الطوارئ والمفاجآت كل ذلك يعتبر اساسا جوهريا لملاحية هذه الاجهزة كأداة فعالة فى التعامل مع الجريمة فى ضوء أهداف الاستراتيجية الأمنية .

ان الاجهزة الامنية بمحاورها الثلاثة (القيادة والمهام والافراد) تلعب دورا بارزا فى تحقيق الأهداف العليا للأستراتيجية الأمنية فى ظل عملية ادارية متكاملة مقتضاها مجموعه من الممارسات على ان هذه الممارسات مرتبطة ببعضها وتقوم بينها علاقة متداخلة تتميز بالتأثير والتأثر (فمثلا ان السياسة المالية للجهاز الامنى تؤثر على التوظيف وطرقه والتوظيف يؤثر على اساليب العمل واجراءاته والتغير التكنولوجى يحدث اثره على الجوانب الانسانية والتنظيمية) .

وبالتالى فان الأنشطة المتحركة - غير الجامدة - المتفاعلة مع بعضها تحقق فى

مجموعها الهدف المراد الوصول اليه .

المطلب الاول : توفير الموارد :

ومن الضرورة بمكان توفر مجموعة من الموارد للعملية الادارية لتتمكن من تحقيق تكاملها في سبيل تحقيق الهدف المنشود .

وتتمثل هذه الموارد في :-

١- العنصر الانساني - ويعتبر اهم العناصر المتاحة للادارة .

٢- الموارد المادية -

وتنقسم الى المعدات والاموال والالات والمواد الخام والادوات وغيرها .

٣- الموارد المعنوية :

وتشمل الافكار والطرق والاساليب والمعلومات .

ومن هذا المنطلق يصبح لزاما على الاجهزة الامنية تشغيل الموارد المتاحة

- بشريه وماديه وفكريه - لتحقيق اهدافها على انه من الضرورة بمكان ان تستغل الادارة هذه الموارد الاستغلال الامثل ويقصد بذلك كفاءة التشغيل أى ان تحصل الادارة على أقصى فائده ممكنه من الموارد المستخدمة .

ولكى يقوم الجهاز الامنى باستغلال الموارد المتاحة لديه للوصول الى الهدف

الذى رسمته الاستراتيجية الامنية - فينبغى ان تقوم الادارة بممارسة مجموعه من الوظائف تتمثل فيما يلى :-

المطلب الثانى : وظائف الادارة :

أ- التخطيط :

ويشمل تحديد الاهداف ووضع السياسات وتصميم البرامج وتفصيل الخطوات

والاجراءات والقواعد .

ب- التنظيم :

ويشمل تقسيم الاعمال الى مجموعات تنضوى كل مجموعه منها فى

ادارة أو قسم أو شعبة وتوزيع الاعمال على الافراد العاملين وتحديد واجباتهم وتنسيق مجهوداتهم وتحديد السلطة والمسؤولية ونطاق الاشراف وتوضيح خطوط الاتصال

بين الادارات والاقسام .

ج - القيادة :

ويختص هذا الجزء بتوجيه العاملين والاشراف عليهم .

د - الرقابة :

ويقصد بالرقابة قياس النتائج المحصلة للتأكد من مطابقتها للمعايير التى تتضمنها الخطة الموضوعية . والتعرف على الانحرافات والفروق والتعرف على اسبابها وتصمم لها العلاج المناسب وتفعه موضع التنفيذ (١)

المطلب الثالث :

(وسائل الاجهزة الامنية لتحقيق اهداف الاستراتيجية)

نظرا الى أن العمل الأمنى يتوجه الى المواطنين للتواجد بينهم والتعاطي معهم فان من أولى متطلباته أن يكون أفراد قادرين على الاتصال بالناس والشعور معهم وفهم احتياجاتهم ومتطلباتهم . ولتحقيق اهداف الاستراتيجية فمن الضرورة بمكان الاعتماد على مجموعه من الوسائل تكون فى مجملها طريقا واضحا يودى الى تحقيق اهداف الاستراتيجية الامنية على أنه من الضرورة بمكان الاخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة ووظائف الادارة أثناء عملية استخدام الوسائل الداعية الى تحقيق اهداف الاستراتيجية .

وتتمثل هذه الوسائل فى الاتى :-

أ- الكوادر البشرية :-

يمثل الوسيلة الاولى التى تعتمد عليها الاجهزة الامنية فى تحقيق اهدافها وهذا العنصر البشرى المتصف بالتربية البدنية الصحيحة والاخلاق السامية والاطلاع العلمى والثقافى اللازم لادراك المحيط الانسانى والاجتماعى الذى يتعامل معه . وكذلك لاستيعاب المهام الموكولة اليه والوقوف على مبادئ وأسس وأساليب التدخل الشرطى فى حياة المواطن مع مايتطلبه من معرفة واسعة واسلوب فى التعامل وفهم القضايا والمشاكل الانسانية وطرق حلها وفقا للانظمة الادارية التى ترعى وظيفته .

(١) على محمد عبدالوهاب - الادارة - مرجع سابق ص ١٣ ومابعدها (بتصرف)

وهذه المؤهلات تكتسب فى معاهد الشرطة للمرشحين للعمل الامنى نظراً لما تتطلبه هذه المهنة من مؤهلات معينة لتحمل مسؤولية العمل الامنى .

فالتاهيل الوظيفى والمهنى عنصر اساسى كوسيلة فاعلة فى تحقيق الاهداف التى تحددها استراتيجية العمل الامنى .

لذلك يجب عند وضع الاستراتيجية التوجه نحو اختيار العناصر البشرية المناسبة للقيام بالمهام التى تكلفها اليه لتحقيق الاهداف التى ترسمها . ويشترط لرجل الامن توفر الخلفيه الثقافيه الثابته ليتمكن من استيعاب العلوم الانسانية والاجتماعية والشرطية .

ومن أهم العلوم والتقنيات التى يتطلبها التأهيل المهنى تكوين المقدرة لدى رجل الامن لاتخاذ القرار المناسب فى الظروف والمكان والزمن المناسب . (١)

ب - : الاتمسال البشرى :

تمثل الوسيلة الثانية فى الاتمسال البشرى المؤدى الى توفير الفاعليه المطلوبه فالاجهزة الامنية يتعذر قيامها بمهامها الا من خلال قنوات اتصال مع الناس على كافة مستوياتهم وطبقاتهم وثقافتهم ونشاطاتهم وذلك لايصال الرسالة التى تحملها اليهم وللقيام بمهام المحافظة على النظام والامن وحماية الحريات العامه والفردية واحاطة المواطن بسياج من الطمأنينة والامن .

وبالتالى فان تقنيات الاتمسال البشرى تصبح من أهم الوسائل التى يعتمد عليها العمل الامنى لتحقيق أهدافه .

هذه التقنيات تختار وتحدد وتطبق تبعاً لكل حالة مع الاخذ بعين الاعتبار المعطيات البشرية والانسانية والثقافيه السائدة فى كل مجتمع وفى كل قطاع .

وكذلك فان التعامل مع الافراد فن بالغ الدقة يتطلب معرفة واسعة بالعلوم النفسية والاجتماعية . اذ من خلال معرفة نفسية التعامل معه يمكن للمتعامل أن يحقق الاهداف التى يصبو اليها .

ج - المنصر القانونى :

يتم العمل الامنى الرامى الى تحقيق اهداف الاستراتيجية الامنية ضمن اطار من الشرعية توفرها القوانين والأنظمة والوسائل التى تقرها .

فالانظمة والقوانين هى أداة موجهة للعمل تحدد له حدوده ومهامه فاذا تجاوز الحدود والمهام أصبح فى حكم الخارج على القانون لذا فان الاجراءات التى يتخذها العمل الامنى فى تقصى الجرائم والقبض على المجرمين والتحقيق معهم نص عليها فى اللوائح والأنظمة وهى الوسائل المشروعة التى تعتمد دون سواها فى تحقيق اهداف العمل الامنى بالتصدى للجريمة .

وكذلك الحال فى التدخل الوقائى اذا أسىء استعماله وحصل خارج الحدود القانونية والنظامية للتعرض للحريات الفردية وخرق حرمة خصوصيات الانسان وحقوقه الاساسية المحمية شرعا . (١)

د - التقنيات الامنية :

العمل الامنى فن كسائر الفنون له تقنياته واساليبه فى التعامل مع الموضوع او الحالات الداخلة ضمن اختصاصه .

وتتكون هذه التقنيات والاساليب عبر التجارب التى يمر بها الفن والعوامل التى توفر له التطور والنمو والتكيف مع المستجدات العلمية والمتغيرات الطارئة على موضوعه .

فتقتضى الجرائم ومراحل جمع الادلة واستقصاء المعلومات الخاصة بالنظام العام والامن الاجتماعى وتتبع مسيرة الظاهرة الاجرامية وتحليلها ودراسة المواقف المهنية والمهددة بالانحراف ومراقبة بعض الحرف والمهن والنشاطات والامكنة الخطرة على الصحة والسلامة العامة والسلوك الفردى والدور الاقتصادية والمحافظة على الاملاك العامة والخاصة وعلى الحرية الفردية كل فرع من الفروع المذكوره يتطلب توفر تقنيه خاصه بموضوعه . لذلك لابد لاستراتيجية العمل الامنى من ان تعير التقنيات الامنية أهمية كبرى باعتبارها وسيلة فاعله بالاضافة الى سائر الوسائل فى تحقيق الاهداف .

د - تخصصي العمل الشرطي :

نظرا الى تعدد مهام الأمن فلقد تواجدت نزعة نحو تخصص العمل الامنى الى وحدات متخصصة تكلف كل وحدة بمهام معينة فهناك شرطة الاحداث وشرطة متخصصة بقضايا المخدرات وتوجد فرق لحماية الاداب العامة ومراقبة العاب الميسر ومحلات اللهو وفرق لحماية المستهلكين من الغش والعبث بالاسعار وفرق لمنع التهريب وفـسـرق للاستقصاء ومراقبة الاجانب والمسافرين وفرق أمن المطارات والمرافىء والمصارف والسفارات وفرق لتنظيم السير.

كل هذه فرضها تعدد وتنوع المهام الشرطية والتقنيات والتدريب المختلف والخاص بكل منها .

و - الآلات والتجهيزات العديشة :

والمقصود بها كافة الوسائل المادية والآلية اللازمة للعمل الامنى وذلك لكون العمل الامنى يعتمد على آلات وتجهيزات تسمح له بانفاذ مهامه على ابعده التخطيط وجمع المعلومات وتحليلها والاتصال والنقل والتخابر والتوجيه السلكى واللاسلكى والتحرك الميدانى والتدخل العسكرى ومكافحة الشغب وحماية الممتلكات والمنشآت العامة والخاصة والمرافق الحيوية والقيام بدوريات دائمة .

يتطلب القيام بهذه المهام توفير آلات وتجهيزات يتناسب عددها وأدائها وحداثتها مع متطلبات كل قطاع من القطاعات المذكورة وتوفر هذه الآلات والتجهيزات أمر لازم لكون العنصر البشرى بمفرده لايمكن ان يكون فاعلا بمفرده وبمعزل عن التجهيزات الرئيسية (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق خاص

بالاستراتيجية الامنية العربية والاستراتيجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي

تلعب الاستراتيجية دورا بارزا في بلورة مبادئ السياسة الجنائية التي قواعد عمل تحكم الواقع الامني لتساهم في تسيير الحركة الفكرية القائمة لمواجهة تعقيدات الجريمة في العصر الراهن أملا في كبح جماح ظاهرة الجريمة وسد المنافذ امام تيارها .

وذلك لاسدال أروقة الأمن على المجتمعات عوضا عن الخوف والطمأنينة بدلا من الذعر .

لذا رأيت عرض مجمل مانصت عليه الاستراتيجية الأمنية العربية والاستراتيجية الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي . وذلك للاسترشاد بهاتين الاستراتيجيتين لما يحتويانه من قواعد عمل تعتبر خلاصة الفكر العربي الامني في الوقت الراهن نظرا لمدورهما من قبل أعلى جهة أمنية على مستوى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية . وذلك فيما يلي :-

الاستراتيجية الامنية العربية

كما اقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني في بغداد

وبالقرار رقم ١٨ وتاريخ ١٢/٧/١٩٨٣م .

أولا: الاهداف :

- (١) تحقيق التكامل الامني العربي تبعا لوحدة الامن العربي بهدى من الشريعة الاسلامية .
- (٢) مكافحة الجريمة بكامل أشكالها ومورها القديمة والمستحدثة في المجتمع العربي وتطهيره من مختلف أنواع الانحرافات السلوكية .
- (٣) الحفاظ على أمن الوطن العربي وحمايته من المحاولات العدوانية للارهاب والتخريب الموجه من الداخل والخارج .
- (٤) الحفاظ على أمن المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الوطن العربي وحمايتها من محاولات العدوان على سلامتها .

٥) الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي وضمان سلامة شخصه وحرية وحقوقه وممتلكاته .

ثانيا : المقومات :

١- تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الاخلاقية والتربوية النابعة عن احكام الشريعة الاسلامية . بما يعصم هذا المجتمع من الزلل والانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشبوهة والانماط السلوكية المنحرفة الوافدة .

ثانيا : ترشيد السياسة الجنائية العربية باستقاء قواعدها من مبادئ الشريعة الاسلامية وتضمينها الوسائل التي تحول دون نشوء الميول الاجرامية . والاجراءات المانعة لوقوع الجريمة والعقوبات والتدابير اللازمة لاصلاح المجرم وتأهيله دون الاغفال عن تجريم الانحرافات السلوكية المستحدثة بفعل المتغيرات الاجتماعية المستجده .

ثالثا : تحديث اجهزة الامن العربية بتطوير اساليب عملها وتعزيزها بالطاقتات البشرية الكفوة المؤهلة وتوفير المزيد من الامكانات المادية والتقنية لها رابعا : اعتماد المنهج العلمي في العمل الامني باتخاذ التخطيط العلمي أساسا للعمل الامني والتزام الاجهزة الامنية بصيغ البحث العلمي . واستثمارها التكنولوجيا الحديثة واستحداث مراكز البحوث والدراسات الامنية .

خامسا : تطوير المؤسسات العقابية والاصلاحية بتوفير افضل الوسائل اللازمة لتمكينها من تأهيل واصلاح المجرمين وجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع .

سادسا : تدعيم وتعميم اجهزة الحماية المدنية والانقاذ في الدول العربية لتحقيق وقاية جادة من الكوارث الطبيعية ومعالجة اضرارها .

سابعا : تصعيد اسهام المواطنين في مكافحة الجريمة . دفعا لخطارها عن أنفسهم وعن المجتمع الذي يعيشون فيه .

ثامنا : ترسيخ التعاون العربي على الصعيد الامني باقامته على أساس تكاملي يوفّر الشروط الملائمة لقيام نظام أمنى عربى متكامل ومتفان يتسم بالفعالية والمرونة ويدعم جهود استتباب الأمن ومكافحة الجريمة اعتمادا وتخطيطا وتنفيذا على

مستوى الوطن العربى وفى نطاق كل دولة يضمها . ويؤدى الى قيام علاقات أمنية عربية متكاملة ومتكافئة تعمل على تسريع وتوجيه عمليات التطوير الأساسية فى بنىات الأجهزة الأمنية العربية وتنمية طاقاتها البشرية وزيادة كفاءتها وتلبية احتياجاتها المعاصرة .

تاسعا : تعزيز التعاون الدولى فى مكافحة الجريمة فى اطار تزاوج الخبرة وتبادل المنافع لمواجهة الجريمة .

ثالثا : البرامج :

لقد اعتمدت الاستراتيجية الأمنية العربية مجموعة البرامج التالية :-

(١) تحصين المجتمع بالقيم :

أ - تضمين المناهج فى جميع المراحل الدراسية بالقيم الاخلاقية والتربوية السابعة عن الشريعة الاسلامية . وتطهير هذه المناهج من التيارات الفكرية المشبوهة .

ب - تكثيف استخدام وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة فى ايجاد وعى تام ضد التيارات الفكرية المشبوهة والانحرافات السلوكية الوافدة ، وجميع صور الانحراف الأخرى وترسيخ القناعة بضرورة التمسك بالقيم الروحية والاخلاقية والتربوية المثلى .

ج - تشجيع نشر النتاجات الثقافية والفنية المستمدة من التراث الاسلامى والعربى الأصيل .

د - فرض رقابة دقيقة على الاذاعة والتلفزة والرقوق السينمائية وأشرطة الفيديو والكتب والمجلات والجرائد والمطبوعات الأخرى للحيلولة دون استخدام هذه الوسائل لنشر ما يخل بالأخلاق وتوقيع عقوبات رادعه على من تسول له نفسه القيام بأية محاولة من هذا القبيل .

هـ - توفير الضوابط الأمنية للحد من الهجرة الى خارج الأقطار العربية والهجرة من الخارج الى هذه الأقطار .

٢- ترشييد السياسة الجنائية :

- أ- اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الأساسى لمشروع القانون الجنائى العربى الموحد الذى يجرى اعداده واشراك خبراء أمن عرب فى اللجنة المكلفة بأعداده .
- ب- اعادة الدول العربية النظر فى قوانينها الجنائية فى ضوء القانون الجنائى العربى النموذجى الموحد الذى يجرى اعداده واشراك خبراء أمن عرب فى اللجنة المكلفة بأعداده .

٣- تحديث أجهزة الأمن:

- أ- تشخيص المقومات التى تفتقر اليها أجهزة الأمن العربية فى ضوء مسح استبيانى دقيق . والتخطيط لتوفير هذه المقومات وتوفيرها فعلا .
- ب- تدعيم كليات ومدارس ومراكز تدريب الشرطة بتزويدها بالمدرسين والمدربين الأكفاء وتضمين مناهجها المواد النظرية والعملية اللازمة لاعداد الأطر المؤهلة لأجهزة الأمن . وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والبرامج التعليمية والتكوينية والزيارات والبعثات .
- ج - وضع معايير موضوعيه لاختيار العاملين فى أجهزة الأمن تعول على الكفاءة الذهنية والموهل الدراسى واللياقة البدنية والرغبة الشخصية .
- د - ايجاد حوافز مادية ومعنوية للعاملين فى أجهزة تتكافأ مع طبيعة المهنة ومسؤولياتها وأخطارها . وتشجع على الانخراط للعمل فى هذه الاجهزة .

٤- اعتماد المنهج العلمى للعمل الأمنى :

- أ- التخطيط للعمل الأمنى من منظور عربى شامل منسق مع خطط التنمية الشاملة بتوفير اطار متكامل لمكافحة الجرائم فى سياق التخطيط الانمائى وذلك فى ضوء مسح استبيانى يحدد الأهداف والأولويات فى مجال الاحتياجات الأمنية .
- ب - توظيف التقنيات الحديثة فى العمل الأمنى ومتابعة التقدم التكنولوجى . لاستثمار ايجابياته المستجده .

ج - تعميم استحداث مراكز البحوث والدراسات الامنية وتعميق دورها العلمى فى دراسة وتحليل الظواهر الاجرامية للتعرف على تطور اساليبها ووسائلها والتوصل الى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها الى جانب قيام هذه المراكز بدراسة واقع الأجهزة الأمنية . والاسهام فى حل مشاكلها . وتحسين سياقات الاداء فيها بما يضمن تبسيط الاجراءات وترشيد استخدام الطاقات البشرية والمادية . وتمعيد وتأثر دقة الانجاز بأقل كلفه وأيسر جهد .

٥- تطوير المؤسسات العقابية والاصلاحية :

أ- دراسة واقع هذه المؤسسات فى الدول العربية وتحديد احتياجاتها من المنشآت والأطر المؤهلة والبرامج التأهيلية والتربوية والتثقيفية . والعمل على توفير هذه الاحتياجات .

ب- تعميم استحداث قسم للرعاية اللاحقة فى المؤسسات العقابية والاصلاحية تكون مهمة القسم فى المؤسسة العقابية ايجاد عمل ملائم بأجر مناسب لنزول المؤسسة بعد خروجه منها . مع متابعة حالته ومساعدته فى حل ماقد يعترضه من مشاكل ويتولى القسم فى المؤسسة الاصلاحية تأمين الرعاية المعاشية والدراسات للحدث المحجوز بعد انتهاء مدة حجزه فى الاصلاحية .

٦- تدعيم وتعظيم أجهزة الحماية المدنية :

دراسة أجهزة الحماية المدنية والانقاذ فى الدول العربية وتحديد وتوفير احتياجاتها واستحداث أجهزة مماثلة فى الدول العربية التى لاتوجد فيها مثل هذه الأجهزة .

٧- تمعيد اسهام المواطنين فى مكافحة الجريمة :

أ- التخطيط للعمل الأمنى من منظور عربى شامل منسق مع خطط التنمية الشاملة . بتوفير اطار متكامل لمكافحة الجرائم فى سياق التخطيط الانمائى . وذلك فى ضوء مسح استبيانى يحدد الأهداف والأولويات فى مجال الاحتياجات الأمنية .

ب - ايجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيع المواطنين على الابلاغ عن الجرائم وتقديم المعلومات المساعدة فى الكشف عنها والتعاون فى القبض على مرتكبيها .

ج - دعم النشاطات الطوعية المساندة لعمل الاجهزة الامنية والعمل على بلورتها فى صيغ تنفيذه لجمعيات متخصصة على غرار جمعيات اصدقاء الشرطة وجمعيات الوقاية من حوادث الطرق .

٨- ترسيخ التعاون العربى

أ - التعاون العربى بوجه عام فى اعتماد وتخطيط وتنفيذ البرامج التى سبق ذكرها وفى تدعيم واستحداث الاجهزة العربية المشتركة وتطوير القنوات اللازمة لتحقيق هذا التعاون فضلا على اوجه التعاون التالية .

ب - تعميم الاتفاقات الامنية الثنائية او المتعددة الأطراف بين الدول المتجاورة أو ذات الحدود المتقاربة .

ج - عقد اتفاقات ثنائية أو جماعية بين الدول الأعضاء بشأن مكافحة المخدرات .

د - تعاون أجهزة الأمن فى دولتين أو أكثر فى التحقيق وملاحقة المجرمين فى الجرائم الخطيرة ذات العلاقة بالدولتين أو الدول المتعاونة فى التحقيق والملاحقة .

هـ - تبسيط إجراءات تسليم المجرمين بين الدول .

و - السعى لاستكمال تمديد الدول العربية على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائى .

ز - تبادل الزيارات بين مسؤولى أجهزة الأمن العربية وعقد لقاءات بينهم لبحث المشاكل الأمنية المشتركة والسماح لهم بالاتصال المباشر لمتابعة شؤون أمنية عاجلة ذات اهتمام مشترك دون الرجوع للطرق الدبلوماسية .

ح - تبادل الخبراء بين أجهزة الأمن العربية .

ط - تخزين وتمنيف واستقراء المعلومات والبيانات عن جرائم الارهاب والتخريب والمتاجرة بالمخدرات وتهريب الأسلحة وتزيف النقود وماشابهها . المرتكبة أو المحتمل ارتكابها فى الدول العربية - وتزويد الاجهزة الأمنية العربية

كافة بهذه المعلومات والبيانات . بصورة دوريه فى الحالات الاعتيادية وبصورة فوريه للأجهزة المعنية بها فى الحالات العاجلة .

ي - توثيق البحوث والدراسات العربية حول مكافحة الجريمة والاحصاءات الخاصة بالجرائم والمجرمين وتزويد الأجهزة الأمنية العربية بها .

ك - توحيد البنيات التنظيمية والمسميات فى مجالات العمل الأمنى العربى .

ل - تعزيز الاتحاد الرياضى للشرطة العربية وتكثيف نشاطاته .

م - تشكيل اتحاد لنوادى الشرطة العربية .

٩- تعزيز التعاون الدولى فى مكافحة الجريمة

أ- تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة فى مكافحة الجريمة كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وقسم منع الجريمة والعدالة الجنائية فى الأمم المتحدة . ومعهد بحوث الدفاع الاجتماعى للأمم المتحدة ، بغية استقاء المعلومات والبيانات ونتائج البحوث المتعلقة بمكافحة الجريمة لزيادة رصيد المعرفة المتاحة واستثمارها فى وضع الخطط والبرامج الى جانب الاستفادة من المساعدات التقنية لمباشرة الابعاد الجديدة للجريمة فى جميع مراحل مكافحتها .

ب - السعى لاشراك عناصر عربية كفوة فى أجهزة المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة فى مكافحة الجريمة لاشراء خبراتهم ولتحقيق مشاركة عربية فاعله فى أعمال تلك المنظمات والهيئات .

ج - تأكيد الحضور العربى فى مختلف النشاطات الدولية الهادفة لمكافحة الجريمة كالمؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات واللقاءات الأخرى المتخصصة لهذا الغرض لما للمناقشة التفصيلية وتبادل المعلومات والخبرات فى هذا المجال من فوائد جمه . مع الحرص على التنسيق بين الوفود العربية فى هذه الاجتماعات وتوحيد مواقفها ازاء الموضوعات المطروحة للبحث وابداء رأى .

تنفيذ الاستراتيجية

يترتب على مجلس وزراء الداخلية العرب باعتباره أعلى سلطة أمنية عربية (بعد مؤتمر القمة العربية) وأمانته العامة وهيئاته وأجهزته الأخرى والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الملحق به مهمة تنفيذ هذه الاستراتيجية الأمنية بالتعاون مع وزارات الداخلية والجهات المعنية الأخرى في الدول العربية الأعضاء في المجلس على أن تعهد وزارة الداخلية في كل دولة عضو إلى جهاز من أجهزتها المتخصصة القيام بمهام مكتب اتصال بينها وبين أمانة المجلس وهيئاته (أجهزته الأخرى والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وتحل هذه المكاتب محل شعب اتصال المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التي ستنتفي الحاجة لوجودها بعد انتقال الاختصاصات الأمنية للمنظمة إلى مجلس وزراء الداخلية العرب .

ويتولى الصندوق العربي المشترك التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب تمويل الخطط والبرامج الأمنية العربية المشتركة المنبثقة عن هذه الاستراتيجية ولتمكين الصندوق من أداء هذه المهمة يقتضى دعمه من قبل الدول العربية الأعضاء في المجلس بتسديد مساهماتها فيه إلى جانب ما قد ترتأى منحه من تبرعات .

وكذلك تشكيل لجنتين استشاريتين دائمتين في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب :-

- الأولى : تتولى العمل الإصلاحي والتهديبي . وتهدف إلى تطوير نظم وبرامج مناهضة للمؤسسات الإصلاحية والتهديبية .
- الثانية : لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني . وتتكون كل لجنة من سبعة متخصصين يختارهم أمين عام المجلس من مرشحي الدول العربية لمدة ثلاث سنوات وتعقد كل من اللجنتين اجتماعا دوريا مرة كل عام وتقدم توصياتها إلى الأمانة العامة للمجلس لعرض ما ترتأيه مناسبا على المجلس وفي مستهل كل اجتماع تختار اللجنة رئيسا ومقررا لها من أعضائها . (١)

الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون

أقر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستثنائي الثامن في مسقط بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٧م مشروع الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث اشتملت تلك الاستراتيجية على الأسس والمبادئ والأهداف والوسائل والأساليب والتنفيذ على النحو التالي :

أولاً: الاسس والمبادئ :

ترتكز الاستراتيجية الأمنية الشاملة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي :-

- (١) وحدة العقيدة الدينيه والقيم والروابط الاجتماعية .
- (٢) وحدة المصير الوتاريخ المشترك .
- (٣) وحدة الأهداف والمصالح المشتركة .
- (٤) أهمية الموقع الجغرافي .
- (٥) وجود ثروات طبيعية هامة .
- (٦) تشابه الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتركيبية السكانية .
- (٧) الارتباط باتفاقيات وخطط وبرامج مشتركة .
- (٨) أهمية القطاع الخاص في تنفيذ الاقتصاد الوطني .
- (٩) التعرض المستمر لمحاولات الغزو الفكري والمادي .

ثانياً : الأهداف

- (١) تأمين المصالح القومية لدول مجلس التعاون وتأكيد القدرة على اتخاذ القرار دون التأثر بأي عامل سوى المصلحة العليا لدول المجلس .
- (٢) غرس الوعي الأمني بين المواطنين وتوطين المؤسسات الأمنية وتأكيد مفهوم العطاء والالتحاق بالتراب الوطني .
- (٣) الايمان بان الأمن والاستقرار هو الأرض التي يبني عليها الازدهار وبقوم فوقها التطور الاقتصادي والاجتماعي وتحقق فيها اهداف المجلس .
- (٤) ارتباط السياسة الأمنية بالنهج التربوي واستراتيجيات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والخطة الدفاعية .

- (٥) يكون العامل الحاسم للاستقدام هو حاجة الدول الاعضاء لهذا التواجد ولايتأثر هذا العامل باعتبارات لاتتفق مع المصالح العليا للدول الاعضاء .
- (٦) التعرف على مصادر الخطر .
- (٧) تعزيز التعاون والتنسيق بين الاجهزة الامنية .
- (٨) تطوير الاجهزة الامنية .
- (٩) تحقيق التكامل الامنى .
- (١٠) دور القطاع الخاص فى المشاركة فى تحقيق اهداف الاستراتيجية وشرح ابعادها لكى يتم التفاعل معها .

ثالثا: الوسائل والاساليب :

- وتتمثل وسائل واساليب الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها على النحو التالى :-
- ١- انسجام اسس ومبادئ السياسة الدفاعية .
ويتمثل ذلك فى عملية التنسيق بين مسؤولين الدفاع والمسؤولين عن الشؤون الامنية فى حالة الخطر وما تفرضه السياسة الدفاعية من ضرورة التحرك الامنى الشامل .
 - ٢- التعاون والتنسيق بين الاجهزة الامنية :
 - أ - الاتفاقيه الامنية الشاملة لدول مجلس التعاون بعد اقرارها كإطار ينظم اس تبادل المعلومات والخبرات ومكافحة الجريمة عن طريق رصد المجرمين ومتابعتهم ومحاصرة نشاطاتهم واساليبهم وغير ذلك مما تضمنه مشروع الاتفاقية .
 - ب - أية اتفاقيه اخرى تعمل على تقنين وتنظيم الاساليب الخاصة بمكافحة الجريمة .
 - ج - توصيات اعمال اللجان الامنية بعد اقرارها .
 - د - تقوم كل دولة بتزويد الدول الاعضاء بما يستجد لديها من القوانين والانظمة واللوائح المتعلقة بنشاط الاجهزة الامنية فى دول المجلس .
 - هـ - توحيد القوانين والانظمة والاجراءات فى المجال الامنى بدول المجلس ما أمكن وتبسيط الاجراءات الامنية بما يعزز قدرة اجهزة مكافحة الجريمة فى المتابعة والتحقيق .

و تقديم التسهيلات اللازمة فى مجالات التعليم والتدريب لمنسوبي أجهزة الأمن فى دول المجلس فى المعاهد والكليات والمؤسسات الامنية المختصة .

ز - دعم وتشجيع البرامج المشتركة فى المجالات .

ح - تبادل البحوث والدراسات والنشرات والاحصائيات الامنية

ثالثا: تطوير الاجهزة الامنية:

- ١- تقوم كل دولة بتقويم اجهزتها الامنية وامكانياتها باسلوب عملى يأخذ الطابع المرحلى والصفة المستمرة فى ضوء ما يستجد من متغيرات واحداث هامة .
- ٢- دعم وتطوير كليات ومعاهد التدريب الامنية من حيث المناهج وهيئات التدريس وايجاد البيئة الاكاديمية التى توفر افضل الظروف لتأهيل رجل الامن وضل مهاراته وتعميق التزامه بالعمل الامنى ومسؤولياته الوطنية .
- ٣- التأكيد على أهمية المعايير الموضوعية لاختيار العاملين فى أجهزة الامن التى تركز على الانتماء والكفاءة والرغبة فى العمل والسلوك الملتزم بحساسية العمل الأمنى وأهميته وعلى المؤهل العملى واللياقة البدنية .
- ٤- تقوية الوازع الدينى والشعور الوطنى وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعاملين فى أجهزة الامن لتشجيع العناصر الوطنية الصالحة للانخراط فى سلك الاجهزة الامنية بما يتيح فرصة الاختيار والانتقاء .
- ٥- رفع كفاءة اداء الاجهزة الامنية من قوى بشرية وآليات ومعدات وادوات تقنيه متطورة على اسس علميه سليمة تواكب التطور التقنى المعاصر بما يسهل لرجل الامن اداء واجبه .
- ٦- تطوير المؤسسات الاصلاحية والعقابيه من خلال دراسة واقع هذه المؤسسات التأهيلية والاصلاحية والتربوية ودعم فكرة الرعاية اللاحقة للسجناء بالاهتمام بتوفير الظروف الملائمة للسجين بعد خروجه ليصبح مواطنا صالحا .
- ٧- دعم ادارات ومراكز البحوث والدراسات الامنية وتعميق دورها العلمى فى دراسة وتحليل الظواهر الاجرامية للتعرف على تطور اساليب الجريمة وتعقيدات الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية التى تساعد على ارتفاع معدلات الجريمة وتفسير السلوك الاجرامى فى ضوء تفسير علمى شامل بما يحقق برامج وقائه وتأهيله تخفف العبء على رجال الامن وتوفر الظروف الملائمة لمكافحة

- ٨- مراعاة اعتبارات ومتطلبات الامن عند وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الوطنية والجزعية لدول المجلس بما يوفر اطارا متكاملًا للمحافظة على الامن والقيام بالمراجعة المستمرة لتقويم هذه الخطط من جهة وربط أجهزة مكافحة باجهزة الوقاية من جهة أخرى .

رابعاً: التعرف على مصادر الخطر

- ١- مواصلة تدعيم الدراسات والبحوث العلمية للتعرف على متغيرات مصادر الخطر الداخلية والخارجية اولا باول لتحديد أساليب العمل لتوعية المواطن بمصادر الخطر على الأمن في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومؤشرات الصراع المحيطة بدول المجلس .
- ٢- تنظيم كافة الجهود لمواجهة الأخطار ووضع الخطط والبرامج التنفيذية بدول المجلس من خلال اللقاءات والاجتماعات وتنسيق المواقف للتمدد لتلك الأخطار .
- ٣- توظيف امكانيات الأجهزة الأمنية بما يحقق تلاحم الجبهة الداخلية فسي مواجهة الاخطار القائمة والمحتملة .

خامساً: التوعية الأمنية

- ١- التركيز في مناهج جميع المراحل الدراسية على القيم الدينية والأنماط السلوكية المنسجمة مع الشريعة الاسلامية بما يحقق الانتماء الوطنى المستمد من الخصوصية التاريخية لدول المجلس وبما يضمن حماية الاجيال من الانحرافات الفكرية والمنهجية والسلوكية ويعمق الولاء والانتماء بقيمنا وتراثنا العربى الاسلامى .
- ٢- تكثيف الاستخدام لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة استخداماً ينسجم ومتطلبات كل مرحلة . وذلك بالتركيز على ترسيخ مفهوم الأمن والوعى الشامل لدى مواطنى دول المجلس لتنمية القدرة على تشخيص الاخطار المحيطة بهم . وضرورة مشاركتهم الفعالة فى التعاون مع الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة .

٣- تدعيم ادارات العلاقات العامة بوزارات الداخلية بما يوفر لها القدرة على القيام بدورها في القيام بدورها في مجال توعية المواطنين بالتعاون مع الجهات والمؤسسات الاخرى الرسمية وغير الرسمية بما يضمن تحقيق التفاعل والتعاون بين المواطن والجهزة الامنية.

٤- اقامة دورات تدريبية للعاملين في مجال التوعية الامنية بوزارات الداخلية وتنظيم حلقات دراسية يشارك فيها العاملون بالجهزة الاعلامية حول أخطار الجريمة ووسائل مكافحتها.

سادس: القطاع الخاص

يشارك القطاع الخاص في صنع المتغيرات الاجتماعية بحكم تشابك علاقاته ويتأثر هذا الدور للقطاع الخاص بمقدار نما الرأسمال الوطنى وتحويل هذا النمو بما يسهم في استقرار المجتمع وتوازنه وفي ضوء ذلك يتحدد دور القطاع الخاص في تعزيز وتحقيق اهداف الاستراتيجية الامنية الشاملة من خلال مايلسى :-

- ١- المشاركة الفعلية في تنمية الاقتصاد الوطنى من خلال الاستثمارات المحلية وتسهيل منح القروض والاسهام في توفير فرص العمل للمواطنين .
- ٢- العمل على شغل وظائف القطاع الخاص وخاصة القيادية منها بالمواطنين .
- ٣- اصدار التشريعات التى من شأنها الزام القطاع الخاص بتوظيف العمالة الوطنية المدربة .
- ٤- التأكيد على القطاع الخاص بتنفيذ القوانين والانظمة المتعلقة بالاقامة والعمل .
- ٥- تحديد الاستفادة من العمالة الوافدة في مهن معينة وبملايوثر على المصلحة العامة .
- ٦- العمل على اذكاء الاحساس الوطنى والامنى لدى المواطنين والعاملين فى القطاع الخاص .

سابع: العمالة الوافدة

ان تنمية القوى البشرية الوطنية المتعلمه والمدربة ووضع الخطط المبرمجة للحد من استخدام العمالة الوافدة التى تفوق الحاجة مطلب اساسى .

وتحقيق الاستراتيجية الامنية الشاملة في هذا المجال يتطلب الاتى :-

- ١- اتباع سياسة سكانية متوازنة للمحافظة على التركيبة السكانية تكون فيها نسبة المواطنين أعلى من غيرهم وتحقق التوازن المستمر فى نسب الجاليات المقيمة .
- ٢- تشديد شروط واجراءات التجنس بما يضمن المصلحة العليا للتوازن السكانى فى دول المجلس .
- ٣- تقليص حجم العمالة الوافدة بصورة تدريجية ومبرمجه والتقليص من استخدامـها والاكتفاء بها فى حدود الحاجة والعمل على تدعيم برامج الدراسات المهنية لاحتلال البدائل الوطنية محل العمالة الوافدة كلما أمكن ذلك مع التركيز على تغيير النظرة الاجتماعية لاصحاب هذه المهن وتشجيعهم ماديا واجتماعيا .
- ٤- مشاركة الجهات الأمنية المختصة فى وضع وتنفيذ السياسات والاجراءات المتعلقة بالعمالة الوافدة بما يتناسب وسياسة كل دولة .
- ٥- وضع خطط وبرامج لمكافحة الإقامة غير المشروعة وتشديد العقوبات على من يدخل أو يقيم أو يعمل فى البلاد بطرق غير مشروعة .

ثامنا : تعزيز التعاون الدولى فى مكافحة الجريمة :

- ١- الاشتراك فى المنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بمكافحة الجريمة .
- ٢- عقد اتفاقيات تعاون أمنية مع الدول الأخرى لمكافحة الاجرام واحكام السيطرة على تحركات المجرمين .
- ٣- الاستفادة من الدراسات والخبرات الأمنية فى مجال مكافحة الارهاب والجريمة .
- ٤- تكثيف مشاركة دول المجلس فى المؤتمرات والندوات الدولية التى تعنى بالارهاب ومكافحة الجريمة .
- ٥- الانضمام الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب والجريمة من أجل تنسيق سبل التعاون المختلفه .

التنفيذ :

يتم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الشاملة عن طريق عقد اللقاءات المباشرة بين المسؤولين في الأجهزة بالدول الاعضاء لتنفيذ كل فيما يخصه . وكذلك عقد الدورات التدريبية والندوات التي تهدف الى رفع كفاءة الأجهزة الأمنية المنفذة لهذه الاستراتيجية .

وتقوم كل دولة بوضع اللوائح التنفيذية اللازمة لذلك .

المتابعة :

تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون بالتنسيق مع الجهات المختصة التي تحددها كل دولة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الشاملة ورفع تقرير سنوي لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية حول ما يتم تنفيذه . (١)

١- حسن ابراهيم العيسى - نحو استراتيجية أمنية لدولة الامارات العربية -

رسالة ماجستير - المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض - ١٤٠٨ - ص ١٠٢ - ١١٠

خاتمة البحث

لقد تمخضت فكرة البحث عن مجموعة من المقومات الاساسية التى تجعل للامن أهمية بالغة فى اعتماده على استراتيجية أمنية واضحة الابعاد والجوانب تستقى مادتها من المظلة الاساسية والتى تتميز بالتمور السليم لاصل المشكلة وكيفية حلها ،على اعتبار ان هذه المظلة هي السياسة الجنائية وبالتالى فلا بد أن تكون سياسة رشيدة تفرز تصورا صحيحا لاصل المشكلة ومبعثها الا وهو هذا الكائن البشرى (الانسان) مما جعلنى اخلص الى النتائج التالية :-

أولا: ان هذا الكائن البشرى الذى هو (الانسان) يعتبر مخلوقا مفلقا باحكام ولا يعلم سر هذا المخلوق ومكوناته الا الله سبحانه وتعالى الذى خلقه وبالتالى فان المفتاح الذى يتمكن من فك هذا الاقفال بيده وحده سبحانه وتعالى انزله الى البشر على هيئة استراتيجية للحياة باسرها متمثلة فى الشريعة الاسلامية .

ومن الاستحالة ان ترقى القوانين الوضعية الى مستوى الشريعة الاسلامية فى فهمها لهذا الانسان لسبب رئيسى وهو انها خاضعة لاهواء ومصالح البشر الدائمة التغيير وهى صادرة من البشر انفسهم وهم مخلوقون اصلا ولن يصل المخلوق الى مستوى الذى خلقه ويعلم سره ومكنونه وهو الله سبحانه وتعالى حيث يقول (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) الاية

ثانيا: ان الاستراتيجية ذات أهمية قصوى فى المجال الامنى حيث انها تتميز بطبيعة خاصة تقوم على اعداد رجل الامن الاعداد الامثل لتوفر اقصى قدر من الحماية والامن فى المجتمعات البشرية .

كما انها تلعب دورا بالغ الاهمية فى الربط بين السياسة الجنائية والتخطيط الجنائى على اعتبار انها مجموعة من قواعد العمل الجنائى التى تكفل تحويل الاهداف الى خطوات عملية . حيث تقوم بتقديم كافة العناصر التى يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط الامنى (الاستراتيجية - والتكتيكى) وعلى هذا الاساس فانها تعتبر الحلقة الوسطى بين (السياسة والتخطيط)

ثالثا: توصلت الى ان الاستراتيجية الامنية لابد ان تعتمد على مقومات ثلاثــــــــــــــــة
تعتبر جملة فصول الرسالة وهى :-

١- سلامة التوجه الفكرى .

٢- كفاية التشريعات العقابية .

٣- كفاءة الاجهزة الامنية .

توصيات البحث :

أولا: ضرورة الاهتمام بالاستراتيجية بصفة عامة والاستراتيجية الامنية بصفة
خاصة على شريطة ان تكون موضوعة بهدى من الشريعة الاسلامية - فى ضوء
ما أسلفنا - .

ثانيا: أن تولي كافة الكليات والمعاهد الامنية ومراكز التدريب الامنى فى الســـــــــدول
العربية الاهتمام بموضوع الاستراتيجية وتدريبها ،وعقد ندوات علمية ضمن
اطار اجهزة التخصص الامنى للتعريف باســـــــــس ومقومات الاستراتيجية الامنية
بشكل عام والامنية العربية على وجه الخصوص .

ثالثا: ضرورة اهتمام الاجهزة الامنية والادارات القائمة على اعمالها بمراجعة وبحث
مدى اتساق عمل تلك الاجهزة مع قواعد الاستراتيجية الامنية المعتمدة عند
التقييم والمتابعة لعمل تلك الاجهزة فى ضوء قواعد العمل الاستراتيجى الامنى
المعتمدة لديها ، ليرقى العمل الى مستوى المقياس العلمى الموضوعى المطلوب .

وفى الختام اسال الله ان يختم بالمالحات اعمالنا وان يجعل خير اعمالنا
خواتمها .

انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الباحث

فهرس مفصل لمحتويات الرسالة

فصل تمهيدى :

١	
٦	المبحث الاول : تعريف الاستراتيجية وماهيتها
٨	المبحث الثانى: الاستراتيجية وتاريخ التخطيط لها
١٣	المبحث الثالث : اهداف الاستراتيجية
١٣	المطلب الاول : اهداف الاستراتيجية الامنية
١٤	المطلب الثانى: اهداف الاستراتيجية العسكرية
١٦	المطلب الثالث : اهمية الشؤون الادارية فى تحقيق اهداف الاستراتيجية
١٩	المبحث الرابع : ماهية الامن فى الشريعة الاسلامية
١٩	المطلب الاول : تعريف الامن
٢٠	المطلب الثانى: نظرة الاسلام للامن
٢٥	المبحث الخامس : مقاصد التشريع الجنائى الاسلامى
٢٥	المطلب الاول : المقاصد الضرورية
٢٥	الفرع الاول : حفظ الدين
٢٦	الفرع الثانى: حفظ النفس
٢٦	الفرع الثالث : حفظ العقل
٢٧	الفرع الرابع : حفظ النسل
٢٧	الفرع الخامس : حفظ المال
٢٨	المطلب الثانى : المقاصد الحاجية
٢٨	المطلب الثالث : المقاصد التحسينية
٢٩	المبحث السادس : اهداف الامن الاجتماعى من منظور الفكر العربى

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٠ الفصل الاول : السياسة والاستراتيجية الجنائية :

٣٠ المقوم الاول :

سلامة التوجه الفكري

٣٥ المبحث الاول : دور السياسة فى التخطيط الاستراتيجى للامن

٣٥ المطلب الاول : السياسة الجنائية

٣٦ الفرع الاول : مفهوم السياسة الجنائية فى الفقه الوضعى

٣٧ الفرع الثانى : مفهوم السياسة الجنائية فى الفقه العربى الوضعى .

٣٩ المطلب الثانى - خصائص السياسة الجنائية

٣٩ أ- وضوح الهدف .

٣٩ ب النسبيه

٣٩ ج سياسيه

٣٩ د متطوره

٤٠ ه علميه

٤١ المطلب الثالث : الاستراتيجيه الجنائية

٤١ الفرع الاول : خصائص الاستراتيجية الجنائية

٤١ أ- الشمول .

٤١ ب - التكامل .

٤٢ ج - طول المدى .

٤٢ د - الطابع العلمى

٤٢ ه - المرونه .

٤٣	المطلب الرابع : مفهوم التخطيط الامنى .
٤٥	" الخامس : امد التخطيط فى الاجهزة الامنية .
٤٥	أ - التخطيط الاستراتيجى (المرحلى) طويل الأجل .
٤٦	ب - التخطيط متوسط الأجل .
٤٧	ج - التخطيط التكتيكي (الطارىء) قريب الأجل .
٤٨	المطلب السادس : مقومات بناء الخطه الامنيه للمهام المرحليه والعمليات الطارئه
٥٨	المطلب السابع : مثال على التخطيط طويل الأجل (المرحلى) الفرع الاول (حمايه الشخصيات الهامه)
٨٠	الفرع الثانى : مثال على التخطيط قصير الأجل (الطارىء) (فض الشغب)
٩١	المبحث الثانى : الامن وطبيعة التخطيط الاستراتيجى .
٩١	المطلب الاول : ماهية التخطيط الاستراتيجى للامن .
٩٣	المطلب الثانى : مثال على الخطط الامنية (خطط فض الاعتصام)
٩٥	المبحث الثالث : خصائص التخطيط الاستراتيجى للامن .
٩٦	المطلب الاول : خصائص عامه للتخطيط
٩٦	الفرع الاول : وضوح الهدف
٩٦	الفرع الثانى : امكانية التطبيق .
٩٦	الفرع الثالث : المرونه
٩٦	الفرع الرابع : الدقة والالتقان
٩٧	الفرع الخامس : الاعتماد على المقاييس العالمية .
٩٧	الفرع السادس : التصور الصحيح .
	المطلب الثانى :
٩٧	خصائص خاصه بالتخطيط الاستراتيجى للامن .
٩٧	الفرع الاول : اعداد رجل الامن
٩٧	أ - اعداده لمهام الضبط الادارى .
٩٨	ب - اعداده بمهام الضبط القضائى .
٩٩	ج - اعداده بمهام الضبط الاجتماعى .

الفرع الثانى :

١٠١	العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجى للأمن
١٠١	أ- الكثافة السكانية .
١٠١	ب التطور العلمى .
١٠٢	ج جغرافية المجتمع .
١٠٢	د العوامل الطبيعية .
١٠٢	هـ اتجاهات الجريمة .
١٠٣	و الوضع الاقتصادى .
١٠٣	ز الديــــــــــــن .
١٠٣	ح الاعراف والتقاليد .
١٠٣	ط التحفــــــــــــر .

الفصل الثانى

- ١٠٦ : التشريع العقابى والاستراتيجية
- ١٠٦ المقوم الثانى كفاية التشريعات العقابية
-
- تمهيد
- ١٠٨ المبحث الاول : فلسفة العقوبة .
- ١٠٨ المطلب الاول : تعريف العقوبة
- ١١٠ المطلب الثانى : " العقاب
- ١١٣ المطلب الثالث : مبادئ العقوبة فى التشريع الاسلامى
- ١١٤ المطلب الرابع : اصل العقوبة فى الشريعة
- ١١٥ المطلب الخامس : اقسام الجرائم
- ١١٧ المطلب السادس : نظر القوانين الى العقاب
- ١١٩ المطلب السابع : العقوبة بين الشريعة والقانون

المبحث الثانى

- ١٢٢ الاستراتيجية والردع
- ١٢٣ المطلب الاول : دور العقوبة فى الردع
- ١٢٣ الفرع الاول : الردع العام .
- ١٢٤ الفرع الثانى : الردع الخاص .

المطلب الثانى :-

- ١٢٥ اهداف التدابير الرادعة فى التشريع الاسلامى .
- ١٢٥ الفرع الاول : عقاب الجانى .
- ١٢٦ الفرع الثانى: منع الجريمة
- ١٢٧ الفرع الثالث : اصلاح المجرم .
- ١٢٩ المطلب الثالث : اهداف العقاب .
- ١٣١ المطلب الرابع : وسائل علم العقاب فى مواجهة الظاهرة الاجرامية .
- ١٣٢ المطلب الخامس : ماهية العود
- ١٣٢ الفرع الاول : العود فى القوانين الوضعية
- ١٣٣ الفرع الثانى: العود فى الشريعة الاسلامية .

المبحث الثالث : الاستراتيجية والمنع

١٣٥

- تمهيد -

١٣٥

١٣٥

المطلب الاول : ماهية المنع

١٣٨

المطلب الثانى : النظام الجنائى وفكرة الاحترازية

١٣٩

" الثالث : انواع التدابير الاحترازية

١٣٩

" الرابع : مناط التدابير الاحترازية

١٤٠

" الخامس : الخطورة الاجرامية

١٤٠

" السادس : وسائل التدابير الاحترازية

١٤١

الجزء الاول : التأهيل

١٤١

" الثانى : الابعاد

١٤٢

" الثالث : التعجير

١٤١

المطلب السابع : دور الاسلام فى المساهمة الاجتماعية لمنع الجريمة .

١٤٣

" الثامن : دور المؤسسات الاجتماعية فى المنع .

الفصل الثالث

الاجهزة الامنية ودورها فى تحقيق اهداف الاستراتيجية

- المقوم الثالث : كفاءة الاجهزة الامنية . ١٤٥
- المبحث الاول : عناصر الجهاز الامنى . ١٤٧
- المطلب الاول : القيادة ١٤٧
- الفرع الاول : تعريف القيادة ١٤٧
- " الثانى : مقومات القيادة ١٤٩
- " الثالث : عوامل صلاحية القائد ١٤٩
- " الرابع : مقومات القيادة فى الاسلام . ١٥١
- المطلب الثانى : المهام ١٥٣
- مدخل للمهام القيادية ١٥٣
- الفرع الاول : مهام القيادة . ١٥٤
- أ- التخطيط ب- اتخاذ القرار ج- الاتصالات والتنسيق والتوجيه .
- د - التقييم
- الفرع الثانى : مهام ووظائف الاجهزة الامنية ١٥٧
- أ- الضبط الادارى . ١٥٨
- ب - الضبط القضائى . ١٦٠
- ج - الضبط الاجتماعى . ١٦٢
- المطلب الثالث : الافراد . ١٦٥
- مدخل اهمية العنصر البشرى . ١٦٥
- الفرع الاول : المؤهلات المطلوبة للعنصر البشرى . ١٦٦
- الفرع الثانى : المؤهلات المطلوبة من منظور الشريعة الاسلامية : ١٦٦
- أ- الولاء والالتزام . ١٦٦
- ب - المؤهلات الاخلاقية . ١٦٧
- ج - المؤهلات العقلية . ١٦٧
- د - المؤهلات النفسية . ١٦٨
- هـ - المهارة الاجتماعية . ١٦٨

١٦٩	و - السمات الجسمية .
١٦٩	ز - المؤهلات التعليمية .
١٧٠	الفرع الثالث التنمية الادأوية
١٧٢	المبحث الثانى : فعالية الجهاز الامنى وتطويرها .
١٧٢	المطلب الاول : مفهوم الفعالية .
١٧٢	المطلب الثانى: مقابير قياس الفعالية .
١٧٢	المطلب الثالث : التغيير
١٧٤	المطلب الرابع : التدريب .
١٧٦	الفرع الاول : ماهية التدريب .
١٧٦	" الثانى: انواع التدريب الامنى .
١٧٧	" الثالث : اهداف التدريب الفنى .
١٧٧	" الرابع : برامج تحقيق اهداف التدريب الفنى .
١٧٨	" الخامس : برامج التدريب اثناء الخدمة
١٧٩	" السادس : الاسلوب العلمى للتدريب الامنى
١٨٠	المبحث الثالث : دور الاجهزة الامنية فى تحقيق اهداف الاستراتيجية - مدخل
١٨٥	المطلب الاول : توفر الموارد العملية الادارية .
١٨٦	المطلب الثانى: وظائف الادارة .
١٨٦	أ- التخطيط ب - التنظيم ج - القيادة د - الرقابة .
١٨٧	المطلب الثالث : وسائل الاجهزة الامنية لتحقيق أهداف الاستراتيجية .
١٨٧	أ - الكوادر البشرية .
١٨٨	ب - الاتصال البشرى .
١٨٩	ج - العنصر القانونى .
١٨٩	د - التقنيات الامنية .
١٩٠	هـ - تخصص العمل الشرطى .
١٩٠	و - الآلات والتجهيزات الحديثة .
١٩١	الملحق
١٩١	الاستراتيجية الامنية العربية
١٩٩	" الشامله لدول مجلس التعاون الخليج "
٢٠٢	خاتمه البحث
	فهرس المراجع

المراجع

العنوان	المؤلف	الناشر ومكان وتاريخ النشر
١ القرآن الكريم		
٢ التشريع الجنائي الاسلامى	المرحوم عبدالقادر عوده	الجزء الاول طبعه - ٤ بيروت ١٤٠٥ هـ .
٣ الاحكام السلطانية	الامام ابو الحسن الماوردى .	
٤ التدابير الزجرية والوقاية فى التشريع الجنائى الاسلامى واسلوب تطبيقها	على وهبه	دار اللواء - الرياض طبعه ١ ١٤٠١ هـ .
٥ الشريعة الاسلامية وأثرها فى الظاهرة الاجرامية .	حمود ضاوى القشامى	الدار السعودية للنشر ١٤٠١ هـ
٦ المدخل الى العقيدة الاستراتيجية الاسلامية	لواء محمد جمال الدين	دار الاعتصام - مصر
٧ اهداف ومجالات السلطة فى الدولة الاسلامية	د. فوزى محمد طاييل	دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٦ م
٨ الامن والاعلام فى الدولة الاسلامية	فهد الدعيج	المركز العربى للدراسات والتدريب الرياض - ١٤٠٦ هـ
٩ محيط المحيط	المعلم بطرس البستاني	مكتبه لبنان - بيروت ١٩٧٧ م
١٠ مختار الصحاح	الامام محمد بن ابي بكر الرازى	الهيئة العامة المصرية القاهرة (بدون تاريخ نشر)
١١ نظام التحريم والعقاب فى الاسلام	على على منصور	ج ١ طبعه ١٣٩٦ هـ
١٢ سنن ابن ماجه	ابن ماجه	ج ٢ ١٩٥٣ م .

ثانيا : الكتب العلمية

العنوان	المؤلف	الناشر ومكان وتاريخ النشر
١ اصول السياسة الجنائية	د. احمد فتحى سرور	دار النهضة العربية القاهرة
٢ المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية	" " " "	" " " " ١٩٨٣م
٣ الوسيط فى قانون العقوبات	" " " "	" " " " ١٩٨١م
٤ الامن العام	لواء الصادق حلاوه	دار الفكر العربى القاهرة
٥ الظاهرة الاجرامية	د. جلال ثروت	١٩٨٧ م ٠
٦ الجريمة والمجرم والجزاء	رمسيس بهنام	منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٦م
٧ امن الشخصيات البارزة	مصطفى عزيز	بدون مكان نشر ١٩٧٣م
٨ اساليب السيطرة على التجمهر والشغب	كولونيل - ركس ايلجيت	ترجمه احمد عبدالعظيم بدون مكان وتاريخ نشر
٩ القيادة الادارية	نواف كنعان	دار العلوم ١٤٠٢هـ
١٠ ادارة الشرطة	د. د. ديلسون	ترجمة شفيق عصمت القاهرة ١٩٦٩م
١١ التنمية الادارية	د. حسن ابشر الطيب	دار الجيل - لبنان ١٩٨٢م
١٢ الوجيز فى الحرب	كارل فون كلاوزفيتز	المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ترجمه أكرم ديري والهيثم الايوبى
١٣ الاستراتيجية وتاريخها فى العالم	ليدل هارت	دار الطلبة - بيروت طبعه ٣
١٤ اراء فى الحرب الاستراتيجية	اكرم ديري	المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت
١٥ الاستراتيجية الادارية	عميد محمد ظاهروتر	مؤسسة الرسالة - بيروت طبعه ثانیه
١٦ استراتيجيه المشروعات	د. على رفاعه الانصارى	مكتبه الانجلو المصریه ١٩٨٣م

العنوان	المؤلف	الناشر ومكان وتاريخ النشر
١٧	اضواء حول الاستراتيجية العسكرية للملك عبدالعزيز .	محمد ابراهيم رحمو طبعه - ٣ - الرياض ١٩٨٣م
١٨	الوجيز فى علم الاجرام والعقاب	د . حسنين عبيد دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨م
١٩	الاستراتيجية العسكرية السوفيتية	مارشال سو كولوفسكى تعريب وتعليق - خيرى حماد عالم الكتب - بيروت
٢٠	السياسة الادارية	على الشرقاوى المكتب العربى الحديث الاسكندرية
٢١	المدخل لادارة الشرطة	صلاح مجاهد اكاديمه الشرطة القاهرة ١٩٨٦م
٢٢	ادارة الشرطة فى الدول الحديثة	لواء محمود السباعى الشركة العربية للطباعة والنشر - ١٩٦٣م
٢٣	ادارة الشرطة فى مصر	لواء محمود الركابى مطبعة الحلبي القاهرة - ١٩٦٦م
٢٤	دروس فى العلم الجنائى	مصطفى العوجسى بيروت طبعة ٢ ج ٢
٢٥	دراسة فى علم الاجرام والعقاب	محمد زكى ابو عامر دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية - ١٩٨٥م
٢٦	مقدمه فى الادارة	على محمد عبدالوهاب معهد الادارة العامه الرياض ١٤٠٢ هـ .
٢٧	مدخل الى الاستراتيجية العسكرية	اندرية بوفر دار الطليعة - بيروت
٢٨	موسوعة السياسة الجنائية	عبدالوهاب الكيلانى المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط - أ القاهرة ١٩٧٩م
٢٩	مكافحة الارهاب	احمد جلال عز الدين دار الشعب - القاهرة ١٩٨٧م
٣٠	نظام التخطيط والبرمجة والموازنة	هيلدفر جينيكا ترجمه محمد سعيد احمد المنظمة العربية للعلوم الادارية - القاهرة ١٩٧٦م .

العنوان	المؤلف	الناشر ومكان وتاريخ النشر
٣١ علمى الاجرام والعقاب	على عبدالقادر القهوجى	الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٨٤م
٣٢ علم الاجرام وعلم العقاب	د. عبود السراج	جامعة الكويت ط - ١ - ١٤٠١هـ
٣٣ علم الادارة العامة	ماجد راغب الحلو	دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية - ١٩٨٥م
٣٤ ظاهرة العود الى الجريمة	د. حبيب السماك	جامعة الكويت - ١٩٨٥م

ثالثاً: رسائل الدكتوراه والماجستير

العنوان	اعداد	الناشر وتاريخ ومكان النشر
١ التنمية القيادية فى الشرطة	د. جميل فرج الله خليـــــــــــــــــل	رسالة دكتوراه - كلية الدراسات العليا - اكااديمية الشرطة - القاهرة - ١٩٨٦م
٢ التخطيط الامنى للمهام المرحلية	سعدوده سفرالردادى	رسالة ماجستير - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب المعهد العالى للعلوم الامنية - الرياض ١٤٠٨ هـ .
٣ المنهج العلمى لرسم استراتيجية أمنيه فى المجتمع المسلم	يوسف شمس الدين	رسالة ماجستير - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب المعهد العالى للعلوم الامنية - الرياض - ١٤٠٦ هـ
٤ استراتيجية منع الجريمة	عبدالله ابراهيم العنــــــــــــــــسى	رسالة ماجستير - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٦ هـ
٥ نحو استراتيجية امنيه لدولة	حسن ابراهيم العيسى	رسالة ماجستير - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب - المعهد العالى للعلوم الامنية - الرياض ١٤٠٨ هـ .

رابعاً : المنشورات والمحاضرات العلمية

العدد	العنوان	الناشر ومكان وتاريخ النشر
١	الاستراتيجية والامن القومى	محمد عبد الكريم القصي محاضرات لطلبة السياسة الجنائية (القسم الخاص) المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٨ هـ
٢	السياسة والاستراتيجية والتخطيط	مصطفى العوجى محاضرات لطلبة القسم الخاص المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٩٨٥ م
٣	القيم الموجهة للسياسة الجنائية	د. عوض احمد ادريس محاضرات لطلبة السياسة الجنائية (القسم الخاص) المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض - ١٤٠٨ هـ
٤	السياسة الجنائية المعاصرة	د. محمد ابراهيم زيد محاضرات لطلبة (مكافحة الجريمة - القسم العام) المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٧ هـ
٥	المنهج العلمى للسياسة الجنائية	محمد ابو العلا عقيدة محاضرات (طلبة مكافحة الجريمة القسم الخاص) المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٧ هـ .
٦	اهداف الاستراتيجية الجنائية	لواء محمد نصر رفاعى محاضرات لطلبة السياسة الجنائية (القسم الخاص) المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٨ هـ .
٧	التدريب فى الميادين الامنية	على محمد عبد الوهاب نشرة التدريب فى الميادين الامنية - من اصدارات المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض ١٤٠٨ هـ
٨	التخطيط الامنى واساليبه	لواء عبد الرحيم النحاس محاضرات لطلبة (السياسة الجنائية القسم الخاص) المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٨ هـ

تابع المنشورات والمحاضرات العلمية :

العنوان	اعداد	الناشر ومكان وتاريخ النشر
١ التخطيط للخدمات الامنية	رائد احمد صلاح حسن على	كلية الدراسات العليا القاهرة ١٩٨٥م
١٠ الطبوغرافيا العسكرية	عقيد احمد حافظ هلال	كلية الشرطة الكويت (بدون تاريخ نشر)
١١ الكلاب المدربة	عميد د. علوى امجد على	مجلة الامن العام المصرية عدد ٩٦ لسنة ٢٤ القاهرة ١٩٨٢م
١٢ اجراءات الشرطة لمنع التجمهر	مصلحة التدريب وزارة الداخلية	القاهرة - ١٩٦٨م
١٣ الاعداد العسكرية لضباط الامن المركزى	معهد تدريب ضباط الامن المركزى	القاهرة - ٨٧ - ١٩٨٨م
١٤ دراسات حول قضايا الشغب والعنف	عقيد مبارك سوينج	مجموعه ابحاث - المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض - ١٩٨٠م
١٥ وظيفة رجل الشرطة	لواء طويف عز الدين	مختصر الدراسات الامنية المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب الرياض الرياض ج ٣ ، ١٤٠٦هـ
١٦ حماية الشخصيات الهامة	رائد هلال محمد الفيل	كلية الدراسات العليا القاهرة ١٩٨٥م
١٧ حماية الشخصيات الهامة	لواء محمد عبد الكريم	محاضرات القيت على طلبه دبلوم العلوم الجنائية واكاديمية الشرطة القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٤م
١٨ حقوق الانسان	د. عبدالله الدرعان	محاضرات - طلبة القسم العالى بالمعهد العالى للعلوم الامنيه الرياض ١٤٠٧هـ
١٩ حفظ النظام	م/ ١ على عبدالله الخريجي والاستاذ خالد عبدالفتاح	الادارة العامة للتدريب (بدون تاريخ نشر) الامن العام الرياض

تابع المنشورات والمحاضرات العلمية

العنوان	اعداد	الناشر ومكان وتاريخ النشر
٢٠ مواجهة احداث الشغب	لواء محمد رفعت التابعى والمقدم حسين كامل الماحى	الامن المركزى - القاهرة ١٩٨٥م
٢١ مقومات الاستراتيجية الجنائية	د. عبدالوهاب الشيشانى	محاضرات القيت على طلبه السياسة الجنائية (القسم الخاص) المعهد العالى للعلوم الامنية والتدريب الرياض ١٤٠٨هـ
٢٢ عمليات الشرطة	عميد محسن العبودى	كلية الشرطة - القاهرة ١٩٧٧
٢٣ " "	لواء عبدالعظيم لاشين	اكاديمية الشرطة القاهرة ١٩٧٧
٢٤ " "	عميد محمد حسين محمود	مجلة الامن العام القاهرة عدد ٤٥
٢٥ تخطيط وادارة عمليات الشرطة	لواء محمود السباعى	الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٨.
٢٦ تدريب كلاب الشرطة للكشف على المفرقعات	لواء عبدالعظيم لاشين	مجلة الامن العام ٩٦ دار الشعب القاهرة ١٩٨٢.
٢٧ قواعد التخطيط الجنائى	عميد محسن العبودى	محاضرات القيت على طلبه السياسة الجنائية القسم الخاص المعهد العالى للعلوم الامنية الرياض ١٤٠٨ هـ

